مع السيد كمال الحيدري في مشروعه
"مِن إسلام الحديث إلى إسلام القرآن"

بقلم: عدنان عبدالله عدنان

إعداد

مع السيد كمال الحيدري في مشروعه
"مِن إسلام الحديث إلى إسلام القرآن"

بقلم: عدنان عبدالله عدنان

تمهيد:

هذه مجموعة مقالات، تم جمعها من شبكة (الأنترنت)، كانت منشورة على موقع (كتابات في الميزان) الألكتروني، بقلم الكاتب (عدنان عبدالله عدنان)، تتناول ما طرحه السيد كمال الحيدري في برنامج (مطارحات في العقيدة) الذي عرضته قناة الكوثر الفضائية، والذي تناول فيه خلال إثنتي عشرة حلقة موضوعاً أسماه (من إسلام الحديث إلى إسلام القرآن)، وهذه المقالات تم جمعها وترتيبها، هي للرد على تلك الحلقات بردود منهجية، ربما ينقصها التبويب فقط، لكنّها تناولات منهجية في مضمونها و وافية.

الشكر موصول لأصحاب الموقع الألكتروني، وللأخ عدنان عبدالله عدنان، ونستمحيه عذراً عن عدم الاستئذان منه، لكن النشر هو فقط للفائدة، وليس في غاية للمتاجرة.

D_SHAM

٢٠٢١-٤-١١

إضاءة

لابد لي من البيان أولاً، بان سماحة السيد الحيدري، قد عنى بـ"الاسلام"، و "القرآن"، معناهما الاصطلاحي المعهود والمعروف لدى كافة المسلمين، أما لفظ "الحديث"، فلم يعن به خصوص ما نقل الينا من قول المعصوم فحسب، بل عنى به ما يرادف السنة، ليشمل به كل ما نقل الينا من قول المعصوم وفعله وتقريره، وهو خلاف الاصطلاح، ولكن الامر هين، خصوصا مع احتمال ان سماحته اراد ان يحاكي عنوان كتاب جورج طرابيشي.

ولا بد أيضا من التأكيد، على ان سماحته لم يقصد من مفردة السنة (أو: الحديث)، السنة الواقعية، وانما يقصد السنة المنقولة الينا عبر الرواة، والتي قد يعبر عنها بـ"السنة المحكية" أيضا.

عدنان عبدالله عدنان

الحلقة الأولى والرد عليها

ملخص الحلقة الأولى للسيد كمال الحيدري:

تطرق سماحته، في البدء، الى انه لا يريد استفزاز أحد أو الاساءة اليه، وان بحثه بحث علمي، لا شأن له بالأشخاص أبدا.
ولكنه لم يوفق للالتزام بذلك، مع الاسف، لا في هذه الحلقة، ولا في بعض الحلقات اللاحقة، فقد فلتت منه بعض الالفاظ، ما كان ينبغي ان تصدر منه، وخصوصا حينما كان ينفعل.
ثم أوضح سماحته ــ بعد ذلك ــ ما يعنيه، بمفردات البحث، وهي: الإسلام، القرآن، الحديث. وقد أشرنا في "الإضاءة" الى ذلك.
ثم أشار سماحته الى ان القران فيه كل شيء من المعارف الدينية، وكذا السنة المحكية، واذا كانت المعارف الدينية كلها، تؤخذ من هاتين المنظومتين، تساءل عن العلاقة بينهما، وقال مجيبا: ان هناك اتجاهات ثلاثة بهذا الشأن:
الاتجاه الاول: يقول برمي السنة في البحر، والاكتفاء بالقرآن وحده، باعتباره المرجعية الوحيدة، لاستنباط المعارف الدينية. ويسمى أصحاب هذا الاتجاه بـ"القرآنيين."
الاتجاه الثاني: يذهب الى ان المرجعية للحديث وحده، وينقسم أصحاب هذا الاتجاه الى فريقين:

الفريق الاول: يتمثل بأولئك الذين أسقطوا ظواهر القرآن عن الحجية والإعتبار، وقالوا انما تكون ظواهره حجة بالنسبة للمخاطب، وليس لكل أحد، ولما كان المخاطب بالقرآن هم المعصومين، فهم وحدهم القادرون على فهم القرآن، أما غيرهم فلا طريق لهم الى فهم القرآن، الا من خلال المعصومين، وذلك لان غير المعصومين ليسوا مخاطبين به.

وأصحاب هذا الاتجاه، هم الاخباريون أو أصحاب الحديث.

الفريق الثاني: ويتمثل باولئك الذين جعلوا المرجعية للحديث، دون القرآن أيضا، ولكنهم يرجعون الى القرآن، في حال التهافت أو التعارض المستقر بين الاحاديث، وأما مع عدم وجود تعارض بينها فلا يرجعون اليه.

ونسب هذا القول الى جملة من الاعلام، وعلى رأسهم السيد الخوئي (قده) وأساتذته وطلابه، وأضاف سماحته ان عدم تصنيف الامام (قده) في تفسير القرآن، الا كتاب واحد، وعدم وجود درس له في تفسير القرآن، شواهد على عدم اعتبار محورية القرآن لديه.

وحيث أن الامام الخوئي (قده)، أورد رواية "ما خالف القرآن فهو زخرف وباطل"، تحت عنوان:"الكلام في علاج التعارض"، من كتاب مصباح الاصول، إذ يكون العرض على القرآن، من المرجحات في باب التعارض، استنتج سماحة السيد الحيدري، ان الحاجة الى القرآن لدى الامام الخوئي، تنحصر في هذه الحالة فقط، وهي حالة استقرار التعارض بين الروايات، وأما قبل التعارض، فلا حاجة اليه.!!!

وانتهى سماحته الى القول بان الامام الخوئي يقول، انما نحتاج الى القرآن، في باب التعارض فقط، لا مطلقا!!

ثم اجتزأ سماحة السيد الحيدري، شيئا مما جاء في كتاب التنقيح / الجزء الاول، بخصوص مبادئ الاجتهاد، واستنتج؛ ان الامام الخوئي يرى بان علم التفسير، غير داخل في العلوم اللازمة للاجتهاد، ولا يشترط في المجتهد ان يكون مفسرا، وذلك لانه (قده) ذكر علم الاصول وعلم الرجال، من مبادئ الاجتهاد، ثم قال: "... وأما غير ما ذكرناه، من العلوم فهو فضل، لا توقف للاجتهاد عليه".

الإتجاه الثالث: ثم قال سماحته بانه يرفض كلا الاتجاهين السابقين، ويذهب الى اتجاه ثالث، مفاده: محورية القرآن ومدارية السنة

انتهى ملخص ما جاء في الحلقة الأولى..

وبشـــأن ما نســـبه ســـماحته الى الامام الخوئي (قده)، قال - منفعلا أو متحدياً- : "... تعالوا، وصـــيروا من أهل العلم، وبينوا أين قال (يعني: الامام الخوئي)، ان المحورية الاولى للقرآن قبل السنة ؟."

واســـتجابة، لدعوة ســـماحته تلك، أعرض بعض الموارد التي ذكر فيها الامام الخوئي (قده) ذلك.

ولكن، قبل أن أعرض ذلك، أود أن اســـجل اســـتغرابي الشـــديد من نســـبة القول بانحصار الحاجة الى القرآن في باب تعارض الروايات فقط، الى امي من المسلمين، حتى ولو كان اخباريا، فضلا عن نسبته الى فطاحل العلماء الاصوليين، فمحورية القرآن في المعارف الدينية، تعتبر من البديهيات عند الجميع، فحتى الاخباري، لا يشـــك في ذلك، بعد قيام الحجة .عنده .على مراد القرآن.

وقد كان الاجدر بســـماحة الســـيد الحيدري، أيضـــا، ان يتعاطى مع محورية القرآن على هذا الاســـاس، ولا ينســـب عدم محوريته الى أي كان، بل، حتى لو ورد في بعض كلام الاعلام، ما يوهم ذلك، لكان الاجدر به ان يجد له مخرجا مقبولا، لأنه لا يمكن ان يقع من أحد منهم، فهذا هو ديدن العلماء، إذ لا قيمة لشبهة في مقابل بديهية.

ولو تكرم ســـماحة الســـيد، بشـــيء من التتبع، لربما عثر على عشـــرات التصـــريحات من الامام الخوئي (قده)، بمحورية القرآن عنده، وبعدم إعتبار أي حديث خالف القرآن لديه، وإن كان حجة في نفســـه، ســـواء عارضـــه حديث آخر أم لم يعارضـــه حديث، فمعارضته للكتاب، تجعله مطروحا، وتسقطه عن الاعتبار والحجية رأسا و جزما.

وعلى كل حال، فقد اخترت ان أذكر هنا بعض الموارد، من أربع كتب من كتب الامام الخوئي (قده)، وهي: مصـباح الاصـول، والبيان في تفسـير القرآن، ومصـباح الفقاهة، والتنقيح، فإليكموها تباعاً:

١- موســـوعة الامام الخوئي ج٤٨ / مصـــباح الاصـــول ص٥١٦:" تنبيه : قد عرفت من مباحثنا السابقة أنّ الخبر الواحد إذا كان مخالفاً لظاهر الكتاب أو السنّة القطعية

وكانت النسبة بينهما التباين، يطرح الخبر ولو لم يعارضه خبر آخر بمقتضى الأخبار الكثيرة الدالة على عدم حجية الخبر المخالف للكتاب والسنّة و أنّه زخرف وباطل".

فما خالف الكتاب عند الامام (قده)، مطروح، بمعنى انه ساقط عن الحجية والاعتبار، فلا تصل النوبة الى معارضته لحديث آخر ثابت الحجية، لكي يصار الى الترجيح بينهما، بالعرض على الكتاب.

٢- مصباح الاصول٤٨٤:" وأمّا إن كان أحدهما قطعي الصدور والآخر ظنياً ، كما إذا وقع التعارض بين ظاهر آية والخبر الواحد المظنون صدوره ، أو وقع التعارض بين خبر متواتر والخبر المظنون صدوره ، فلا بدّ من الأخذ بظاهر الآية أو ظاهر الخبر المقطوع صدوره ، وطرح خبر الواحد بمقتضى الأخبار الكثيرة الدالة على طرح الخبر المخالف للكتاب أو السنّة ، وليس ذلك من جهة ترجيح ظاهر الكتاب أو السنّة على الخبر الواحد المخالف لهما ، بل من جهة أنّ الخبر الواحد - المخالف لهما بنحو لا يمكن الجمع بينه وبينهما - لا يكون حجة بمقتضى قوله (عليه السلام) : « إنّه زخرف وباطل ، أو لم نقله ، أو فاضربوه على الجدار» إلى غير ذلك من العبارات الدالة على عدم حجية الخبر المذكور، سواء جاء به عادل أم فاسق ، ولذا ذكرنا في بحث حجية الأخبار: أنّ من شرائط حجية الخبر الواحد عدم مخالفته للكتاب والسنّة.".

فلاحظ قوله (قده): بل من جهة ان الخبر الواحد .... لايكون حجة .....الخ.

وكذا لاحظ قوله: الى غير ذلك من العبارات الدالة على عدم حجية الخبر المذكور، سواء جاء به عادل أم فاسق....الخ.

٣- مصباح الاصول ص٤٨٨: " أنّ الأخبار الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب والسنّة على طائفتين:

الطائفة الأُولى : ما ذكره (قدس سره) من الأخبار الدالة على أنّ مخالف الكتاب زخرف أو باطل أو اضربوه على الجدار، إلى غير ذلك من التعبيرات الدالة على عدم الحجية ، وأنّ حجية الأخبار مشروطة بعدم كونها مخالفة للكتاب والسنّة ، والمراد من المخالفة هي المخالفة بنحو لا يكون بينها وبين الكتاب والسنّة جمع عرفي"...

٤- البيـان في تفســير القرآن ص٣٩٩: " نعم يعتبر في الخبر الموثوق بـه ، وفي غيره من الطرق المعتبرة أن يكون جامعا لشــرائط الحجية ، ومنها أن لا يكون الخبر مقطوع الكذب ، فإن مقطوع الكذب لا يعقل أن يشـمله دليل الحجية والتعبد ، وعلى ذلك فالاخبار التي تكون مخالفة للاجماع ، أو للســنة القطعية ، أو الكتاب ، أو الحكم العقلي الصحيح لا تكون حجة قطعا ، وإن اسـتجمعت بقية الشـرائط المعتبرة في الحجية . ولا فرق في ذلك بين الاخبار المتكفلة لبيان الحكم الشرعي ، وغيرها".

فقد اعتبر ان ما خالف القرآن مقطوع الكذب، فكيف يصلح لمعارضة حديث آخر، لتكون معارضته للقرآن مرجحة بينه وبين معارضه ؟!

فلاحظ قوله (قده): " ولا فرق في ذلك بين الاخبار المتكفلة، لبيان الحكم الشــرعي وغيرها."، فهو يدل على ان هذا الحكم يمتد الى كل دوائر وحقول المعارف الدينية، ولم يقتصر على "الحلال والحرام"، كما يحلو لسماحة السيد ان يعبر.

٥- وفي ص٢٥٢ من البيان أيضــا، اعتبر الامام (قده) ان تعارض أحاديث الجمع مع الكتاب، دليل على كذب الروايات الواردة في طرق جمع القرآن.

فرجوعه (قده) الى القرآن الكريم، كان رجوعا أصــيلا، ولم يكن لعلاج تعارض، كما انه لم يكن بصدد استنباط حكم شرعي.

٦- مصــباح الفقاهة ج٥ص٨٥: " ... فإنا ذكرنا في مورده أن الدليلين إذا تعارضــا بالعموم من وجه وتكافئا فتقدم منهما ما يكون موافقا للكتاب ، لقوله (عليه السلام) في مقام المعارضة : خذ ما وافق الكتاب. ومن الواضح أن أدلة حرمة الربا موافقة للكتاب ، لقوله تعالى : أحل الله البيع وحرم الربا، بل لا يكون حينئذ الطرف الآخر حجة حتى نحتاج إلى الترجيح ونقول بأن الموافق للكتاب قد رجحناه على الآخر"...

فلاحظ قوله (قده): بل، لا يكون. حينئذ. الطرف الآخر حجة...

٧- موسـوعة الامام الخوئي ج١ / التنقيح : " يتوقف الاجتهاد على معرفة اللغة العربية ، لوضـوح أن جملة من الأحكام الشـرعية وإن لم يتوقف معرفتها على معرفة اللَّغة كوجوب مقدمة الواجب وغيره من موارد الأحكام العقلية الاســتلزامية ، إلَّا أنه لا

شـبهة في أن أكثر الأحكام يسـتفاد من الكتاب والسـنة وهما عربيان ، فلا مناص من معرفة اللَّغة العربية في استنباطها منهما حتى إذا كان المستنبط عربي اللَّسان،.....ثمّ إن بهذا الملاك الَّذي أحوجنا إلى معرفة اللَّغة العربية نحتاج إلى معرفة قواعدها لأنها أيضـاً مما يتوقف عليه الاجتهاد .... والعمدة فيما يتوقف عليه الاجتهاد بعد معرفة اللَّغة العربية وقواعدها علمان : أحدهما : علم الأُصـول .... وثانيهما : علم الرجال."....

ثم انني، لا اسـتيطيع أن افهم، كيف ان سـماحة السـيد الحيدري قد توصـل الى اسـتنتاجه المزبور، وهو يجد أن الامام الخوئي (قده)، يرى حجية حديث: ما حالف كتاب الله فهو مطروح أو زخرف، وهو حديث مطلق والعبرة باطلاقه، وليس في مورد الاستدلال به.

هذا كله بالنسـبة لما نسـبه سـماحة السـيد الحيدري، الى الامام الخوئي (قده)، من القول بعدم محورية القرآن.

وأما بالنسـبة لما نسـبه اليه من انه لا يشـترط في المجتهد ان يكون مفسـرا، فهو ليس دقيقا أيضا، وذلك:

أولا: لان كلام الامام هذا جاء في سـياق التعريف بمبادئ الاجتهاد الاصـطلاحي، وهو القدرة على اسـتنباط الاحكام الشـرعية، فلا ينتظر منه ان يتطرق الى مبادئ اسـتنباط المعارف الدينية، سواء كانت من الاحكام الشرعية أم لم تكن.

وثانيا: لان الامام (قده)، قال في بداية موضـوع "مبادئ الاجتهاد"، من كتاب التنقيح: " يتوقف الاجتهاد على معرفة اللغة العربية، لوضـوح أن جملة من الأحكام الشـرعية وإن لم يتوقف معرفتها على معرفة اللَّغة كوجوب مقدمة الواجب وغيره من موارد الأحكام العقلية الاسـتلزامية ، إلَّا أنه لا شـبهة في أن أكثر الأحكام يسـتفاد من الكتاب والسـنة وهما عربيان"

وكان يفترض، بسماحة السيد الحيدري، قد لا حظ هذا المقطع، وهو يقرأ من نفس الصفحة، قبل ان يقفز الى قوله (قده): "... أحدهما : علم الأُصول ..... وثانيهما : علم الرجال"...

لينتهي الى قوله (قده):" وأما غير ما ذكرناه من العلوم فهو فضل لا توقف للاجتهاد عليه."

ثم ليستنتج ـ متسرعا ـ ان الامام (قده) لا يشترط ان يكون المجتهد مفسرا، ويرى عدم محورية القرآن في استنباط المعارف الدينية، ولذلك فانه لم يعد علم التفسير من بين مبادئ الاجتهاد.

ولا أدري لماذا لم يلحظ سماحة السيد الحيدري، المقطع الذي نقلته أعلاه، ولم يلحظ أيضا قول الامام:" "والعمدة فيما يتوقف عليه الاجتهاد بعد معرفة اللَّغة العربية وقواعدها علمان."، على الرغم من انه كان فوق السطر الذي قرأه.

فأين كان سماحة السيد من جملة:" بعد معرفة اللغة العربية."

وهل يحتاج المفسر الى غير هذا، يا سماحة السيد، من العلوم اللازمة للتفسير، إضافة الى الاحكام العقلية التي أشار الامام (قده) الى الحاجة اليها أيضا؟

ولا أظن ان سماحة السيد، يرى ان مثل علم الناسخ والمنسوخ، أو علم أسباب النزول، أو علم المكي والمدني، أو معرفة العام والخاص و المطلق والمقيد، أو غيرها من الامور، ضرورية للمفسر، أو ان المجتهد، بالمعنى الاصطلاحي المعهود، غير قادر على التعاطي معها.

وبهذا يتضح بان سماحة السيد الحيدري، لم يوفق في ما نسبه الى الامام الخوئي (قده)، من عدم قوله بمحورية القرآن الكريم، سواء في عملية الاجتهاد، أو مطلقا.

ملخص الحلقة الثانية:

تحدث سماحة السيد الحيدري، في هذه الحلقة، حول عدة عناوين أو محاور، سأتناول ما يهمنا منها، وهي أربعة:

١- ففي بداية هذه الحلقة، أكد سماحته ما كان قد ذكره في الحلقة الاولى، من انه يرفض رفضا قاطعا، الاتجاهين اللذين ذكرهما هناك، بشأن كيفية التعاطي مع القرآن الكريم.

٢- ثم نقل سماحته، عن كتاب: "اختيار معرفة الرجال" للشيخ الطوسي، ما رواه الامام الباقر (ع) من قول سلمان المحمدي (الفارسي)، بشأن ميل الناس للهروب من القرآن الى الحديث، طلبا للتوسعة.

٣- ثم ذكر بعض مصاديق الهروب من القرآن الكريم، لدى الشيعة، ناقدا وناقما.

٤- ثم تحدث سماحته عن الاقصاء الذي يمارسه المراجع، ضد آخرين، وعن القداسة التي يحيطون بها مواقعهم، لئلا ينالهم النقد، مدعيا بانهم يقولون ان الامام الحجة عليه السلام، هو الذي يعينهم في تلك المواقع.

وقد تحدث حول هذه النقطة، انطلاقا من حديثه عما تعرض له الامام علي [وهو باب مدينة علم النبي (ص)]، وأهل البيت (ع) من مظالم وحصارو اقصاء، بعد رحيل النبي (ص)، ما أدى الى حصول فراغ كبير في المعارف الدينية في كل المجالات، فبرزت الحاجة الى ملء ذلك الفراغ بتشجيع التحديث، ووضع الاحاديث، ما فسح المجال للتحريف والدس والاختراق والوضع، خصوصا في عهد معاوية، الذي أنشأ جهازا خاصا من الصحابة والتابعين للقيام بهذه المهمة، وأغدق عليهم الاموال.

وقد تطرق سماحته الى اموراخرى، لست بصدد مناقشتها، إما لعدم الاشكال فيها، واما لانه ذكرها استطراداً.

وسأتناول هذه العناوين الأربعة تباعا، ذاكرا بعض عبارات سماحته التي ساناقشها.
وهذا هو رابط الحلقة:
http://www.youtube.com/watch?v=K4MIKuYzZHA

أولا: حول كيفية التعاطي مع القرآن:

رفض سماحته رفضا قاطعا، اتجاه الاخباريين وأهل الحديث، الذين قال عنهم بانهم اسقطوا القرآن عن الاعتبار، مطلقا، وعزلوه عن عملية الاستدلال على المعارف الدينية واستنباطها، كما ان سماحته رفض الاتجاه الاصولي في التعاطي مع القرآن أيضا، وذلك لأنه .حسب رأيه .لم يزد على اتجاه الإخباريين، الا باعطاء صبغة [قرآنية] للبحث الروائي، إذ انه لم يدخل البحث القرآني الى عمق عملية الاستدلال والاستنباط، و انما اكتفى به في حالة تعارض الاحاديث، فيرجع الى القرآن من أجل الترجيح بينها، ليس الا.
ثم أشار سماحته، الى ان الحالة العامة للعقل الاصولي الشيعي، المتكون منذ زمن الشيخ الانصاري، وإن كان اصوليا وعقليا في الفروع، ولكنه على مستوى الفقه الاكبر والعقائد، فانه إخباري، إذ ان المدار عنده على الرواية وليس على القرآن.!!!

المناقشة:

أما بالنسبة للاخباريين، فانهم لا يقولون بعدم حجية القرآن، كما قد يوهم كلام سماحة السيد الحيدري، و انما يقولون بعدم حجية فهم غير المعصوم للقرآن، لأنه غير مخاطب به، فمشكلتهم تكمن في حجية فهمهم هم للقرآن، وليس في حجية القرآن وحجية مراده، فيما لو علموا به، ولذا فانهم حينما يطمأنون الى مراده، من خلال ما يرون صحته من كلام المعصوم المفسر له، فانهم لا يترددون أبدا في تقديمه ـــ في حال التعارض المستقر .على الحديث مطلقا.

وأما بالنسبة للاصوليين، فقد ذكرنا في الحلقة الاولى، بان نسبة هذا الكلام اليهم، ليس دقيقا، وقد ذكرنا هناك عدة موارد من كلام الامام الخوئي (قده)، تثبت بان الامام الخوئي (قده) يجعل الاولوية والمحورية للقرآن الكريم، و انه يأخذ بنظر الاعتبار عدم مخالفة الحديث للقرآن، قبل مرحلة تعارض الاحاديث، و انه (قده) يدخل البحث القرآني الى عمق عملية الاستدلال، ولم يحصر دور القرآن في حالة تعارض الاحاديث فقط، فالمسألة عنده، ليست مسألة "صبغة" فقط، و إنما هي منهج يقوم على أساس ان كل ما خالف القرآن من الاحاديث فهو زخرف وباطل، حتى وإن كان صحيحا في نفسه، ولم يعارضه حديث آخر.

وهنا اود أن أتقدم الى سماحة السيد الحيدري، بسؤال بسيط، فأسأله فيما اذا كان بامكانه، ان يأتينا ولو بمورد واحد، خالف فيه السيد الخوئي (أو غيره من الاصوليين)، القرآن الكريم، بناءا على رواية أو حديث، مع استقرار التعارض بين القرآن وذلك الحديث.

فلو كان منهج الامام (قده)، هو عدم محورية القرآن، كما يقول سماحة السيد، لاصبحت موارد مخالفته للقرآن الكريم ليست بعزيزة، وقد ألف العشرات من الكتب، وألقى آلاف الدروس.

أما بالنسبة، لقول سماحته، ان الاصوليين، ليسوا عقليين في العقائد، بل إخباريين، وان مدارهم في ذلك على الرواية، وليس على القرآن، فهو على اطلاقه .كلام غير صحيح جزما، وذلك لان الركون الى النقل ـ قرآنا كان أم سنة ـ في باب العقائد، سوف يؤول الى عدم ثبوت شيء من العقائد رأسا، كما هو واضح.

نعم، في بعض التفصيلات العقدية، لا بد من الرجوع الى النقل.

ولما كان كلام سماحته، مجملا وعاما في هذه النقطة، إذ لم يذكر ولو مثالا واحدا على مدعاه، فان مناقشته تكون غير ممكنة.

ثانيا: حول كتاب اختيار معرفة الرجال:

في سياق حديثه عن التحديث والوضع، قرأ سماحته، رواية وردت في كتاب " أختيار معرفة الرجال"، للشيخ الطوسي / ج١ ص٧١، وهي: "...عن العلاء عن محمد بن حكيم، قال ذكرعند أبي جعفرعليه السلام سلمان، فقال: ذلك سلمان المحمدي، ان سلمان منا أهل البيت، انه كان يقول للناس: هربتم من القرآن إلى الأحاديث، وجدتم كتابا رقيقا [دقيقا] حوسبتم فيه على النقيروالقطميروالفتيل وحبة خردل، فضاق ذلك عليكم وهربتم إلى الأحاديث التي اتسعت عليكم".

وفي معرض تعقيب سماحته على الرواية، تساءل، مستغربا ومستنكرا: هل يمكن ان يهرب أحد من كلام الخالق الى كلام المخلوق، حتى لو كان ذلك المخلوق هو رسول الله (ص)؟!!.

المناقشة:

انني لست بصدد مناقشة مدى إعتباركتاب اختيارمعرفة الرجال، أومدى صحة الرواية، أوصحة سندها، ولكنني اقول ان سماحة السيد، قبل ان يقرأ الرواية، قال عن الكتاب: " كم هو معتبر، أوغيرمعتبر، فله بحثه في الموضع المناسب.".

فالسيد، لم يقل بان الكتاب معتبرعندي، وعمد الى ترك الامرعائما. وعلى الرغم من ان سماحته يكررفي مثل هذه الموارد، قوله: "العرش ثم النقش"، نراه هنا "ينقش"، قبل ان يشيد "العرش"، وكأنّ سماحته، ينتقي ما يناسبه من الروايات، أينما وجدها، دون أن يعتني بمدى إعتبارالكتاب الذي يحتوي عليها، وأما إذا وجد بعض الروايات التي لا تناسب رؤيته، في كتاب ما، فانه ربما لا يكتفي برد تلك الروايات فقط، و انما قد يحاول رد الكتاب كله، كما حاول ذلك ـ في بعض حلقات برنامجه هذا ـ بخصوص كتاب سليم، على الرغم من ان القائلين بنسبته الى سليم أقوى حجة وأشهرقولا.

ومثل هذا المنهج، إضافة الى كونه ليس علميا، فانه لا يفضي الى حل معضلة، ولا يؤدي الى إصـلاح عيب، ولا يكون قادرا على بناء منظومة فكرية متينة ومتماسـكة، كما يروم سماحة السيد ذلك.

أما ما صدمني حقا، فهو تساؤله: هل يمكن ان يُهرب من كلام الخالق الى كلام المخلوق، حتى لو كان ذلك المخلوق هو الرسول الأعظم (ص) ؟؟!!

إذ لا أدري كيف سـمح سـماحته لنفسـه، ان يتفوه بمثل هذه العبارة، ولا أدري إذا كان سماحته يتصور، بان مثل هذا القول أهون عقديا من القول بسهو النبي، او نومه عن الصلاة، الذي طالما شن الهجوم العنيف عليه وعلى قائليه، بأدنى مناسبة.

فـإذا كان الهروب من القرآن الى الحـديث، لا يتحقق إلا في حـالـة مخـالفـة الحـديث للقرآن، فانني لا أدري، كيف اسـتطاع سـماحته ان يسـوغ صـدور ما يخالف القرآن الكريم، من رسول الله (ص)، ليجد الناس فيه سعة ـ كما في قول سلمان ـ فيهربوا من القرآن اليه.

والاعتذار عن ذلك بان فرض المحال ليس بمحال، غير مقبول هنا، كما انه لا مجال لسماحته، ان يقول هنا، بانه كان يعني الرواية المحكية، وذلك لأن عبارته تدل بوضوح على ان كلامه كان في ما هو يقيني الصدور والدلالة، من الاحاديث.

ثالثا: حول مصاديق الهروب من القرآن

وفي معرض اسـتعراضـه، لبعض موارد الهروب من القرآن الى الحديث، قال سـماحته: فالقرآن يقول "من يعمل سـوءا يجز به"، ولكنه عندما نأتي الى الحديث، نجده يقول "حب علي حسـنة لا تضـر معها سـيئة"، يعني: افعل ما تشـاء .. فاحبب عليا و انتهت القضـية .. طبّر ليلة العاشـر من المحرم الحرام، واغسـل كل ذنوبك .. وامشِ للحسـين، و افعل ما تشاء في باقي أيام السنة.... وهذا مخالف للمنطق القرآني.

المناقشة:

من الواضح هنا ان سماحة السيد، يرد نفس الرواية، وليس تفسيرها، وهو ـ من حيث المبدأ. حق لكل مجتهد، وفق ضوابطه الاجتهادية في ذلك، أما السخرية فلا.

غير انني سمعت، أحد المتصلين بالبرنامج، في بعض الحلقات المتأخرة عن هذه الحلقة من حلقات هذا البرنامج، قد عاتب سماحة السيد على ما اعتبره سخرية منه بهذه الرواية، حينما ذكرها في هذه الحلقة، فأجاب سماحته، بانه لم يسخر من الرواية، وانما سخر من تفسيرها.

فسماحته، لم ينكر أصل السخرية، وانما أنكر كونها سخرية من الرواية.

ولكن الاتيان بالرواية، في سياق موضوع حديثه، يدل على انه بصدد ردها، لمخالفتها للقرآن، والا لما استقام ذكره لها في هذا الموضع، ولكان ذكرها يعد خروجا عن الموضوع، ومع رده للرواية، فالسخرية ـ التي اعترف بها ـ لا تكون الا منها، وليس من تفسيرها، وذلك لأن سقوطها عن الاعتبار يعني سقوطا لمعناها، ولا معنى للسخرية من معناها، مع سقوطه بسقوط اعتبار الرواية .

كما انه لو كان قاصدا السخرية من التفسير، على الرغم من انه يبقى غير لائق، لكان ذلك مؤشرا على اعتباره للرواية، وكان عليه ـ حينئذ ـ ان يأتي بتفسير آخر مقبول لديه، ولكنه لم يفعل، وبما انه لم يفعل، فهو إذن كان يقصد السخرية من الرواية نفسها، وليس من تفسيرها.

ومع ذلك، فسأترك الحكم في هذه النقطة، الى القارئ الكريم، بعد ان يرجع الى هذه الحلقة، ليشاهد ويسمع كلام سماحته بنفسه، وهو يبدأ عند الدقيقة العشرين تقريبا من الحلقة الثانية.

رابعا: حول دعوى تعيين المراجع من قبل الامام الحجة (ع)

وعندما تطرق سماحته، الى ما حصل من إقصاء لأهل البيت (ع)، عن مو اقعهم التي وضعهم الله فيها، عرّج الى ما يُمارَس من إقصاء في أيامنا هذه، فقال ضمن ما قال: لا فرق ان يكون الاقصاء سياسيا أو فكريا أو دينيا أو مرجعيا، ومن أجل إضفاء قدسية على الكيان، لا بد من الاستناد الى شيء ما، ولذا فان السياسي يقول ان الشعب انتخبني، ويقول المرجع: ان الامام الحجة بن الحسن (ع) هو الذي عينني .. وحينئذ من يستطيع ان يتكلم أو يعترض على تعيين الامام؟؟!!

ثم راح يصرخ: "ان هذه النظرية اصولها اموية.. اصولها اموية.. اصولها اموية"

ثم اضاف، انهم يفعلون ذلك، من أجل ان يقطعوا الطريق على أي نقد على المرجع، في حين ان التاريخ يقول بان كبار أصحاب أمير المؤمنين والامام الحسن عليهما السلام، قد دخلوا على الامام الحسن (ع)، واعترضوا عليه وقالوا له ما قالوا.

ثم قال، و اتحداكم ان تقدموا الدليل على ان الامام الحجة يتدخل في تعيين المرجع.

وقال، صحيح ان المرجع قد يكون مؤهلا، ولكن من الصحيح أيضا ان الاعلام والمال قد يخلق المرجع.

المناقشة:

ان سماحة السيد ينسب الى المرجع ــ واللام هنا للجنس ــ قوله أن الامام الحجة هو الذي عينه كمرجع، ثم يتحداهم ان يقدموا دليلا على ذلك.

ولكن، على سماحة السيد ان يقدم هو الدليل على ان المراجع يقولون ان الامام عليه السلام قد عينهم كمراجع الى الامة، قبل أن يطالبهم بالدليل على اثبات ذلك، إذ لم يُعرف عن مرجع انه قال ذلك، فهذه كتبهم متاحة للجميع، واستخراج مثل هذه العبارة من مظانها ليس صعبا لأمثال سماحته.

ولا شـــك ان ســـماحته، يعلم ان أســـاس أدلة التقليد (أو: الرجوع الى المجتهد)، دليل عقلي، لا نقلي، فمن أين يـأتي ادعـاؤهم التعيين من قبـل الامـام الحجـة (ع)، مع كون الدليل الذي يعتمدونه في الرجوع اليهم ليس نقليا؟

ومع وجود الدليل النقلي التام، فانه لا يعدو ان يكون ارشاديا.

وقد فات سماحة السيد، ان رد الروايات التي يعنيها بكلامه، سوف لا يؤثر على المراجع بعنوان انهم مراجع، وانما يؤثر عليهم بعنوان انهم اولياء، وبالتالي فهو يؤثر فقط على اولئك القائلين بولاية الفقيه من المراجع، فما يرتبط بالتعيين ويحتاج الى الروايات هي مسألة الولاية، لا المرجعية، التي هي بمعنى رجوع غير المختص الى المختص.

ومع رد تلك الروايات، باعتبارها اموية اموية اموية، هل يلتزم ســـماحته ـــ وعلى غرار تعليله لما نسبه الى المراجع في مسألة تعيينهم من قبل الامام الحجة (ع) ـــ بان القائلين بولاية الفقيه من المراجع، انما لفقوا تلك الادلة من أجل اضـــفاء القدســـية على انفســـهم، والتســـلط على رقـاب النـاس، والتحكم بثرواتهم ومصـــائرهم، والتمترس بالحصانة ؟؟!!

كما انني لم اســـمع ان احدا من المراجع ادعى لنفســـه القدســـية، فلا قدســـية الا للمعصـوم، ولكن عدم القدسـية لا يمكن ان تكون ذريعة لعدم التوقير والاحترام، حتى لو كانوا من عموم المؤمنين، لتباح الاساءة اليهم، والافتراء عليهم، وتوهينهم.

وما تفضل به سماحته من تعليل، بشأن ادعائهم لتعيينهم ـــ كمراجع ـــ من قبل الامام عليه السلام، لا يخلو من كل ذلك

هذا كله، فيما اذا كان سماحة السيد بصدد الرد على المراجع والمجتهدين، وأما اذا كان بصـــدد الرد على غير المجتهدين، فهو شـــأنه، ولكن لا تصـح نســـبة الدعوى الى المراجع حينئذ.

ومن الغريب حقا، ان يذكر ســـماحته، ما تعرض له الامام الحســـن عليه الســـلام، من غلظة ووقاحة من قبل بعض اصحابه واصحاب أبيه عليهما السلام، كدليل على جواز النقد (أو: نقد المراجع)، دون ان تمنعه قدســـية الامام، وكونه إنســـانا كاملا، من "اســتنباط" ذلك الجواز من تلك الواقعة، ليقوم بتسريته الى المراجع، وكأنّ سماحته

لا يرى في ذلك اي تعارض مع إمامتهم أو خدش لقدسيتهم عليهم السلام، ولا يعتبران موقفهم من الامام (ع)، كان موقفا سيئا ومحرما، بل هو من أشد الكبائر و اقبحها.
ويكأنّ سماحته مستعد لأن يتصرف مع الامام عليه السلام، كما تصرف اولئك النفر، فيما لو اتيح له ذلك!!
والنقاش هنا ليس في مسألة جواز النقد ضمن ضوابطه الشرعية، فهو مما لا إشكل في جوازه، بل هو مطلوب وضروري، ولكن الاشكال في الاستدلال على ذلك، بتلك الو اقعة، وكأنها مما يجوز التعامل بمثله مع المعصوم، ومما يصلح للاستدلال به لإثبات جواز مثل تلك الافعال في حق غيرهم بالاولوية.
والاعتذار عنهم، بافتراض انهم لم يكونوا مؤمنين بعصمة الائمة عليهم السلام، وقتذاك، لا يرفع الحرمة الو اقعية للتصرف، التي تمنع الاستدلال بالو اقعة.

أما قوله، بان المال والاعلام قد يخلق مراجع، فهو ينطبق على غير مراجع الطائفة الحقيقيين الذين نعرفهم، وهو أكثر انطباقا على سماحته، حيث أتاح له الاعلام الكثير من فرص الظهوروالشهرة، أما مراجعنا الذين نعرفهم، فقد أصبحوا مراجع ضمن الآليات والطرق التقليدية المعهودة، ولم نعهد من أحد منهم انه عشق الاضواء، أو اشتهى الظهورعلى أي وسيلة من وسائل الاعلام.
وأما الشياع، فهوليس من الاعلام، الذي يعنيه سماحة السيد، في شيء، والا لكان التو اترمن الاعلام، ولكانت الشهرة (رو اية أوفتوى)، من الاعلام (المذموم)، وستأتي مناقشة هذا الامربشيء من التفصيل، في موضعه المناسب من هذه الحلقات، إن شاء الله تعالى.

ملخص الحلقة الثالثة:

بدأ سماحة السيد الحيدري هذه الحلقة، بتلخيص ما جاء في الحلقتين الاولى والثانية، من البرنامج، فأشـار الى النظريات الثلاث (أو: الأربع)، التي تسـاق في مقام التعاطي مع القرآن الكريم، وموقف سماحته منها.

ثم عرض فهرسـا (أو: خارطة البحث)، لموضـوعه المطروح للبحث، وهو: " من إسـلام الحديث الى اسلام القرآن "، وقال بانه يمر بأربع مراحل، وهي:

١- المرحلة الاولى: وتشـمل عصـر ما قبل التدوين (وتمتد الى منتصـف القرن الثاني الهجري تقريبا)، وسـيتم فيها الوقوف على ملامح هذه المرحلة، والتعرف على العوامل والأيدي التي صاغت وكونت الموروث الروائي فيها.

٢- المرحلة الثانية: وتشـمل عصـر التدوين، حيث يتم التعرف فيها على ظروف المرحلة ومدى تأثرها بالمرحلة الاولى.

وقال سماحته، ان هاتين المرحلتين ترتبطان بالموروث الروائي السني (الرسمي)، أما الموروث الروائي الشـيعي، فلم يكن له مجال يذكر في هاتين المرحلتين، لأنه كان محاصرا وممنوعا ومطاردا.

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة اختراق الموروث الروائي السني (الرسمي) للموروث الروائي الشـيعي، وهي من أخطر المراحل، وقد بدأت هذه المرحلة عند سـقوط الدولة الاموية، حيث اتيحت للامام الصادق عليه السلام، فرصة نشر المعارف الاسلامية، من خلال أهل البيت عليهم السـلام، وقد امتدت هذه المرحلة حتى القرن الخامس الهجري، وتم فيها تشكيل الموروث الروائي الشيعي وتدوينه، ما أسفر عن الاصول الاربعمائة، التي اعتمدها كل من: الشيخ الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والشيخ المفيد، في تدوين مصنفاتهم، كالكتب الاربعة وغيرها.

٤- المرحلة الرابعة: وفيها يتم التعرف على مدى تأثير الموروث الشيعي القديم، (الذي تم تدوينه حتى القرن الخامس الهجري)، على ما تم تدوينه من مصنفات بعد ذلك، (من قبيل: مستدرك الوسائل، والوافي، والبحار)، ومدى الاختراق الذي حدث لهذه الكتب في هذه المرحلة.

وبعد أن عرض سماحته هذه المراحل الاربعة، تساءل عن إمكانية الاعتماد على الموروث الروائي الاسلامي؛ سنيا كان أم شيعيا، من دون عرضه على القرآن الكريم، مشيرا الى ان كل ما يحصل اليوم من اقصاء وتكفيروقتل، مستند الى الموروث الروائي ومعتمد عليه.

ثم عرج على الكلام عن المرجعية، ليتساءل عمّا كوّنَ مفهوم المرجعية والمؤسسة الدينية عند الشيعية.

وسأذكر بعض عبارات سماحته، حين المناقشة.

ولما كان سماحة السيد، قد اكتفى في هذه الحلقة، بعرض المراحل فقط، على أمل ان يأتي على التفصيل، في حلقات اخرى، فاننا سنتعرض لمناقشة ما يهمنا منها حينذاك إن شاء الله تعالى.

وأما في هذه الحلقة، فسأتناول نقطتين مهمتين وردتا فيها:

الاولى: ضرورة اتخاذ القرآن الكريم كمرجع للمعارف الدينية، واعتبار محوريته لكل المسلمين، وبذلك تتوحد مرجعية المعارف الدينية (الإسلامية)، ويتم التخلص من المرجعيات المتعددة المتمثلة بالموروث الروائي، الذي يشكل السبب الاساس للاختلافات بين المسلمين، ومصائبهم.

الثانية: كيفية تكوين مفهوم المؤسسة الدينية (المرجعية)، لدى الشيعة.

وسأناقش هاتين النقطتين تباعا

أولا: حول كون توحيد المرجعية يؤدي الى حسم المصائب والخلافات:

فحول النقطة الاولى ذكر سماحته، ان ما يحدث اليوم من إقصاء، وتكفير، وهدر دماء، وقتل، مستند الى الموروث الروائي، ففي الوقت الذي يشير فيه القرآن الكريم، وبحدود عشرين آية منه، الى الحوار مع اليهود والنصارى، حتى قال لهم { تعالوا الى كلمة سواء ...}، نرى السلفيين اليوم يشردونهم ويقتلونهم، بناءا على ماروي من ان الرسول (ص)، قد أمر بتطهير جزيرة العرب من اليهود والنصارى.

فالمنطق القرآني يدعو الى الحوار، وأما المنطق الروائي فيدعو الى القتل. وفي نفس السياق أشار سماحته، الى ما نراه من تكفير بعض السنة للشيعة، استنادا الى الموروث الروائي السني الخاص بهم، وما نراه من تكفير بعض الشيعة لبعض أهل السنة، استنادا الى الموروث الروائي الشيعي الخاص بهم، فالسني يرجع الى البخاري ونحوه في تكفيره للشيعي، والشيعي يرجع الى الكافي ونحوه في تكفيره للسني، وبهذا يتضح بان المصيبة تكمن في اختلاف المرجعية المعتمدة لديهم من الموروث الروائي، ولو ان كل واحد من الطرفين قد اتخذ من القرآن محورا لمرجعيته، ولم يتخذ من الموروث الروائي الخاص به مرجعا له دون القرآن، لأصبحت المرجعية واحدة لدى الطرفين، ولأختلفت النتائج والمعارف المستنبطة من القرآن الكريم، عن تلك التي تم استنباطها استنادا الى الموروث الروائي، ولتمّت معالجة المصائب التي نعاني منها اليوم.

المناقشة:

أما بالنسبة، لما ذكره سماحته، من أن القرآن يدعو الى حوار أهل الكتاب، في حين ان الموروث الروائي يدعو الى تشريدهم وقتلهم، ولا بد من ترك هذا الموروث، لانه يتعارض مع القرآن، أقول:

يبدو لي ان سماحة السيد، قد عمد الى تسطيح المشكلة، وما كان ينبغي له أن يفعل هذا، وهو في مقام "تصحيح الفكر والاعتقاد"، كما يقول، فالمشكلة أعمق من هذا

بكثير، إذ انها لا تكمن في أصـل الحوار، وذلك لأن الجميع يقر ويعترف، بان الدعوة الى الاسـلام، والحوار، يجب ان يسـبق أي معركة أو عنف، و إنما تكمن في ما بعد الحوار، فماذا بعد فشل الحوار؟

فهل سـيجد سـماحته حلا للمشـكل حينذاك، أو سـينفتح عليه باب الناسخ والمنسـوخ الواسع جدا لدى البعض؟ فلا تنفع "وحدة المرجعية"، لإيجاد حل، ولا لحسم النزاع.

أما بالنسـبة، لتكفير بعض المسـلمين لبعض، و اباحة الدماء، فالمسـألة لا تنتهي أيضـا بتوحيد مصـدر الاسـتنباط، باتخاذ القرآن مرجعا دون الموروث الرو ائي، لأنه حتى في حال الاتفاق على مفهوم الكفر والشـرك و احكامهما، ووضـوحهما لدى الجميع، فان الكلام سـيدور بعد ذلك، حول مصـاديقهما، وليس هناك من ينكر الاختلاف الواسـع في تحديد ذلك، إذ سـيعود الكلام، مرة اخرى، فيما إذا كان السـجود على التربة، وزيارة القـبـور، وغـيـرهـا، تـعـبـر عـن شـكـل مـن أشـكـال الشـرك أو لا؟ وسيدور الكلام أيضا حول الآيات التي تناولت ما يسمى بـ"الصفات الخبرية"، المنسوبة لله سـبحانه وتعالى، كاليد، والوجه، والسـاق، وغيرها، وتحديد الموقف منها، وما يرتبط بذلك من تجسيم وكفر و شرك.

وحول الآيات المرتبطة بعصمة الانبياء وارتكابهم أو عدم ارتكابهم للكبائر والصغائر، إما مطلقا أو بعد البلوغ أو بعد البعثة، وعلاقة ذلك بالكفر.

وحول موقع الإمامة من المعارف الدينية، فهل هي منصـب إلهي أو لا؟، وهل إنها من الاصـول أو من الفروع؟ ولمن تكون؟، وحول الآثار الدنيوية و الاخروية لنكرانها؟ وسيقع الكلام أيضا في دلالة آية التطهير، وفي اولئك المقصودين بها، وهل انها تدل على العصمة أو لا؟

وسـيقع الكلام كذلك، في دلالة آية الولاية، فما هو معنى الولاية؟ وهل انها صـريحة في معـنـاهـا أو لا؟ ومـن هـم مصـاديـقـهـا، فـهـل هـم عـمـوم الحـكـام والـولاة أو لا ؟ وهكذا الامر في سائر الآيات المرتبطة بالعقيدة، وهي بالمئات.

ولا أدري، كيف ان سـماحة السـيد افترض ان الرجوع الى القرآن سـوف يحل الكثير من المشـاكل، أو المشـاكل المرتبطة بالشـرك والتكفير، على الأقل، وهو يرى معارك الآراء في

تفسير تلك الآيات وأمثالها، واختلاف المفسرين الكبير فيها، حتى مع عدم رجوعهم الى الموروث الروائي.

ثم انه هناك سؤال كبير جدا، وهو: كيف يتمكن سماحته من جعل مرجعية القرآن للمعارف الدينية مرجعية وحيدة لكل المسلمين، مع وجود الموروث الروائي؟ فإن قال سماحته، انه ممكن من خلال إلغاء هذا الموروث الروائي، جملة وتفصيلا.

نقول: إن الغاء الموروث الروائي كله، سيؤدي الى إلغاء السنة الواقعية كلها، وذلك لأن الموروث الروائي، فيه ما هو سنة واقعية جزما، وإلغاؤه كله سيؤدي الى إلغائها كلها، وهو بالاضافة الى كونه غير ممكن وغير جائز أبدا، فانه يتعارض مع تأكيدات سماحته، على أن حديثه ينحصر بالسنة المنقولة (أو السنة المحكية) فقط، ولا يشمل السنة الواقعية، التي لا بد من الالتزام بها.

كما ان الموروث الروائي، فيه ما هو حجة جزما، وقيمته من حيث الحجية، تساوي قيمة السنة الواقعية، إذ لا فرق، في مقام العمل، بين السنة الواقعية والسنة المحكية الثابتة الحجية، وبالتالي، فإنّ رفض كل الموروث الروائي، سوف يعني رفض كل ما هو حجة منه، وان رفض كل ما هو حجة منه ـ مع عدم تعارضه مع القرآن الكريم ـ سوف يساوق رفض السنة الواقعية، فما هو العلاج. إذن.؟.

بل، ان قيمة ما هو حجة من الموروث الروائي، فضلا عن السنة الواقعية، تساوي. من حيث الحجية. قيمة القرآن الكريم أيضا، دون شك، لأن القرآن هو الذي أمرنا بأخذ ما آتانا الرسول (ص)، فرد ما هو حجة من الموروث الروائي يعني ردا للقرآن الكريم.

وإن قال سماحته، ان إرجاع المسلمين الى القرآن الكريم، وجعله مرجعية وحيدة لهم، ممكن من خلال إلغاء كل ما هو ليس بحجة من الموروث الروائي فقط، والأخذ بكل ما هو حجة.

نقول: عدنا ـ إذن ـ الى الاستناد الى ما هو حجة من الموروث، من جديد، وعاد الكلام الى نقطة البداية، وبقيت الخلافات والآراء على حالها، إذ لم يقل أحد من المستندين الى الرواية في استنباط المعارف الدينية، انه يستند الى ما ليس بحجة من الموروث الروائي.

وإن قال سـماحته: ان توحيد مرجعية المسـلمين، وحصـرها بالقرآن الكريم وحده، ممكن من خلال إلغاء كل ما هو ليس بحجة، وإلغاء بعض ما هو حجة أيضـا، والأخذ بالبعض الآخر منه فقط.

نقول: عاد السـؤال عن المعيار العلمي الذي يجب اعتماده في ردّ بعض ما تثبت حجيته من الموروث الروائي، والأخذ بالبعض الآخر منه، فإن قال سـماحته المعيار هو موافقة القرآن ومخالفته، قلنا: هذا هو الذي يعتمده كل العلماء اليوم وقبل اليوم، فما هو الجديد في الأمر. إذن.؟

هذا، مع ان معارضة الرواية للقرآن الكريم يسقطها عن الاعتبار والحجية رأسا، عند كل العلماء، فردها لا يعني ردا لبعض ما هو حجة، وإنما هو رد لما هو ليس بحجة أساسا، وقد اثبتنا بطلان ما نسبه سماحته الى عموم الاصوليين، ومنهم السيد الخوئي (قده)، بهذا الشأن، في الحلقة الاولى.

ثانيا: حول تكوين المؤسسة الدينية (المرجعية) الشيعية:

وحول هذه النقطة، التي اعتبرها سـماحته من أخطر الدوائر المعرفية، أشـار الى ان حديثه عن الموروث الشيعي، سوف يشمل جميع مساحات المعارف الدينية وميادينها، دون اسـتثناء، فهو سـوف يشـمل: التفسـير، والكلام والعقائد، والاخلاق، والفقه، والتاريخ، وقضـية الامام الحسـين (ع)، ....، وسـوف يشـمل كذلك العقل الذي كوّن مفهوم المرجعية والمؤسـسـة الدينية عند الشـيعة، وتسـاءل سـماحته، عما أدى الى تكوين هذه المنظومة التي يقوم عليها الكيان الشـيعي، وأوضـح باننا نريد ان نعرف الموروث الروائي والموروث التاريخي الذي شكل العقل المرجعي والمؤسسة الدينية، بعد الاتفاق على انه لا أصل لها في القرآن الكريم.

وذكر بان المؤسـسـة الدينية، جزء مكون وأساس، من هذا الموروث، ولذا فلا بد من أن نعرف كيف تكوّن، ووصل الى الحد الذي، جعل الشيعة لا يتحركون الا بـ "ريموت" من المرجعية، صادقة كانت أم كاذبة.

ثم قال: انني دعوت منذ سنين، الى وضع ضوابط، لمعرفة المرجع من غيره، سواء في الواقع الشيعي أم السني.
ثم تحدث سماحته عن الشعائر، وأوضح بانه لا بد من التمييز بين ما هو من الشعائر فعلا، وبين ما هو ليس منها، وأن الذي يعين هذا ويشخصه هو المؤسسة الدينية (المرجعية)، وليس الخطباء أو أصحاب الحسينيات والمواكب، أو المداحين.

المناقشة:

في مناقشة سابقة لنا مع سماحته، في الحلقة الثانية، ذكرنا بان المرجعية، مبنية في مفهومها ومنظومتها، على أساس العقل، فهو الحاكم بوجوب الرجوع الى أصحاب الاختصاص في كل علم وفن، وأما الروايات الواردة بهذا الشأن، فلا تعدو ان تكون ارشادية، وبهذا يتضح بان تكوين كيان المرجعية غير مستند على الموروث الروائي، كما افترض سماحته، ولذا فان رفض (أو: رد) الموروث الروائي المرتبط بتكوين منظومة المرجعية، سوف لن يؤثر على هذه المنظومة في شيء.
أما بالنسبة لما ذكره من انه دعا ويدعو منذ سنين، الى وضع ضوابط لمعرفة المرجع من غيره، أقول: ان المشكلة لا تكمن في وجود أو وضع مثل هذه الضوابط، وانما في عدم تحقق اتفاق الجميع عليها، وفي مدى التزام الجميع بها، وإلا فمثل هذه الضوابط موجودة الآن، ومع ذلك نرى هناك مشاكل وخروقات، قد تصل أحيانا الى حد الفوضى، وما ذلك إلا لأن المشكلة تكمن في عدم الاعتراف بتلك الضوابط وعدم الالتزام بها، إما من قبل اولئك الذين تنطبق عليهم هذه الضوابط، ولكنهم يرون بانها بحاجة الى إعادة نظر، وإما من قبل بعض الطامحين الذين لا تنطبق عليهم الضوابط المعتمدة، إذ لا يكون هذا البعض مستعدا للاذعان لتلك الضوابط، والاعتراف بانها لا تنطبق عليه، وحينئذ سيندفع لرفضها، بدعوى انها موازين خاطئة، لا تستحق الاحترام، وربما يرى البعض ان سماحة السيد نفسه من هؤلاء.
ثم انه ما هي ضمانات قبول الاجيال القادمة، لما نضعه نحن من موازين وضوابط؟

فسماحة السيد نفسه، ينتفض اليوم ـ وقبل اليوم ـ على الضوابط والمعايير السائدة والمستقرة منذ زمن بعيد في تحديد الاجتهاد والمرجع، ويدعو الى التمرد عليها، بل يتجاهل وجودها، إذ لم يقل بانه يدعو الى اعادة النظر في الضوابط السائدة، و انما قال بانه يدعو الى وضع ضوابط.

فما يريده سماحة السيد لا يتحقق الا مع القول: انا الذي أضع الضوابط، وعلى الاخرين ان يسمعوا ويطيعوا، ولا يحق لاحد ان يعترض عليها، ولا أن يتمرد عليها، لا الآن ولا في المستقبل.

وقد فات سماحته ان مثل هذا القول، لم ولن يتحقق لا له، ولا لغيره من السابقين واللاحقين، إذ لا سلطة على المتمردين، الا الشريعة والاخلاق، وهما غير كافيين لضمان عدم التمرد، كما أثبت الواقع ذلك، ويثبت.

أما حديثه عن الشيعة، وكونهم لا يتحركون الا بـ "ريموت" !! المرجعية، فمع تجاوزنا لما في هذ التعبير من إشكال، واعتقادنا بعدم لياقته، نقول: إذا كان سماحته قد أراد بهذا الوصف ذما، فقد أخفق، وذلك لأنه يعلم بانه ما من واقعة إلا ولله فيها حكم، وما من خطوة يخطوها المكلف، في أي ميدان من ميادين الحياة ومجالاتها، إلا وكانت ـ بالحصر العقلي ـ في إحدى دوائر الأحكام التكليفية الخمسة؛ (الوجوب، والاستحباب، والكراهة، والحرمة، والإباحة)، وهي عناوين شرعية دون جدال، وتحديدها لا يكون الا من قبل المختص، وهو المرجع.

ولا أدري، إذا كان سماحته، قد التفت الى ما وقع فيه من تهافت، عندما تحدث في نفس هذه الحلقة، عن الشعائر، حيث طالب بوجوب تحديد مصاديقها من قبل المراجع حصرا، فما تلك المطالبة الجازمة الحاسمة، من قبل سماحته، الاّ شكلا من أشكال "ريموت" المرجعية، الذي حاول ان ينال منه، و ما هي إلا تجسيدا له، وتكريسا لوجوده.

الحلقة الرابعة والرد عليها

ملخص الحلقة الرابعة:

تطرق سماحة السيد الحيدري في هذه الحلقة الى ملامح المرحلة الاولى، من المراحل الاربع، [التي ذكرها في الحلقة الثالثة، وقال بان الموروث الروائي الاسلامي (السني منه والشيعي)، قد مر بها]، وهي مرحلة (أو: عصر) ما قبل تدوين التراث، الممتدة حتى سنة ١٤٣ من الهجرة.

وذكر بان أهم معالم هذه المرحلة وملامحها، هو وضع الحديث واختلاقه والكذب على رسول الله (ص)، في مختلف دوائر المعرفة الدينية، وقد كانت هذه هي استراتيجية الدولة الاموية، ثم نقل شواهد متعددة، لإثبات ان الوضع الرسمي الاموي للحديث، قد بدأ في هذه المرحلة.

ثم أشار الى انه لا قداسة، لأصحاب الائمة كما لا قداسة لأصحاب الرسول (ص). ثم تطرق الى ابي هريرة، باعتباره أكبر رموز الوضع في هذه المرحلة، وقد تضمنت الحلقة، بعض التفاصيل، والإستطرادات، ضمن محاور حديثه.

وهذا هو رابط الحلقة الرابعة من حديث سماحته

http://www.youtube.com/watch?v=ruI-an4lenk

والذي يهمنا من حديث سماحته في هذه الحلقة هو:

١- حديثه عما أسماه تقديس الشيعة لأصحاب الائمة عليهم السلام.

٢- مناقشته للألباني

٣- وصفه لما يقوم به، بانه حركة تصحيحية، فيها حياة مدرسة أهل البيت (ع)

٤- حديثه حول ما أسماه الثالوث المشؤوم: المال، الإعلام، السلطة.

٥- ما أجاب به على سؤال أحد المشاهدين، بشأن كيفية معرفة الصحيح من السنة.

أولا: حول تقديس الشيعة لأصحاب الأئمة عليهم السلام

ففي هذه النقطة تحدث سماحة السيد، حول ما اسماه بـ"تقديس" الشيعة لأصحاب الأئمة، وتساءل: كيف يمكننا ان نرفض قداسة صحابة رسول الله (ص)، ثم نقول بقداسة أصحاب الائمة، وقال ان كثيرا من اولئك الذين يعطيهم التراث الشيعي القداسة، لا يستحقون تلك القداسة، وقال ان كونهم حول المعصوم لا يعصمهم من الاشتباه أو الكذب أو شرب الخمر أو السرقة أو القتل، أوغيرها من الكبائر، وساق "البطائني" شاهدا على ذلك.

وخلص الى القول: لا يوجد لدينا خط أحمر، فالخط الاحمر هو القرآن والمعصومون فقط، أما بعد ذلك، فلا مقدس ولا خط أحمر، لا في أصحاب الائمة ولا في غيرهم .

المناقشة:

أما بالنسبة للخطوط الحمراء التي تحدث عنها سماحته، فهي غير محصورة بالقداسة، لأن التعاطي مع فساق المؤمنين، فضلا عن عدولهم، له خطوط حمراء، يحرم تجاوزها، فمن الصحيح ان نقول لا قداسة (بمعنى عدم الخطأ) الا للمعصوم، ولكن ليس من الصحيح ان نقول لا خطوط حمراء الا للمقدسين (المعصومين).

وأما بالنسبة للقداسة، فكثيرا ما يكررها سماحة السيد، في حلقاته هذه، وقد حاول إلصاقها في بعض أحاديثه بالمراجع، وأما في هذه الحلقة فقد حاول أن يلصقها بأصحاب الائمة عليهم السلام، خالطا بينها وبين العدالة من جانب، وبينها وبين الاحترام والتقدير من جانب آخر، فالقداسة، بمعنى العصمة وعدم الخطأ، لم يدع أحد من العلماء ان أصحاب الرسول (ص) أو أصحاب الائمة (ع) أو غيرهم، يتصفون بها، وحتى الخلاف المعروف بين الشيعة والسنة بشأن صحابة الرسول (ص)، إنما هو في عدالتهم، بصفتهم صحابة، أما القداسة (أو: العصمة)، فلم تكن محور خلاف بينهم، ولم ينسبها

أحد الى أي من الصحابة، بصفتهم صحابة، وحتى خلافهم المعروف في مسألة عصمة أهل البيت، ليس مبنيا على كونهم صحابة.

أما في مجال اعتبار أو عدم اعتبار الروايات، فيُكتفى بالوثاقة، ولا حاجة للعدالة، فضلا عن القداسة، ولذا فليس هناك من حاجة الى القداسة، لكي يضفيها الشيعة على اصحاب أئمتهم عليهم السلام .

وبهذا يتضح بان أحدا لم يختلف مع سماحته بهذا الشأن، فلا قداسة (بمعنى عدم الخطأ) لبشر إلا لمن ثبتت عصمته، بأدلة خاصة، ولذا فان طرحه لعنوان "القداسة" ومناقشته بهذه الطريقة القائمة على أساس ان هناك من يثبتها لبعض أصحاب الائمة، وبصفتهم أصحابهم، ليس مفهوما عندي.

فالشيعة، يقولون بعدالة من ثبتت عدالته عندهم من خلال سيرته، ويقولون بفسق أو كفر من أثبتت سيرته ذلك، ويتعاطون مع كل فئة من الفئتين بما تستحق من التقدير والاحترام، دون أي قداسة، وبما تستحق من اللعن والبراءة، دون أي مجاملة.

وبعد ان يفترض سماحته، ان هناك من يقدس أصحاب الأئمة عليهم السلام، وهو افتراض لا و اقع له، يُفترَض به أن يتجه نحو كسر هذه القداسة المفترضة فقط، ولكننا نراه يتجه لكسر الاحترام والتقدير، فيهاجم الفساق منهم، ليستنتج أن لا خطوط حمراء في التعاطي مع أي شخص إلا إذا كان معصوما، ليصبح المؤمنون العدول هدفا للسهام أيضا، فلا خطوط حمراء ـ لديه ـ تحميهم من التوهين والتحقير، وتوجب على الجميع احترامهم وتقديرهم .

ومن الغريب حقا، ان يصدر مثل هذا الكلام من سماحته.

فالبطائني وأشباهه، منزلتهم معروفة لدى كثير من عوام الشيعة فضلا عن علمائهم، فهم لا يكنّون لهم أي درجة من درجات الاحترام والتقدير، بل انهم يتقربون الى الله تعالى بلعنهم والبراءة منهم، ومع ذلك نرى كلام سماحته يوحي بان الشيعة لا يكتفون باحترام وتقدير أمثال هؤلاء، بل إنهم يقدسونهم، لا لشيء إلا لأنهم من أصحاب الائمة عليهم السلام، ومن هنا يأتي على مهاجمتم، مستغربا تقديسهم (الموهوم) من قبل الشيعة، على الرغم من انهم لا يقدسون أصحاب النبي (ص)، ليستنتج بان البطائني وأمثاله لا

يســتحقون أي احترام وتقدير!!، وهو اســتنتاج لا يختلف فيه معه أحد أيضــا، ولا مشــكلة فيه، ولم يكن ســماحته بحاجة الى هذا الجهد الكبير، والحماس الشــديد، لإثباته .

ولكن المشــكلة تكمن في افتراض ســماحته لقداســة غير موجودة أولاً، وفي تعميمه لهذا الاســتنتاج على جميع أصــحاب الأئمة ثانياً، لينزع ثوب الاحترام والتقدير، حتى عن المؤمنين العدول منهم، بدعوى نزع ثوب القداسة الذي ألبسه هو للجميع جز افاً.

فبعض المفردات التي يطلقها ســماحته بهذا الشــأن، لا تؤدي إلى كســر القداســة التي افترض وجودها حتى للفساق من أصحاب الأئمة (ع)، فحسب، و انما تؤدي ـ أيضا ـ الى كســر احترام العدول منهم وإســقاط تقديرهم، بل فيها من التوهين والاســاءة لهم ما هو واضح جلي.

وبذلك يكون سماحته قد أخفق في إدعائه بان الشيعة يقدسون أصحاب الأئمة، (أو: بعضا منهم)، وفي ما وصل اليه من نتيجة، بإسقاط احترام الجميع، لا قداستهم.

ولا أدري، كيف صــعب على ســماحة الســيد، أن يفرق بين التقديس (العصــمة)، وبين الاحترام، أو بينه وبين الإحترام الشــديد؟؟!!، وهو يقرأ ويســمع قوله تعالى:" ولا تقل لهما أُفّ "، وهو "فقيه قرآني"، كما يقول، فهل ان هؤلاء مقدســون (معصــومون) برأيــه، لأننــا ممنوعون عن كل مــا يمكن ان يؤذيهم، حتى في مــا يرتبط بشــؤوننــا الشخصية، وإن كانوا غير محقين!!

ثانيا: حول مناقشته للألباني:

وفي ســياق حديث ســماحته عن أدلة وضــع الحديث في زمن بني أُميّة، وكونه امرا اســتراتيجيا للدولة الاموية، قرأ رواية عن الرســول (ص)، ذكرها الألباني في كتاب سلسلة الاحاديث الصحيحة ج٤ص٣٢٩، وهي:

." أول من يغير سنتي رجل من بني أمية " .
وقد علق الألباني على هذه الرواية، قائلا:
." ولعل المراد بالحديث تغيير نظام اختيار الخليفة، وجعله وراثة. والله أعلم ".
في إشارة منه الى ان أول من غيّر السنة هو معاوية.

وقد أشكل سماحة السيد على الألباني، بقوله: ان كون المعنيّ بهذا الحديث معاوية، مما لا شك فيه، غير ان تبديل السنة النبوية وتغييرها من قبل معاوية لم يكن مقتصرا على مجرد تغيير نظام اختيار الخليفة فقط، و انما امتد الى مجالات وتطبيقات اخرى كثيرة، ليشمل كل دوائر المعرفة الدينية، من تفسير وفقه وعقائد وغيرها.

المناقشة:

من الواضح ان الألباني قد أشار في تعليقه ذاك الى أمرين:

الاول: ان معاوية هو اول من قام بتغيير السنة، فهو أول من خطى الخطوة الاولى على طريق تغيير السنة .

الثاني: ان خطوته الاولى تلك قد تجسدت بتغيير نظام اختيار الخليفة، فكان هذا التغيير هو أول تغيير حصل في السنة، ثم جاءت بقية التغييرات المختلفة للسنة من قبل معاوية وغيره، بعد ذلك تترى.
وقد فهم سماحة السيد الأمر الأول، بشكل سليم، ووافق الألباني على رأيه، ولكنه أخطأ في فهم الأمر الثاني، فتصور أن الألباني يدعي، بان معاوية قد قام بتغيير نظام الخلافة فقط، ولم يغير من السنة شيئا غير ذلك أبدا، لا قبل ذلك ولا بعده، ولذلك فانه أشكل عليه ان تغيير السنة من قبل معاوية لم يكن مقتصرا على مجرد تغيير نظام اختيار الخليفة فقط، و انما امتد الى مجالات وتطبيقات اخرى كثيرة، ليشمل كل دوائر

المعرفة الدينية، من تفسير وفقه وعقائد وغيرها، وهو فهمٌ بعيدٌ عن نظام تأليف الكلام، وبعيدٌ أيضا عن روح الرواية التي علق عليها الألباني، فالرواية لم تكن بصدد بيان حجم التغيير الذي سيحدثه ذلك الأموي في السنة، بل بصدد الإشارة الى أول من سيقوم بذلك، وهنا جاء الألباني فأشار الى معاوية كأول من غيّر السنة، ثم انبرى ليجيب على سؤال مقدر، مفاده: إذا كان معاوية هو أول من غيّر السنة النبوية المطهرة، فبأي فعل منه تجسد ذلك التغيير وحصل؟، فأجاب: ان ذلك تجسد بتغيير نظام اختيار الخليفة. فالألباني. إذن. لم يشر الى حجم التغيير، و إنما الى أول ما تجسد به.

وهنا يمكن ان يُشكل على الألباني، بأن تغيير نظام إختيار الخليفة، لم يكن التغيير الاول للسنة المطهرة من قبل معاوية، إذ كان قد غيّر وبدّل قبل ذلك أيضا، وقد استمر على السير على هذا الطريق بعد ذلك أيضا.

والمشكلة ان هذا الفهم الخاطئ لم يكن قد ورد على لسان سماحة السيد، أثناء الحلقة، دون تأمل أو تدبر، و إنما كان قد ذكره في أحد مؤلفاته قبل ذلك، وقد قرأ بعضا منه، بفخر واعتزاز، في هذه الحلقة.

هذا، مع ان القول بان معاوية هو أول من غيّر سنة الرسول (ص)، غير صحيح أيضا، وإن كان سماحة السيد قد برر موافقته للألباني، في كون معاوية أول من غيّر السنة، بلحاظ بدء الوضع الرسمي من قبل الدولة الاموية، وليس بلحاظ بدء الوضع مطلقا، وهو تبرير باهت.

ثالثا: حول قوله بان حركته هذه فيها حياة لمدرسة أهل البيت:

وفي اطار حديث سماحته، عن الوضع وأهدافه، أشار الى ان حركته التصحيحية هذه، فيها حياة لمدرسة أهل البيت (ع)، وقال ان هذه المدرسة لا تحتاج الى القول بان أمير المؤمنين (ع)، قد صار أسدا في ليلة الحادي عشر من المحرم، ليحمي جثمان الإمام الحسين (ع) من الوحوش.

وفي نفس السياق، ذكرفي موضع آخرمن هذه الحلقة، ان معاوية وأمثاله من بني أُميّة، لم يدخلوا الاسلام عن ايمان وقناعة، و انما من أجل تدمير الإسلام من الداخل، وقد كان الوضّاعون مستعدين لإعطاء معاوية من الأحاديث الموضوعة حتى يرضى، ولن يرضى إلا بتدمير الإسلام، وقال: وهذا ما أخافه أنا على مذهب أهل البيت (ع)، فحينما عجز الآخرون عن تدميره من الخارج، أخذوا ينخرونه من الداخل، فهذا يدعي بانه وصي الحسن، وذاك يدعي بانه التقى الإمام الحجة (ع)، وثالث يدعي بانه معين من قبل الإمام الحجة (ع)، أوان له نيابة عنه (ع)، وآخريأخذ الاموال باسم الإمام الحجة (ع)، كل ذلك من أجل تفريغ المذهب من داخله.

المناقشة:

من تابع سماحة السيد في حلقاته هذه، يلمس بوضوح، بانه يحاول أن ينقل الحديث الى المرجعية، بأدنى مناسبة، ويكررمضمون ما ذكره هنا من عبارات وجمل باستمرار، وكأنه يهدف أن تأخذ هذه المعاني موقعها الذي يريده لها من ذهن المتلقي البسيط وتفكيره.

وقد حاول هنا، كعادته، أن ينسب قول غيرالعلماء الى المراجع، حيث أن أجواء حديثه كانت توحى للمتلقي بان المراجع هم الذين يقولون بان أميرالمؤمنين (ع)، قد صارأسدا ليحمي جسد ابنه الحسين (ع)، في تلك الليلة المأساوية، وكان على سماحته إما أن يأتي بدليل على ان من يقول هذا القول هم مراجعنا الحقيقيون، أوأن ينأى بنفسه عن طرح مثل هذه الامورفي مثل حلقاته هذه، وذلك لأنه بصدد تصحيح إعتقاد الشيعة، كما يقول، وهو لا يتحقق من خلال مناقشة ما يتداوله بعض عوامهم أو منبريهم، و إنما من خلال مناقشة مراجعهم وعلمائهم من أصحاب الإختصاص والرأي.

كما وان سماحته خلط الحق بالباطل، عندما تحدث عن النيابة عن الامام (ع)، والتعيين من قبله (ع)، ولقائه (ع)، وجمع الاموال، وما كان ينبغي له ان يفعل ذلك، خصوصا وان برنامجه هذا في متناول المتعلم وغيرالمتعلم.

فالنيابة والتعيين المدعى، لا علاقة له بالمرجعية، كما أوضحنا ذلك في الحلقة الثانية من هذه المناقشات، إذ ان المرجعية لا تقوم على الموروث الروائي، الذي يحاول سماحة السيد ان يتخلص منه، وانما تقوم ـ أساسا ـ على الدليل العقلي الذي يتلخص بوجوب رجوع غير المختص الى المختص في كل الشؤون التي تحتاج الى اختصاص، ومنها الشأن الديني.

ومن المفارقة العجيبة، ان يكون رأي سماحة السيد هنا، عن "القدسية" و"النيابة عن الامام (ع)"، مناقضا، لما ذكره سماحته في كتابه "الفتاوى الفقهية" ج١ص١٣، وتحت عنوان: "الاجتهاد والتقليد مبدءان مستمران"، حيث قال:ـ "من هنا كانت رابطة المقلّد بالمرجع الديني رابطة حيّة متجدّدة باستمرار، ويزيدها قدسيّةً ما يتمثّل في المرجع من نيابة عامّة عن الإمام عليه الصلاة السلام في أمور الدين، وهذا ما يفسّر لنا كون المرجع الديني في زمن الغيبة هو المحور للآخرين في فهم شؤون دينهم".

فتحدث سماحته في هذه العبارة، بايجابية وإعجاب، عن "قدسية" يرفضها، وعن "نيابة" يهاجمها.!!!

وأما بالنسبة لمسألة أخذ الأموال باسم الإمام الحجة (ع)، فإن كان سماحته يعني بها المراجع، فهي مسألة اجتهادية، لا ينبغي لسماحته أن يطرحها بهذا الشكل في مثل هذا البرنامج، واما إن كان يعني بها غير المراجع، فستكون المسألة خارجة عن الموضوع من الأساس.

وأما مسألة إمكانية أو عدم امكانية لقاء الإمام الغائب (ع)، فلا أدري لماذا يكون رأي سماحة السيد، على فرض نهوض أدلته (وهي غير ناهضة)، هو الصواب الواقعي، وتكون آراء الآخرين سخفا وتخلفا وبؤسا ؟؟!!، كما يحلو لسماحته أن يعبر في كثير من موارد اختلاف الآخر معه، أليس في هذا تحقير واقصاء، وهو ما يشكو منه سماحته ؟؟!! وعلى افتراض عدم وجود أي إساءة في مثل هذا التوصيف، فلماذا لا يكون العكس هو الصحيح؟ !

رابعا: حول حديثه عن المال والإعلام والسلطة:

ثم تحدث سماحته عن المال والإعلام والسلطة، وقال: ان هذا الثالوث اذا اجتمع على الخير فهو ثالوث خير، واذا اجتمع على الشر فهو أشأم ثالوث .

وأوضح سماحته ان خطابه هذا موجه الى الجميع، ففي الو اقع الشيعي، إذا اجتمع ثالوث المال (الخمس)، والإعلام (الشياع و الشهرة)، والسلطة الشرعية (المرجعية)، باعتبارها تمثل الإمام الحجة (ع) .. فكيف يمكن ان تُنتقد؟

المناقشة:

مما لا شك فيه، انه ليس في نشأة الكون والفساد، ما هو خير مطلق، فلكل شيء في دنيا الناس جانبان، أحدهما ايجابي والآخر سلبي .

والمال والإعلام والسلطة، أيضا، كل واحد منها سلاح ذو حدين، والانسان هو الذي يحدد وجهتها، خيرا كانت أم شرا.

بل ان العلوم الشرعية، على الرغم من انها أشرف العلوم، موضوعا وغاية، فهي ليست استثناءا من هذه القاعدة، وما روي عن رسول الله (ص) انه قال:" شر الشر أشرار العلماء "، يبين هذا الأمر بكل صراحة ووضوح.

فالأمر في هذا الموقف أو ذاك، وفي الاستفادة مما هو متاح من أدوات، في مجالات الخير أو الشر، مرتبط بالمفاهيم والقيم التي يعتقد بها الانسان، ومدى التزامه بها، فهذه هي الحياة وهذه هي سننها.

فمع افتراض ان تلك الثلاثة، ومثلها معها من إمكانات اخرى، كانت بأيد نزيهة عادلة، فلا ضير في ذلك، وأما إذا كانت كلها، بل بعضها، بأيد غير نزيهة، فالخطر سيكون محدقا دون ريب.

فهذا معروف لدى الجميع، وليس من جديد في كلام سماحة السيد، الا الغمز.

فالكلام، بهذا المستوى، لا خلاف فيه، غير ان الذي يبدولي، هو ان سماحة السيد يلمح الى عدم وثاقة المؤسسة الدينية (المرجعيات)، ويشكك في أمانتها، وقد أشار الى ذلك في أكثر من مناسبة، في حلقات حديثه هذه، فهو يرى ان عدم وثاقتها تجسّد في سوء تصرفها بالمال (الخمس)، وفي خداعها الناس من خلال الإعلام (الشياع)، وفي استغلالها لسلطتها الدينية لتحقيق مصالح شخصية .

وهنا، لا أريد ان اتحدث عن المال، لأن تشكيك سماحته بهذا الشأن، أو تلميحه إليه، لا يعدو ان يكون اتهاما، يحتاج الى أدلة دامغة، ووثائق مؤكدة، تثبت بان هناك تلاعبا في التصرف بالحقوق الشرعية، وان هؤلاء المتهمين، ليس لديهم من أموال خاصة لا ترتبط بالحقوق الشرعية بوجه، وحينئذ ستكون الكرة في ملعب المتهمين، وعليهم ان يدافعوا هم عن انفسهم.

وكذا الحال بالنسبة للسلطة، واستغلالها سلبا، فلا نقاش لتلميحات أو إشارات تخلو من أي دليل أو إيضاح.

ولذا فانني سوف أكتفي بالحديث عن "الشياع" الذي يصنع "السلطة ."

فـ "الشياع"، الذي هو شكل من أشكال الإعلام عند سماحته، متهم عنده بصناعة مراجع غير مؤهلين.

و"الشياع"، مفردة يذكرها العلماء كطريق من طرق ثبوت الإجتهاد و الأعلمية و الهلال، وغيرها، ولكن سماحته يعلم بان الحجية هنا ليست للشياع بما هو شياع، و انما هي للاطمئنان الذي يؤدي الشياع اليه، فالشياع الذي لا يفيد اطمئنانا، لا قيمة له ولا أثر، ولذا فان طرح الموضوع من قبل سماحة السيد بهذا الشكل الفضفاض و الموهم، يجعل المستمع يتصور ان الشياع ليس أكثر من "إشاعة" من الإشاعات التي تطلقها وسائل الاعلام المعهودة، مقروءة ومسموعة ومرئية، دون أي سند أو دليل، لتسري في الناس سراية النار في الهشيم، فيخصعون لها صاغرين .

غير ان الامر ليس كذلك، فـ "الشياع"، طريق عقلائي، يستند الى الواقع وينطلق منه، ليتم به إثبات شيء، على أساس علمي إحصائي يتمثل بتراكم الاحتمال، وهو نفس طريق التواتر، والفرق بين "التواتر" و"الشياع"، ليس في طريق الإثبات، لأن طريقهما

واحد، و انما في النتيجة، فالتو اتر يفيد العلم، وأما الشياع فيفيد الاطمئنان، وكلاهما حجة .

فإذا كان سماحته يرفض هذا الطريق، فإن رفضه له سيؤول الى رفض كل نتائجه، ومنها: التو اتر.. و إذا كان يرفض نتائجه، فإن رفضه له يعني إفراغ الاطمئنان والعلم، عن الحجية، و كلا الأمرين مستحيل .

فالطريق المعتمد في الشياع، طريق يستخدمه كل العقلاء في مختلف شؤونهم الحياتية، لإثبات ما يريدون إثباته من امور، فالمدرّس الكفوء، يُعرف بين الطلاب بذلك، و بعد ان تثبت كفاءته بينهم و تشيع، ينتقل الأمر الى أهاليهم وأصدقائهم، ومنهم الى سائر الناس، فيشيع أمره عندهم أيضا، وكذا الأمر بالنسبة للطبيب الحاذق، أو غيره .

و الأمر بالنسبة لاجتهاد المجتهد أو أعلميته، لا يختلف عن شياع كفاءة مدرس أو طبيب، فثبوت الاجتهاد أو الأعلمية يبدأ من الوسط الحوزوي، بما فيه من طلبة يدرسون عند مختلف المجتهدين والمراجع، وبما فيه من علماء ومجتهدين، إذ يشيع في الوسط الحوزوي إجتهاد المجتهد أو أعلميته، وهم أهل الاختصاص والتقويم، ثم ينتقل ما شاع بينهم وفي وسطهم، الى سائر الناس، فهذا هو الشياع المعتمد في اثبات الاجتهاد والاعلمية، وما لم يكن هذا الشياع منطلقا من الوسط الحوزوي و و اقعه، فهو ليس أكثر من إشاعة لا حُجية فيه، ولا قيمة له .

ومن هنا يتضح سر هجوم بعض الطامحين الى المرجعية، على الشياع، فلأنهم لا حظّ لهم من هذا الشياع الحجة، ولا نصيب، نراهم يلجأون الى مهاجمته واستبداله بـ "إشاعات" لا تقوم على الو اقع ولا تستند اليه، فيحاولون أن ينشروا دعوى اجتهادهم أو أعلميتهم، من خلال التوسل بوسائل الاتصال السائدة اليوم، كالفضائيات والفيس بوك وغيرهما، في محاولة منهم محكاة الشياع الحجة، بصناعة شياع كاذب بين الناس، يفيد بانهم مجتهدون أو انهم أعلم الموجودين، ولكنّ هذا ليس من جملة ذلك الشياع الذي يراه العلماء طريقا من طرق ثبوت الاعلمية والاجتهاد، و انما هو مجرد إشاعة ودعاية فارغة، لاقيمة لها، و لا أثر، وذلك لأن ما يراد إثباته من إجتهاد أو أعلمية، بهذا

الاسلوب، لا يصل الى الناس من خلال الوسط الحوزوي المتخصص، و انما يصل اليهم مباشرة عبروسائل الدعاية السائدة.

خامسا: حول كيفية معرفة الصحيح من السنة:

وفي إطارإجابة سماحته على سؤال أحد المشاهدين، بشأن كيفية معرفة الصحيح من السنة، وتمييزه عن غير الصحيح، قال سماحته: إن هذه وظيفة فقهاء القرآن، وليست وظيفة فقهاء الحلال والحرام. ففقهاء القرآن، هم الذين يحق لهم ان يعرضوا الرواية على كتاب الله، أما فقهاء الحلال والحرام، فلا يحق لهم ذلك، لأن وظيفتهم .كما يقولون .هي كتابة رسالة عملية فقط، فهم الذين يقولون ليس لنا إلا ان نبين الحلال و الحرام، وليس لنا الا الفقه الاصغر!!

المناقشة :

وفي كلام سماحته هذا أمران:

الأول: ان هناك صنفين من الفقهاء، فهناك ـ في رأيه ـ فقهاء قرآن، وهناك فقهاء حلال وحرام، وفهمُ القرآن منحصر بفقهاء القرآن فقط، وأما فقهاء الحلال والحرام، فهم غير قادرين على فهم القرآن، ولذا فإن حق التمييز بين ما هو صحيح، و بين ما هو غير صحيح، من السنة، منحصر بفقهاء القرآن فقط، وذلك لأن طريق التمييز بين ما هو صحيح وبين ما هو غير صحيح من السنة، منحصر بالعرض على القرآن فقط، و حق العرض على القرآن منحصر بمن يفهم القرآن فقط، وهم فقهاء القرآن فقط .
وفي كلام آخر لسماحته في الحلقة السابعة، قال: ان المتخصص في الحلال والحرام، لا يحقّ له أن يعطي رأيا، ولا يجوز الرجوع إليه، بل انه ليس بمجتهد، فالمجتهد هو الذي وقف على الفقه القرآني أوّلاً حتّى يستطيع أن يعرض الرواية على القرآن.

الثاني: انه يقول، بان فقهاء الحلال والحرام، يقولون أن لا شأن لنا الا بالفقه الأصغر وكتابة الرسالة العملية، وأما الفقه الأكبر (العقائد)، فلا شأن لنا به.

أما بالنسبة للأمر الأول، فلا أدري ما الذي يريده سماحة السيد من فقهاء الحلال والحرام، أن يتعلموه، لكي يكونوا قادرين على فهم القرآن، فها هو شيخ الطائفة، يقول في تفسيره "التبيان في تفسير القرآن" ج١ ص٥: "... والذي نقول به: إن معاني القرآن على أربعة أقسام: أحدها:- ما اختص الله تعالى بالعلم به، فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه، ولا تعاطي معرفته، وذلك مثل قوله تعالى:{ يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل: إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو} .... وثانيها:- ما كان ظاهره مطابقا لمعناه ، فكل من عرف اللغة التي خوطب بها، عرف معناها، مثل قوله تعالى: {ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق} .... وثالثها:- ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلا، مثل قوله تعالى: {أقيموا الصلاة ، و آتوا الزكاة} ومثل قوله: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}، وقوله: {و آتوا حقه يوم حصاده} وقوله: {وفي أموالهم حق معلوم}، وما أشبه ذلك. فان تفصيل اعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه، ومقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجه إلا ببيان النبي صلى الله عليه وآله ووحي من جهة الله تعالى. فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه، يمكن أن تكون الاخبار متناولة له. ورابعها:- ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا، فإنه لا ينبغي أن يقدم أحد فيقول: ان مراد الله فيه بعض ما يحتمله، إلا بقول نبي أو امام معصوم، بل ينبغي ان يقول: ان الظاهر يحتمل لأمور، وكل واحد يجوز أن يكون مرادا على التفصيل، والله أعلم بما أراد. ومتى كان اللفظ مشتركا بين شيئين، أو ما زاد عليهما، ودل الدليل على أنه لا يجوز ان يريد إلا وجها واحدا، جاز ان يقال: إنه هو المراد."...

والذين كتبوا في ما يحتاجه المفسر من علوم لم يخرجوا عن هذا الإطار .

والسؤال الملح هنا هو، ما الذي يميز من يسميه سماحته بـ"فقيه القرآن"، عمن يسميه بـ"فقيه الحلال والحرام"، في التعاطي مع هذه الأقسام الأربعة، وما الذي ينقص الأخير، فيحول دون وصوله الى معاني القرآن الكريم، وفهم المراد.

وتمشـــيا مع رأي ســـماحته في ان فقهاء الحلال والحرام، غير قادرين على فهم مراد القرآن، فلا يشـــك أحد في قدرتهم على فهم آيات الأحكام (الحلال والحرام) على الاقل، وقد بحثوها بسـعة وعمق ودقة وإحكام، في دروسـهم و ابحاثهم التخصـصـية، وبذلك، فهم مجتهدون في مسائل الحلال والحرام، اعترفنا بذلك أم لم نعترف. وإذا أراد سماحة السـيد أن يصـر على ان مثل هذا المجتهد لا يكون مجتهدا مطلقا، فانه لا يسـتطيع ان ينكر كونه مجتهدا متجزئا، فيجب (أو: يجوز) تقليده في مسائل الحلال والحرام إذا كان أعلم من غيره بها، حتى ولو كان ذلك الغير مجتهدا مطلقا، وسـيكون القول بعدم جواز تقليده جز افا ومماحكة .

وأما بالنسـبة، للأمر الثاني، فعندما يقول سـماحة السـيد بان وظيفة فقهاء الحلال والحرام، هي كتابة رسـالة عملية فقط، فيجب ان لا يكون ذلك من باب الإسـتهانة بهم أو بمهمتهم الشـريفة والخطيرة والصـعبة والمعقدة والواسـعة، وذلك لأن تحديد الحلال والحرام يعني تحديد سـلوك الانسـان في كل شـيء وفي كل ميدان من ميادين الحياة وشـؤونها، إذ ما من خطوة يخطوها الانسـان في حياته، وما من حركةٍ وسـكونٍ منه، الا ويدخل في دائرة أحد الاحكام التكليفية الخمسـة المعروفة، والتي لا يتم تحديدها الا من قبل فقهاء الحلال والحرام حصرا، فهم إذن يشغلون كل مساحات حركة الانسان، من اجتماع وسياسة و اقتصاد وغيرها، ولا يتركون للمكلف أي خطوة من خطو اته، وفي أي ميدان من ميادين عمله ومسـاحات حركته، دون أن يحددوا له ما يباح وما يجب وما يستحب وما يكره وما يحرم.

والمكلف لا يخرج عن عهدة التكليف إلا بالإلتزام بفتوى فقيه الحلال والحرام، ولا تبرأ ذمته الا بذلك، فهل هذا مما يستهان به؟؟.!!

والذي يدعو سـماحة السـيد، الى تناول هذا الامر المصـيري والهام جدا، بالكثير من الاسـتهجان، هو ما يراه من لزوم تناول المجتهد أو المرجع للقضـايا العقدية، وما يدعيه من ان عموم الفقهاء، لا يعبأون بالقضـايا العقدية، ولذا قال: انهم يقولون ليس لنا إلا الفقه الأصغر.

والكلام مع سماحة السيد في هذا المجال يطول، ولكن لا بد من الجواب ولو اختصارا، فأقول :

إذا كان سماحة السيد يريد أن يقول أنهم قد منعوا أنفسهم من الخوض في هذا المجال، فالأمر ليس كذلك، إذ لم يقل أحد منهم ذلك أبدا، وإذا وجد من قال ذلك، فعلى سماحته أن يدلنا عليه، ويذكر لنا قوله ومصدره .

نعم، إن مهمة المجتهد، بوصفه مجتهدا، إصطلاحا، هي استنباط الأحكام الشرعية، دون ان يعني ذلك ان الميادين الاخرى من المعارف الدينية، محجورة عليه، فله ان يخوض أي ميدان منها، ولو لم يخض بعضها، لما أخل ذلك بإجتهاده أو أعلميته، و لما كان ذلك عن قرار منه بذلك أو عجز.

والقول بان قوله تعالى:{...ليتفقهوا في الدين ...}، يعني التفقه بكل المعارف الدينية من فقه و عقائد، قول صحيح، ولكن هذا لا يعني ضرورة أن يكون كل فرد من العلماء متفقها في كل المعارف الدينية، و انما يعني أن من الواجب على الامة ان يكون فيها متخصصون في كل المعارف الدينية، فإن اجتمعت في فرد واحد فهو خير على خير، وإن توزعت الاختصاصات على أفراد متعددين من الامة، بحيث يكون كل فرد من علمائهم متخصصا ببعض منها، فهو خير أيضا، ويكفي في تحقق المطلوب، خصوصا مع تعدد المعارف وسعة كل واحد منها، الى الحد الذي قد لا يسع عمر الإنسان الا بالإلمام بشيء منها، بل ربما يكون ذلك في زماننا هذا قريب من التكليف بغير المقدور، أو قد لا يتحقق إلا للأوحدي وفي أزمان متباعدة، بسبب تعدد العلوم وتشعب الاختصاصات، وربما ضرب بعض أهل العلم سماحة السيد نفسه، كمثال في هذا المجال، بما اتضح من ضعفه العلمي، وهزال بعض مشاريعه، ومنها مشروع "من إسلام الحديث الى اسلام القرآن"، ويقولون ما كان ذلك ليحصل إلا بسبب تشتت جهود سماحته، وتعدد اهتماماته.

فالأمر هنا شبيه بمن يطلب من أولاده ان يكونوا علماء دين وأطباء ومهندسين ومحامين مثلا، فقوله هذا لا يعني انه يريد من كل واحد منهم أن يتخصص بكل هذه

العلوم والاختصاصات، و انما يعني انه يريد من كل واحد منهم ان يختص ببعض هذه العلوم، لتجتمع كلها في مجموعهم وليس في كل واحد منهم.

ومن الشواهد المهمة في هذا المجال، ما ذكره الشيخ المفيد بحق الشيخ الصدوق، بخصوص بعض آرائه في علم الكلام، حيث قال عنه بانه: " قد تكلف ما ليس من شأنه، فأبدى بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي إلى معرفة طريقه ..." ـ عدم سهو النبي (ص)/ ص ٢٠.

فللشيخ الصدوق ــ إذن ــ صناعة يحسنها، أما صناعة علم الكلام، فلسيت من شأنه، دون ان يخرجه هذا عن كونه مرجعا في الحلال والحرام، فلا ضير إذن في ان يكون لكل منهما (أو: غيرهما)، علمه؛ فقها أو اصولا .

ثم انه لو فرضنا، ان أحدا من العلماء، قد أصبح أعلم أهل زمانه في كل المعارف الدينية، فان المكلف الذي يرجع اليه في التقليد، سوف لا يمكنه ان يستفيد منه على نحو التقليد، إلا في المسائل التي ترتبط بالحلال والحرام فقط، وذلك لأنها ترتبط بالعمل (السلوك)، الذي لا يجب على المكلف أن يكون مطلعا على أدلته، أو مقتنعا بها، وأما بالنسبة للمسائل العقدية فسيكون مرجعه هذا، كأي مرجع أو عالم آخر، قد يأخذ منه المكلف وقد لا يأخذ، وذلك لأن الامور العقدية، لا تصبح عقيدة للمكلف الا فيما إذا انعقد عليها قلبه، وتم تبنيها من قبله لا على نحو الظن والإحتمال، و إنما على نحو الجزم و اليقين .

ومن هنا، فان المكلف قد يقتنع بآراء علماء آخرين، (ولو كانوا من علماء القرون السابقة)، يختلفون مع مرجعه في تلك الآراء، فتصبح تلك الآراء عقيدة له، وسوف يصبح قوله بانه يعتقد بنفس ما يراه مرجعه في تلك المسائل، مجرد لقلقة لسان.

ولذا فان المكلف إذا أخذ من مرجعه بعض أو كل ما يعتقد به من مسائل على نحو التقليد وعدم القناعة الجازمة، فانها سوف لا تكون عقيدة له، وإذا أخذها منه عن قناعة بها وجزم، فانها سوف لا تكون تقليدا له.

ومن هنا يتضح، بان التقليد والعقيدة لا يجتمعان في أي مسألة من المسائل، فما كان منها تقليدا لا يمكن ان يكون عقيدة، وما كان منها عقيدة لا يمكن ان يكون تقليدا، ويتضح أيضا، بان المكلف سوف لا يستفيد من رجوعه الى المرجع وتقليده له، الا في مسائل الحلال والحرام فقط، حتى وان كان ذلك المرجع أعلم أهل زمانه.

وحول جواز التقليد في بعض المسائل العقدية، قال سماحته في كتابه "الفتاوى الفقهية" :.

." إنّ المسائل العقائدية تنقسم إلى قسمين:

الأول: العقائد الأساسية: كإثبات وجود الله تعالى وتوحيده، ونبوّة الأنبياء وأصل عصمتهم، والإمامة، والمعاد ونحوها. فإنّه لا يجوز فيها التقليد، كما هو المشهور بين فقهائنا قدّس الله أسرارهم بل يجب فيها تحصيل العلم واليقين من خلال البحث والنظر....

الثاني: العقائد الفرعية: كمعرفة حقيقة الصراط المستقيم يوم القيامة وتطاير الكتب، وكذا معرفة حقيقة العصمة ومراتبها، أو أنّ النبي (ص) والأئمّة (ع) لهم ولاية تكوينية أم لا؟ وهكذا عشرات، بل مئات المسائل العقائدية الأخرى، فإنّه لا يشترط فيها النظر والاجتهاد، و إنّما يكفي فيها الرجوع إلى المتخصّصين والمجتهدين في مثل هذه المجالات، لكن بشرط حصول الاطمئنان أي العلم العادي من كلامهم ..." /"الفتاوى الفقهية" ج١ ص١٧.

ومن الغريب جدا، ان سماحة السيد، على الرغم من انه يشترط على المكلف المقلد لمرجعه (في القسم الثاني من المسائل العقدية)، ان يكون مطمئنا بالمسألة العقدية، فانه يدرجها في ضمن مسائل التقليد، دون ان يلتفت الى ان الاطمئنان بالمسأله سوف يخرجها عن كونها مسألة تقليد، إذ لا يجتمع التقليد مع الاطمئنان .

قد يقال، كيف ان التقليد لا يجتمع مع الاطمئنان، مع اننا نعلم بان مسائل التقليد مرتبطة بالاطمئنان أيضا؟

والجواب: هو ان الاطمئنان المشروط في ما يرتبط بالمسائل التي يصح فيها التقليد، لا يكون متعلقا بالمسألة نفسها، و انما يكون متعلقا بكون العمل بها مبرءا للذمة، وذلك لأن الاطمئنان بنفس المسألة لا يتحقق إلا بالاطمئنان بأدلتها، فلو أخذنا كيفية الوضوء مثالا، فإن الاطمئنان المطلوب تحققه هنا لدى المكلف يكون متعلقا بكون وضوئه بالكيفية المحددة، مبرءا للذمة، ومثل هذا الاطمئنان ينشأ عن اطمئنانه بان القائل بهذه الكيفية المعينة للوضوء؛ مجتهدٌ، (أي: انه متخصص في العلوم اللازمة لاستنباط الأحكام الشرعية)، وهذا الاطمئنان الأخير لم ينشأ عن تقليده لمرجعه ولا لغيره، و انما عن أدلة مقنعة، أثبتت أهلية ذلك المجتهد للمرجعية، بل من المستحيل أن ينشأ عن التقليد، لاستلزامه الدور أو التسلسل .

وأما الاطمئنان بنفس المسألة (الوضوء)، فلا يحصل له كمقلد، وذلك لأن مثل هذا الاطمئنان لا يحصل له الا بعد ان يطلع على الادلة ويقتنع بها، ومع افتراض قدرته على ذلك، فانه لا يكون مقلدا حينئذ، بل مجتهدا.

وعلى افتراض ان الاطمئنان الذي يشترطه سماحة السيد في تلك المسائل العقدية، لا يتنافى مع التقليد،(وهو يتنافى)، فان الاطمئنان، لا يتأتى بقرار، ولذا فلو حصل للمكلف الاطمئنان بآراء غير مرجعه، في بعض هذه المسائل العقدية، أو كلها، فانه سيكون "مقلدا"!!، لغير مرجعه فيها، حسب "نظرية سماحة السيد"!!، وستبقى دائرة "الحلال والحرام"، هي الدائرة الوحيدة، التي سيرجع المقلد لمرجعه فيها، أما المسائل العقدية، فستتبع اطمئنانه بها، وقد يرجع فيها الى علماء آخرين ربما لا يكونون من فقهاء الحلال والحرام، وحينئذ سيعود الكلام، مع سماحة السيد، في عدم انتفاع المكلف من مرجع تقليده الا في مسائل الحلال والحرام، الى نقطة البداية، وسيبقى تعريف سائر المراجع للاجتهاد على حاله، وسيعود تفسير "الماء" بعد الجهد بـ "الماء!!"

ثم انه، ماذا لو مات مرجعه، وقلد مرجعا آخر يختلف مع السابق بتلك المسائل العقدية الفرعية؟، فهل يجب على المكلف أن يغير عقيدته تبعا لمرجعه الجديد أو لا؟

فإن كان الجواب بـــ "نعم"، لم تعد العقيدة عقيدة، وإن كان الجواب بـــ "لا"، لم يعد الامر تقليدا.

و ماذا لو أن المرجع نفســـه، قد غير بعض آرائه في بعض تلك المســـائل العقدية، فهل يجب على المكلف أن يغير عقيدته أيضا أو لا؟

فإن كان الجواب بـ "نعم"، لم تعد المسألة العقدية عقدية، وإن كان الجواب بـ "لا"، لم تعد المسألة مسألة تقليد.

وبعد هذا وذاك، هل يتمكن المكلف من تغيير عقيدته، هكذا .. بجرة قلم، وبمجرد قرار ؟؟!!

انه سؤال حائر، يحتاج الى جواب شاف من قبل سماحته، ولا أظنه يفعل!!!

ولو قطعنا النظر عن كل ما مضى، وجرينا وفق رؤية سماحة السيد للاجتهاد والمرجعية، ورؤيته لإمكان التقليد في المســـائل العقدية الفرعية، يمكننا ان نســـأل: لماذا لا يصـــح للأعلم في مسـائل الحلال والحرام أن يكون مقلِّدا ـــ بكسر اللام ـــ في المسـائل العقدية الفرعية، ليكون مرجعا في الحلال والحرام ومقلِّدا في العقائد، أي: انه مجتهد متجزئ!!، فالمجتهد المتجزئ يجب تقليده (مع اشتراط الاعلمية)، في ما هو أعلم به من غيره، وبهذا يعود الكلام من جديد الى توزع الادوار والاختصـاصـات، فيكون للحلال والحرام مرجع، وللعقائد مرجع آخر .

ملخص الحلقة الخامسة:

تحدث سماحة السيد الحيدري، في هذه الحلقة، عن الاسرائيليات والوضع، في مرحلة ما قبل التدوين، وتناول أبا هريرة، باعتباره أبرز رموز الوضع والتدليس والكذب، في هذه المرحلة، وقد أسهب في الحديث عنه وعن تاريخه، وعما رواه من أحاديث كثيرة جدا، مقارنا بين ما رواه هو وما رواه بعض أبرز الصحابة .

وكل ما جاء به سماحته في هذه الحلقة معروف لدى أهل العلم، وكثير من الناس، إلا ما ذكره من مثالٍ لتسرب الاسرائيليات الى التراث الروائي الشيعي .

فالمسألة المهمة التي ذكرها سماحته في هذه الحلقة، هي الرواية التي جاء بها كمثال لما تسرب من التراث الروائي السني الى التراث الروائي الشيعي، معتبرا إياها من الإسرائيليات التي رواها الطبري في تفسيره، وعنه أخذها الشيخ الطوسي فأوردها في تفسيره، ليقوم الشيخ الطبرسي، بعد ذلك، بايرادها في تفسيره، نقلاً من تفسير الشيخ الطوسي، ولكن الشيخ الطبرسي، عندما أوردها في تفسيره فانه أوردها على انها مما روي عن الامام أبي جعفر الباقر عليه السلام، إشتباها بينه (ع) وبين أبي جعفر الطبري، لاشتراكهما في الكنية، وهكذا تسربت هذه الرواية الإسرائيلية الى الموروث الروائي الشعي، ليتم تداولها لاحقا، على انها مما روي عن الامام الباقر عليه السلام، ولتساهم في تكوين العقل الشيعي.

ولابد من الاشارة هنا، الى ان سماحته كان قد قرأ، في هذه الحلقة (الخامسة) رواية من تفسير التبيان للشيخ الطوسي، وقال بان الشيخ الطوسي قد أخذها من تفسير الطبري، ولكن سماحته لم يقرأ رواية الطبري، غير انه استدرك ذلك في الحلقة السادسة، فقرأها أولا من الطبري، ثم من التبيان، ثم من مجمع البيان، ولذا فاننا

سنستفيد مما ذكره سماحته في الحلقة السادسة أيضا مما يرتبط بهذه النقطة، استدراكا لما فاته في هذه الحلقة.

وهذا هو رابط الحلقة الخامسة:

http://www.youtube.com/watch?v=8tjnilJvHEE

وهذا هو رابط الحلقة السادسة:

http://www.youtube.com/watch?v=HrJoh4Ixv3c

وسنناقش في هذه الحلقة نقطتين فقط:

الاولى: حول إسهاب سماحته في اثبات الوضع، وتركيزه على الوضاعين .

الثانية: حول تسرب الرواية الإسرائيلية من الموروث الروائي السني الى الموروث الروائي الشيعي.

أولا: حول إسهاب سماحته في الحديث عن الوضع، وتركيزه على غير الثقات:

وفي هذا الاطار، أسهب سماحة السيد في إثبات الوضع والوضاعين، وفي وجود الموضوعات في الموروث الروائي، وفي عدم موثوقية بعض الرواة، وعلى رأسهم أبو هريرة، وقد أتعب نفسه، وأجهدها، بنقل ما يثبت ذلك من مصادر مختلفة.

المناقشة:

لا أدري لماذا أجهد سماحة السيد نفسه، في هذه الحلقة، من أجل أن يثبت ان الموروث الروائي يحتوي على الكثير من الكذب والوضع والتدليس والاسرائيليات، والحال أن هذه النقطة، على إجمالها، ليست محل كلام أو نقاش بين أهل العلم، ولا هي محل خلاف بين سماحته وبين سائر العلماء المجتهدين!!

وليته، إذ أسهب في هذا المجال، أسهب في إثبات ضعف منهج العلماء الآخرين، في إعتبار الروايات، وتقديم الأدلة على ما يقوله من ان منهجهم المعتمد قد أوقعهم في مخالفة القرآن الكريم، في مجال العقيدة وغيرها.

فخلاف سماحته مع سائر المجتهدين والمراجع، لا يكمن في وجود أو عدم وجود الإسرائيليات والموضوعات، على نحو الاجمال، و انما يكمن في المنهج المتبع في تنقية الموروث من ذلك، وقد اختار سماحته، أن عدم مخالفة الرواية للقرآن الكريم هو المعيار الوحيد لذلك، مع ملاحظة بعض القرائن، وأما سائر العلماء، فيقولون ان اعتبار السند، وعدم مخالفة الرواية للقرآن، (إضافة الى معايير اخرى)، كلاهما لازمان لتنقية الموروث مما تسرب اليه .

ومن الواضح ان آلية سائر العلماء في تنقية الموروث الروائي مما علق فيه، أكثر فاعلية مما يقترحه سماحة السيد.

فمن الغريب ان سماحة السيد، يرى نفسه بصدد طرح منهج جديد قادر على تنقية الموروث الروائي مما تسرب اليه من موضوعات، في حين ان منهجه المقترح، أقل فاعلية من منهج سائر العلماء، في هذا المجال، وذلك لأن سماحة السيد لا يعطي للسند أي اعتبار في قبول الرواية، ويكتفي بالإعتماد على عدم مخالفتها للقرآن الكريم فقط، وإن حاول ترميم قوله هذا، بافتراض قرائن يعتمدها لاعتبار الروايات، (ومنها: ما يُعثر عليه في كتب العامة من مضامين رواياتهم، توافق مضامين رواياتنا)، فقد قال في مفاتيح عملية الاستنباط ٢١٨: ((أننا بعد أن أسقطنا مسألة المنهج السندي [يعني: منهج العلماء في اعتبار الروايات] و أننا لا نقبله بالضرورة أن يكون منهج سندي حرفي، ينفتح لنا الباب لجمع القرائن لا على مستوى الروايات الواردة عن طرقنا في كتبنا و إنما نتحول إلى مصادر الآخرين وإلى الكتب الحديثية التي وردت عن الآخرين، هذه المصادر أيضاً معينٌ جيد ومنبعٌ جيد لجمع القرائن.)).

فموافقة العامة عند سماحته من قرائن الصحة !!!، والترجيح !!!!

وأما الآخرون فلا يكتفون بمجرد عدم مخالفة الرواية للقرآن الكريم، و انما يضيفون اليه إعتبار سند الرواية أيضا، وبهذين المعيارين يكون منهج سائر العلماء أكثر فاعلية

في حماية الموروث الروائي من الإختراق، وأكثر حصانة من المنهج المقترح لسماحة السيد.

بل ان باب الاختراق سينفتح على سماحته، واسعا، بفتحه لباب كتب القوم، كقرائن على الصحة .

ومع قطع النظر عما يزعمه سماحته من أوهام القرائن، فلو نفذت الرواية، من معيار عدم مخالفة القرآن الكريم، فإنها ستكون معتبرة لدى سماحة السيد ومنهجه، واما على منهج سائر العلماء، فلو انها نفذت من معيار عدم مخالفة القرآن، فإنها ستخضع لمعيار آخر، قبل إعتبارها، وهو معيار إعتبار السند.

ولا أدري أيضا، ما الذي يريد سماحة السيد ان يصل اليه من نتائج، بتركيزه على الحديث عن غير الثقات من الرواة، وبما أسهب فيه من كلام بشأن أبي هريرة وأمثاله، من رموز الوضع وغيره؟

فإن أراد ان يقول لنا، ان هؤلاء الاشخاص غير موثوقين في ما ينقلون، وإنهم غير مأمونين على الدين، فاجتنبوهم، ولا تأخذوا منهم شيئا مما يروونه، عن النبي (ص)، فقد وافق منهج عموم العلماء القائلين، بأهمية السند في اعتماد أو عدم اعتماد الرواية، وذهب المنهج الذي يحاول ان يؤسس له ويدعو اليه، أدراج الرياح، منذ اللحظة الاولى.

وإن لم يُرِدْ سماحته ان يقول لنا ذلك، وأصر على عدم أهمية السند في اعتبار الرواية أو عدم اعتبارها، فلماذا أجهد نفسه، وأضاع وقته ووقت المتلقي، في ما لا فائدة فيه، ولا أثر، في بيان منهجه وتشييده؟

ثانيا: حول تسرب الرواية الإسرائيلية الى الموروث الشيعي:

وحول هذه النقطة، قرأ سماحته (في الحلقة السادسة، دون الخامسة) رواية أوردها أبو جعفر الطبري في تفسيره، في ذيل قوله تعالى: {فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا

أَحَقُّ مِنْ شَـــهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ}ـــ المائدة/١٠٧، وقال بان هذه الرواية إسرائيلية، وقد نقل الشيخ الطوسي رواية الطبري هذه بعينها في تفسيره، ثم نقلها الشيخ الطبرسي في تفسيره، عن الشيخ الطوسي، ناسبا إياها الى الامام أبي جعفر الباقر عليه السلام، بدلا من أن ينسبها الى ابي جعفر الطبري، خالطا بينه وبين الامام (ع)، بسبب اشتراكهما بنفس الكنية.

وهذا هو نص رواية الطبري:

((حدثنا القاسم، حدثنا الحسين قال، حدثنا أبو سفيان، عن معمر، عن قتادة و ابن سيرين وغيره = قال، وثنا الحجاجُ، عن ابن جريج، عن عكرمة = دخل حديث بعضهم في بعض:"يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم" الآية، قال: كان عدي وتميم الداري، وهما من لَخْم، نصرانيَّان، يتَّجران إلى مكة في الجاهلية. فلما هاجرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم حوَّلا متجرهما إلى المدينة، فقدم ابن أبي مارية، مولى عمرو بن العاص المدينة، وهو يريد الشأم تاجرًا، فخرجوا جميعًا، حتى إذا كانوا ببعض الطريق، مرض ابن أبي مارية، فكتب وصيَّته بيده ثم دسَّها في متاعه، ثم أوصى إليهما. فلما مات فتحا متاعه، فأخذا ما أرادا، ثم قدما على أهله فدفعا ما أرادا، ففتح أهله متاعه، فوجدوا كتابه وعهده وما خرج به، وفقدوا شيئًا، فسألوهما عنه، فقالوا: هذا الذي قبضنا له ودفع إلينا. قال لهما أهله: فباع شيئًا أو ابتاعه؟ قالا لا! قالوا: فهل استهلك من متاعه شيئًا؟ قالا لا! قالوا: فهل تَجَر تجارة؟ قالا لا! قالوا: فإنا قد فقدنا بعضَه! فاتُّهما، فرفعوهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزلت هذه الآية:"يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت" إلى قوله:"إنا إذا لمن الآثمين". قال: فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستحلفوهما في دُبُر صلاة العصر: بالله الذي لا إله إلا هو، ما قبضنا له غيرَ هذا، ولا كتمنا". قال: فمكثنا ما شاء الله أن يمكثَا، ثم ظُهِرَ معهما على إناء من فضةٍ منقوش مموَّه بذهب، فقال، أهله: هذا من متاعه؟ قالا نعم، ولكنا اشترينا منه، ونسينا أن نذكره حين حلفنا، فكرهنا أن نكذِّب أنفسنا! فترافعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزلت الآية الأخرى:"فإن عثر على أنهما استحقا إثمًا فآخران يقومان

مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان"، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من أهل الميت أن يحلفا على ما كتما وغيَّبا ويستحقَّانه. ثم إنّ تميمًا الداري أسلم وبايع النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يقول: صدق الله ورسوله: أنا أخذت الإناء!)). تفسير جامع البيان / للطبري. ج١١ ص ١٨٧.

ثم قرأ سماحته رواية اخرى من تفسير التبيان للشيخ الطوسي، وقال انها نفس رواية الطبري، وقال ان الشيخ الطوسي نقلها من تفسير الطبري، وهذا هو نصها:

((ذكر الواقدي و أبو جعفر (ع)، أن سبب نزول هذه الآية ما قال أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الداري وأخوه عدي نصرانيين وكان متجرهما إلى مكة، فلما هاجر رسول الله (ع) إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة وهو يريد الشام تاجرا فخرج هو وتميم الداري وأخوه عدي حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية فكتب وصية بيده ودسها في متاعه وأوصى اليهما ودفع المال اليهما وقال أبلغا هذا أهلي، فلما مات فتحا المتاع وأخذا ما أعجبهما منها ثم رجعا بالمال إلى الورثة، فلما فتش القوم المال فقدوا بعض ما كان خرج به صاحبهم، ونظروا إلى الوصية فوجدوا المال فيما تاما وكلموا تميما وصاحبه، فقالا: لاعلم لنا به وما دفعه الينا أبلغناه كما هو، فرفعوا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وآله فنزلت هذه الآية.)). / تفسير التبيان. ج٤ص٤٢

ويلاحظ هنا، ان النسخة المطبوعة والمتداولة اليوم من تفسير التبيان، فيها:"ذكَرَ الواقدي و أبو جعفر (ع)..."، بإضافة الحرف "ع"، بعد "أبي جعفر"، للاشارة الى ان المقصود بـ "أبي جعفر" هو الامام أبو جعفر الباقر (ع)، وقد نبّه سماحة السيد على انه من المؤكد ان هذا الخطأ لم يحصل من قبل الشيخ الطوسي نفسه، و إنما حصل إما من قبل محقق الكتاب، أو من قبل مَنْ طبعه، وذلك لأن النسخ القديمة من التبيان لا تحتوي على الحرف "ع" بعد "ابي جعفر"، ولأن الشيخ الطوسي، قدّم "الواقدي" على "أبي جعفر"، ولأنه قال:"ذكَرَ"، فلو إنه كان يقصد الامام الباقر (ع)، لما قدّم عليه الواقدي في الذكر، ولما قال: "ذكر"، بل قال: "رُوي عن."

ثم قرأ سماحته رواية من تفسير مجمع البيان للطبرسي، وقال انه نقلها من تفسير التبيان للطوسي، وهذا هو نصها:

((سبب نزول هذه الآية؛ أن ثلاثة نفر خرجوا من المدينة تجارا إلى الشام: تميم بن أوس الداري، وأخوه عدي، وهما نصرانيان، وابن أبي مارية، مولى عمرو بن العاص السهمي، وكان مسلما، حتى إذا كانوا ببعض الطريق، مرض ابن أبي مارية، فكتب وصيته بيده، ودسها في متاعه، وأوصى إليهما، ودفع المال إليهما، وقال: أبلغا هذا أهلي. فلما مات، فتحا المتاع، وأخذا ما أعجبهما منه، ثم رجعا بالمال إلى الورثة. فلما فتش القوم المال، فقدوا بعض ما كان قد خرج به صاحبهم، فنظروا إلى الوصية، فوجدوا المال فيها تاما، فكلموا تميما وصاحبه، فقالا: لا علم لنا به وما دفعه إلينا أبلغناه، كما هو، فرفعوا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فنزلت الآية، عن الواقدي، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، وعن جماعة المفسرين، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام.)). / مجمع البيان / للطبرسي ج٣ ص٤٣٨.

فيلاحظ قوله:"وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام"، فالشيخ الطبرسي بدلا من ان ينسب الرواية الى ابي جعفر الطبري، نراه ينسبها الى الامام ابي جعفر الباقر (ع)، ومن هنا حصل الاختراق.

المناقشة:

وهذه بعض الملاحظات التي لا بد من إثارتها، هنا:

١- يبدو ان سماحة السيد قد تخلى عن منهجه في اعتبار الروايات، في أول محاولة تطبيقية له لمنهجه، فمن الواضح ان هذه الرواية لا تخالف القرآن الكريم، في شيء، ومع ذلك رأينا سماحته يرفضها أشد الرفض، وينكرها بقوة، ولم يكن لسماحته أي مبرر لرفضها، إلا لكونها ضعيفة السند، وهو ما لا يعتمده في قبول أو رفض الرواية، إذ ليس للسند أي اعتبار في ذلك، عنده، كما يكرر ويؤكد دائما.

٢- ان ســماحته لم يكن موفقا في اختيار هذا المثال لإثبات ان الموروث الشــيعي قد اخترق من قبل الموروث الســني، بما يؤثر على تكوين العقل الشــيعي، وذلك لثلاثة أسباب:

الســبب الأول: لأن الرواية غير مســندة، لا في التبيان، ولا في مجمع البيان، ولذا فلا اعتبار لها، بالنسبة لمن يلتزم بأهمية السند، ولما كان سماحة السيد، بصدد ردّ منهج العلماء القائم على الاهتمام بالسند، وبيان عيوبه، فان هذه الرواية لا تصلح كمثال للاختراق، وفق منهجهم، بسبب عدم اعتبارها عندهم.

فعلى افتراض انها قد تسربت الى الموروث الشيعي، فإنها قد تسربت اليه بسبب عدم مخالفتها لكتاب الله، وليس بسبب صحة السند، الذي يحاول سماحة السيد ان يبطل اعتباره كأحد معايير قبول الرواية، إذ ليس لها سند .

ولذا فما كان ينبغي لســماحة الســيد أن يأخذ هذه الرواية كمثال للاختراق، لا على منهجه هو، ولا على منهج الآخرين، أما على منهجه؛ فلأنها لا تخالف القرآن الكريم، وهو المعيار الذي يعتمده في قبول الرواية ورفضــها، وأما على منهج الآخرين؛ فلأنها لا تخالف القرآن من جانب، ولأن سندها غير معتبر من جانب آخر .

السبب الثاني:ــ لأن مضمون هذه الرواية قد جاء في الكافي أيضا، عن علي بن ابراهيم عن رجاله.

وليس في رجاله من أحد من الوضّاعين، الذين يعنيهم سماحة السيد، دون ريب، فمع افتراض وجود رواية ذات إسناد معتبر، تعضد رواية الطبرسي من حيث المضمون، فإن الاصــرار على ان رواية الطبرســي من الروايات الموضــوعة التي اخترقت الموروث الشــيعي، ســيكون اصــرارا في غير محله، وتبقى الدعوى مجرد دعوى مالم يتم إثباتها بدليل، أما الاصرار وحده، والهجوم الحاد برفع الصوت والانفعال والحماس الشديد، وغير ذلك، فلن يزيد المســألة وضــوحا أو موضــوعية، ولن يســاعد على الإقناع أبدا، خصوصا مع عدم مخالفتها للقرآن الكريم، ومع سلامة سند رواية اخرى متفقة معها في المضمون.

وهذه هي رو اية الكليني في الكافي:

((عن علي بن إبراهيم عن رجاله رفعه، قال: خرج تميم الداري و ابن بندى و ابن أبي مارية في سفر، وكان تميم الداري مسلما و ابن بندى و ابن أبي مارية نصرانيين، وكان مع تميم الداري خرج له فيه متاع و آنية منقوشة بالذهب وقلادة أخرجها إلى بعض أسواق العرب للبيع. فاعتل تميم الداري علة شديدة فلما حضره الموت دفع ما كان معه إلى ابن بندى و ابن أبي مارية وأمرهما أن يوصلاه إلى ورثته فقدما المدينة، وقد أخذا من المتاع الآنية والقلادة، وأوصلا سائر ذلك إلى ورثته، فافتقد القوم الآنية والقلادة فقال أهل تميم لهما: هل مرض صاحبنا مرضا طويلا أنفق فيه نفقة كثيرة؟ فقالا: لا ما مرض إلا أياما قلائل، قالوا: فهل سرق منه شئ في سفره هذا ؟ قالا: لا، فقالوا: فهل أتجر تجارة خسر فيها؟ قالا: لا، قالوا فقد افتقدنا أفضل شئ كان معه: آنية منقوشة بالذهب مكللة بالجواهر وقلادة، فقالا: ما دفعه إلينا فقد أدنياه إليكم. فقدموهما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأوجب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهما اليمين فحلفا فخلا عنهما، ثم ظهرت تلك الآنية والقلادة عليهما فجاء أولياء تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: يا رسول الله قد ظهر على ابن بندى و ابن أبي مارية ما ادعيناه عليهما، فانتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الله عزوجل الحكم في ذلك. فأنزل الله تبارك وتعالى: {يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض}، فأطلق الله عزوجل شهادة أهل الكتاب على الوصية فقط إذا كان في سفر ولم يجد المسلمين. ثم قال: {فأصابتكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الاثمين}، فهذه الشهادة الأولى التي حلفها رسول الله صل ى الله عليه وآله وسلم {فإن عثر على أنهما استحقا إثما} أي أنهما حلفا على كذب {فآخران يقومان مقامهما}، يعنى من أولياء المدعى {من الذين استحق عليهم الأوليان " الأولين " فيقسمان بالله} أي يحلفان بالله أنهما أحق بهذه الدعوى منهما وأنهما قد كذبا فيما حلفا بالله {لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمن الظالمين}. فأمر رسول

الله صـــلى الله عليه وآله وســـلم أولياء تميم الداري أن يحلفوا بالله على ما أمرهم به فحلفوا فأخذ رسـول الله صـلى الله عليه وآله وسـلم القلادة والانية من ابن بندى و ابن أبي مارية وردهما إلى أولياء تميم الداري " ذلك أدنى أن يأتوا بالشـــهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم.)). / الكافي ج٧ ص٥
وورد مثلها في تفسير القمي أيضا.

السـبب الثالث: لأن رو اية الطبري هذه التي جاءت في بيان سـبب نزول الآية، لم يسـتند اليها أحد من العلماء في رأي أو فتوى، وما ذكروه بشـأن موضـوعها، (وهو: قبول أو عدم قبول شهادة أهل الكتاب ــ إما مطلقا أو خصوص أهل الذمة ــ في الوصية)، استندوا فيه الى نفس الآيات الكريمة موضوعة البحث، أساسا، ورو ايات اخرى كثيرة وردت عن أهل بيت العصمة والنبوة، في تفسيرها، وليس في بيان سبب نزولها، كما هو حال رو اية الطبري الواردة في بيان سبب النزول.
وتعليقا على رو اية علي بن ابراهيم، السـالفة الذكر في السـبب الثاني، والمشـابهة لرو اية الطبري مضـمونا، قال في الجواهر ج٢٨ ص٣٥٢: ((كما أن هذا الخبر الذي هو السـبب في نزول الآية، أجنبي عما عند الأصحاب من قبول شهادة أهل الذمة في الوصية، لعدم تضمنه شيئا من ذلك، وعلى كل حال فالعمل على ظاهر الآية، ما لم يثبت نسخها.)).
ولهذا فليس لرو اية الطبري أي أثر، لا في التفســيروفهم الآيات، ولا في العقيدة، ولا في الفقه، ولا في الأخلاق، ولا في التاريخ، ومن هنا فقد كان على ســماحته ان يأتي بمثال يقنع المتلقي به، وبكونه يشكل اختر اقا حقيقيا للفكر الشيعي، بدلا من إضاعة الوقت في امور لا تجدي، فعلى الرغم من حرص سـماحته الشـديد جدا جدا، على الاسـتفادة من كل ثانية من ثو اني برنامجه، فانه ربما أضـــاع ما يزيد على حلقتين، من حلقات البرنامج، في قضـــايا لا أهمية لها ولا أثر في ما يدعو اليه، ولا تصـب في خدمة مشـــروعه أبدا.
ولكن الذي يبدولي، هو ان عجز سـماحته عن الإتيان بما هو قوي في حجيته، وخطير في تأثيره، هو الذي اضطره لأن يأتي بهذا المثال غير الناهض أبدا.

٣- أشـــار ســـماحة الســـيد، الى ان رواية الطبري هذه، من الروايات الإســـرائيلية الواضحة الوضع، وقد حاول أن يدعم قوله هذا بما ذكره أحمد أمين، بهذا الشأن، في كتاب فجر الاســلام، غير ان عبارة أحمد أمين هناك، هي: ((وقد تتبعنا في تفســير ابن جرير، كثيرا من الروايات التي وردت عن بني اســـرائيل، فإذا بطل الرواية فيها [هو]: وهب بن منبه.)).

وقد علق سماحته على كلام أحمد أمين هذا قائلا: " إذن هذا الذي هو أعظم التفاسير عند أهل الســـنة وأهم التفاســـير وأوثقها، حتى عند ابن تيمية، يقول احمد أمين نحن تتبعناه فوجدنا في الأعم الأغلب الروايات التي ينقلها هي من الروايات الإسرائيلية.".

وهو غريب من ســـماحته، وذلك لأن أحمد أمين لم يقل بان الاعم الاغلب من روايات تفسير الطبري هي من الروايات الاسرائيلية، و إنما قال اننا تتبعنا كثيرا من روايات بني اســـرائيل التي وردت في تفســـير الطبري، فوجدنا بانها قد وردت عن وهب بن منبه، فهو لم يتطرق الى حجم الروايات التي وردت عن بني اسرائيل فيه، و انما تتبع كثيرا مما ورد من تلك الروايات فيه، دون أن يشـــير الى المقدار الموجود منها فيه، ولكننا نرى ســـماحة الســـيد يقول ان أحمد أمين يقول أن الروايات التي ينقلها الطبري في تفســـيره هي، في الأعم الأغلب، من الإسرائيليات !!! فأين كلام أحمد أمين من كلام سماحته؟؟!!

فأحمد أمين لم يقل ان في تفسير الطبري الكثير مما ورد عن بني اسرائيل، فضلا عن ان يقول ان أغلبه قد ورد عنهم، ولكن الذي يبدو لي ان تمرس سماحة السيد على التعاطي مع "المتشابه"، من العبارت الفلسفية المغلقة، والاشارت العرفانية الغامضة، قد عقّد عليه فهم "المحكم"، من العبارات السهلة والسلسة، ولذا صعبت عليه عبارة أحمد أمين هذه، كما صعب عليه فهم عبارة الألباني في الحلقة السابقة، وكلام الإمام الخوئي (قده) ومنهجه، وعبارات اخرى، يبدو انها ليست بقليلة.

ورواية الطبري، موضوعة الكلام، التي جزم سماحة السيد بانها من الاســـرائيليات، ليس فيها أحد من بني اســـرائيل، فأين ابن منبه، في ســـند رواية الطبري هذه؟، بل أين غيره من رموز الوضـــع والاســـرائيليات، في ســـندها؟، وما هو الدليل على انها من الاســـرائيليات الموضوعة؟!، ومن أين جاء قطع سماحة السيد بوضعها؟، فهل أن في

مضمونها (أو: نصها) ما يثبت ذلك، أو حتى ما يشير اليه، كإنْ نجد فيه شيئا من عقائد اليهود أو تراثهم الفكري، مثلا؟ !

بل، حتى على افتراض انها رويت عن بعض رموز الوضع، فان ذلك لا يثبت كونها موضوعة، خصوصا على منهج سماحة السيد في اعتبار الرواية، القائم على عدم مخالفتها للقرآن، دون النظر الى السند.

وكون الرواية وردت بشأن بعض أهل الكتاب، لا يعني انها موضوعة، فالوضع مرتبط بسند الرواية، ومضمونها، وليس بمَنْ وردت في شأنه القصة، ومن الواضح ان أجواء القصة تشير الى انها قد انتشرت وشاعت بين المسلمين وقتذاك، بما يمنع أن يكون منشأ الرواية، وأساسها، هو صاحب القصة (الكتابي) دون غيره، ليقال هو الذي وضعها ونشرها.

ثم انه، ما الغاية من وضع مثل هذه الرواية، وفيها قدح بواضعها، دون أن تحقق له هدفا مما يريد من تحريف أو اختراق، إذ لا أثر لها في ذلك البتة.!!

ومن هنا، فان سائر العلماء (المجتهدين)، بامكانهم ان يردّوا هذه الرواية، بسبب عدم حجيتها سندا، أما سماحة السيد فليس له من طريق لردّها، لعدم مخالفتها لكتاب الله.

واني، حينما أتحدث عن أهمية اعتبار السند، فانما أتحدث عن أهميته، لدى المجتهدين من العلماء، في المنهج المتبع من قبلهم لتنقية الموروث الروائي من الموضوعات، ويفترض ان سماحة السيد، يتعاطى مع نفس هذه الفئة، حينما يريد ان يثبت عدم صلاحية منهجهم هذا، ولذا فقد كان عليه أن يأتينا بما يجد من خروقات للموروث الروائي بسبب تطبيقهم للمنهج المذكور، ولكنه. مع شديد الاسف لم يفعل .، واتجه، بدلا عن ذلك، للحديث عن "المنبريين"، و"عموم المعممين"، و"عموم الناس، من أصحاب المواكب وغيرهم"، ليهاجم، من خلال أخطائهم ونقلهم للغث والسمين، منهج اولئك العلماء، في محاولة منه لإثبات عدم صلاحيته لتنقية الموروث، وفعلُ سماحته هذا، مع انه غريب، لا يسمن ولا يغني من جوع، حتى وإن أداه بأعلى درجات الحماس والإنفعال .

٤- جزم سماحة السيد بان الشيخ الطوسي، قد نقل رو ايته من تفسير الطبري، وقال انها هي نفسها، غير انه من الواضح ان الشيخ الطوسي، أشار الى رو ايتين، إحداهما عن الو اقدي، والاخرى عن أبي جعفر الطبري، وقد اختار رو اية الو اقدي، ولم يختر رو اية الطبري، فالسند غير السند، فالشيخ الطوسي يسند رو ايته الى: "اسامة، عن ابيه"، وهما موجودان في سند رو اية الو اقدي، وغير موجودين في سند رو اية الطبري، وقد كان الشيخ الطبرسي واضحا حيث قال:"عن الو اقدي عن اسامة بن زيد عن أبيه"، فالرو اية التي أوردها الشيخ الطوسي هي رو اية الو اقدي، لا الطبري، ولو كان الشيخ الطوسي قد نقل رو ايته من تفسير الطبري نقلا، لما اختلفت معها، لا باللفظ ولا بالسند، ومن المعلوم ان اتفاق الرو ايتين بالمضمون لا يدل على ان الشيخ الطوسي قد نقل رو ايته من تفسير الطبري، فقد رُويَ مضمون هذه القصة باسانيد عديدة، وردت في الكثير من كتب التفسير، وأسباب النزول.

ولذا، فما كان لسماحته، وهو الذي يفخر بتحقيقاته، ويأخذ على غيره عدم التحقيق، أن يغفل عن هذا.

٥- نبّه سماحة السيد، على ان نسبة الرو اية الى الامام (ع)، ربما كان بسبب اشتباه النسّاخ أو المحقق أو من قام بطباعة الكتاب، وأشار الى ان هذا لا ينفع في شيء ما دمنا نتعامل اليوم، بهذه النسخ التي تنسب الرو اية الى الإمام عليه السلام.

وسماحته محقٌ في ما قال، ولكن، حتى مع افتراض ان هذه الرو اية موضوعة، وانها قد تسربت الى التراث الشيعي من الطرف الآخر، فان هذا لا يصلح دليلا على عدم صلاحية منهج سائر العلماء، في اعتبار الرو اية، وهو ما يهدف اليه سماحة السيد، وذلك لأن تسربها لم يكن بسبب صحة سندها، إذ انها بلا سند، و انما بسبب عدم مخالفتها للقرآن الكريم، ومن هنا فانها سوف تتسرب، حتى على منهج سماحة السيد أيضا، بل ان تسربها على منهجه سيكون أولى وأسهل.

وقد ذكرنا مرارا، بان منهج عموم العلماء، لا يقوم على اعتماد السند وحده، و انما على عدم مخالفة الرو اية للقرآن أيضا، فما خالف القرآن منها فهو زخرف عندهم، و لا

حجية له أبدا، حتى وإن كان صـحيح السـند، وقد أوردنا بعض كلمات الامام الخوئي (قده) في هذا المجال، في الحلقة الاولى.

ملخص الحلقة السادسة:

بدأ سماحة السيد الحيدري، حديثه بالرد على من يشكل عليه بانه يريد اقصاء السنة النبوية الشريفة، في فهم المعارف الدينية، فقال سماحته: يجب التمييز بين "السنة الواقعية"، وهي لا إشكال في قبولها، وبين "السنة المنقولة أو المحكية"، وهي الموجودة بايدينا اليوم، وهي التي يتشكل منها الموروث الروائي السني والشيعي، الذي يحاول العلماء ان يثبتوا صحة بعضه بـ "لطائف الحيل"، من قبيل: السند، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وذلك بسبب ابتلائه بعشرات الآفات والامراض، كالنقل بالمعنى، والتقطيع، وضياع القرائن، وفهم الصحابي، والدس، والتدليس، والكذب، والغلو، والتقية، والاسرائيليات، وغير ذلك.

ثم عاد سماحته الى الكلام حول دس الحديث ووضعه، وقد حاول هنا أن يجيب على مجموعة من الاسئلة، منها: ما المراد بالاسرائيليات؟، ومتى دخلت إلى الموروث الديني؟، وما هو أثرها في الموروث الروائي؟، ومن هم رموز الاسرائيليات؟ وما هو موقف علماء الدين من ذلك؟

ثم استعرض عدة مصادر تتحدث عن ذلك، وقرأ منها ما يساعد على الجواب على هذه الاسئلة.

وفي إشارة منه الى العلاج، قال سماحته: ان الميزان في معرفة الصحيح من الموروث، هو: القرآن والعقل، وليس سند الحديث، إذ ان سند الحديث لا ينفعنا شيئا.

ثم تعرض الى اقطاب الموروث الاسرائيلي، ورموزه، ذاكرا منهم: عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن مُنَبِّه، و ابن جرير، مستعرضا لعدد من المصادر، في هذا المجال، وقال: وقد كان هؤلاء هم "العقل المكوِّن" لعقل الصحابة، ذاكرا ما قاله ابن خلدون في تحليله الاجتماعي لظاهرة أخذ الصحابة من اليهود والنصارى.

ثم حاول سماحته ان يثبت عدم صلاحية منهج العلماء في اعتبار الروايات، وعدم فاعليته في الحيلولة دون تسرب الاسرائيليات، من خلال رواية ذكرها ابن جرير الطبري في تفسيره، إذ زعم سماحته بان الشيخ الطوسي قد نقلها عنه في تفسيره، ثم نقلها الشيخ الطبرسي من تفسير الشيخ الطوسي، ولكن مع ارتكابه لخطأ في النقل، لتصبح الرواية، عنده، من الموروث الروائي الشيعي.

وقد كان هذا المقطع من هذه الحلقة، عبارة عن استدراك لما فات سماحته في الحلقة السابقة (الخامسة)، ولذلك فان مناقشتنا لهذه النقطة، جاءت في الحلقة السابقة (الخامسة)، فلا نعيد.

ثم ذكر سماحته، بان الوضّاعين، كانوا يضعون الحديث على لسان بعض الأسماء الكبيرة، من أمثال الامام علي (ع)، و ابن عباس، من أجل أن يتم قبولها، ثقة بهم وتقديسا، وبذلك تخترق التراث.

ثم ذكر سماحته بان هناك من وثّقَ أمثال وهب بن مُنَبِّه، وعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ناقدا توثيقهم.

ثم تساءل عما بقي من القرآن في الحواضر العلمية والحوزات الشيعية، وقال: هل ان القرآن الكريم يُدْرَس و يُدَرّس فيها أو ان القيمة فيها لفقه الحلال والحرام، وان المرجعية فيها لفقه الحلال والحرام، وان الاموال لفقه الحلال والحرام، وان القدسية لفقه الحلال والحرام، وليست للقرآن وأهل القرآن؟

ثم وجه دعوته، للإهتمام بالقرآن.

ثم ذكر ما يقوله العلماء عن حجم الأحاديث الموضوعة، فنقَلَ عن شُعبة، الذي يوصف بانه أمير المؤمنين في الحديث، قوله: "انّ تسعة أعشار الحديث كذب"، ونقل عن الدارقطني قوله: "ما الحديث الصحيح إلاّ كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.".

وتعليقا، على أسئلة بعض المتصلين، عاد سماحته الى الحديث عن السنة الواقعية، والسنة المحكية، وان "العرض على الكتاب" هو الميزان في معرفة الصحيح من غير الصحيح من السنة المحكية.

وهذا هو رابط الحلقة السادسة من حديث سماحة السيد الحيدري
http://www.youtube.com/watch?v=HrJoh4Ixv3c

وحيث انه لا خلاف بين العلماء، في أصل وجود الخطأ والسهو والدس والتزوير والكذب والوضع والاسرائيليات، في الموروث الروائي، فلا نقاش لنا مع سماحة السيد، في هذه الامور، وإنْ كان قد بالغ في ذلك كثيرا كثيرا، وسوف نكتفي بنقاش ما ذكره سماحته، حول النقاط التالية:

الاولى: حول سبب تسرب هذه الروايات للموروث الروائي.
الثانية: حول منزلة القرآن، لدى الحواضر العلمية.
الثالثة: حول موقف سماحته من السند والسنة المحكية .

أولا: حول أسباب تسرب الاسرائيليات وغيرها الى الموروث الروائي:

في معرض حديث سماحته عن اقطاب الموروث الاسرائيلي ورموزه، نقل بعض العبارات من بعض المصادر، منها:

١- مقدمة ابن خلدون؛ فمنه نقل سماحة السيد بعض كلام ابن خلدون عمّن أسلم من أهل الكتاب، حيث قال:" فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم، ممّا لا تعلق له بالأحكام الشرعية، التي يحتاطون لها، مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك وهؤلاء مثل كعب الأحبار ووهب بن مُنَبِّه وعبد الله بن سلام وأمثالهم فامتلأت التفاسير من المنقولات عنهم، في أمثال هذه الاغراض، أخبارا موقوفة عليهم، وليست مما يرجع الى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في ذلك، وملؤوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك.".

٢- فجر الاسلام لأحمد أمين، وقد قرأ منه سماحته مقطعين :

الأول: قوله: " وفي هذا العصر، أعني عصر التابعين، تضخم التفسير بالإسرائيليات والنصرانيات لكثرة من دخل منهم في الإسلام وميل النفوس لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية ونصرانية، وقد تتبعنا في تفسير ابن جرير كثيرا من الآيات [الظاهر: "الروايات"، وليس: "الآيات"]، التي وردت عن بني إسرائيل، فإذا بطلُ الروايةِ فيها وهب بن مُنَبِّه.".

الثاني: قوله:" ويظهر أنّه وُضِعَ على ابن عباس وعلي أكثر ممّا وُضِعَ على غيرهما ولذلك أسباب أهمها أن علي و ابن عباس من بيت النبوة فالوضع عليهما يكسب الموضوع ثقة وتقديسا".

٣- تفسير المنار، لمحمد رشيد، وقرأ منه بعض ما ذكره المؤلف عن كعب الأحبار ووهب بن مُنَبِّه، حيث قال:"أنّ قدماء رجال الجرح والتعديل اغترّوا بهما وعدّلوهما."

كما نقل عن بعض المصادر، توثيق عبد الله بن سلام، و ابن جريج، وغيرهما، على الرغم من انهم جميعا من أقطاب الاسرائيليات، وانّ صاحب المنار يصفهم بالكذب.

المناقشة:

من خلال، ما ذكره سماحته ونقله من بعض المصادر، نستطيع ان نحدد بعض الاسباب المهمة التي ساعدت على تسرب الاسرائيليات الى الموروث الروائي، فمنها:

١- عدم كون تلك الروايات مما يرتبط بالأحكام الشرعية، ويتضح هذا السبب من كلام ابن خلدون .

٢- الشوق الى معرفة تفاصيل ما جرى على أهل الكتاب، ويتضح هذا السبب من الفقرة الاولى من كلام أحمد أمين.

٣- وضع الروايات على الثقات من الصحابة، ويتضح هذا السبب من الفقرة الثانية من كلام أحمد أمين.

٤- توثيق من لا يستحق التوثيق، ويتضح هذا السبب من كلام محمد رشيد في تفسير المنار.
٥- أخطاء النَسْخ والتحقيق والطباعة، واشتباه المصنف: ويتضح هذا السبب مما ذكره سماحته في رو اية تفسير الطبري، وما حصل فيها من خطأ، في تفسير الطوسي، وتفسير الطبرسي، كما يتضح أيضا مما أشار اليه ابن خلدون في ذيل عبارته التي نقلها سماحة السيد، وهي قوله: "...ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك".

وبملاحظة هذه الاسباب المذكورة، وهي من أهم الاسباب التي أدت الى اختراق الموروث الإسلامي، نرى:

١- ان أغلب ما تناولته الاسرائيليات من مواضيع، يرتبط بالقصص وبدء الخليقة والملاحم، أما ما يرتبط بالاحكام الشرعية والعقيدة، فهو محدود جدا، بالنسبة الى مجموع الرو ايات الموضوعة، وذلك بسبب الإحتياط في الاحكام الشرعية، كما يقول ابن خلدون، وبالتالي فإن الخطورة المترتبة عليها سوف تكون محدودة جدا أيضا، مقارنة بما يذكره العلماء من الكم الهائل للموضوعات.
ومن هنا، فان تصوير الموضوع من قبل سماحة السيد، وكأنّ الإسرائيليات والموضوعات كلها أو أغلبها، يرتبط بالفقه والعقيدة، تصوير غير صحيح، وفيه الكثير من المبالغة والإثارة، ولو كان سماحته قد تفضل علينا بأمثلة قوية وواضحة، لاختراق الاسرائيليات، للعقيدة والفقه، بدلا من تلك المبالغات والانفعالات والتهجمات، لخدم مشروعه بقوة، ولقدّم خدمة جليلة، للدين والمذهب والأمة، ولكن، أنّى له ذلك، ولذلك تراه قد عمد الى ما لا يغني ولا يسمن.
٢- مع كون ما موجود من موضوعات واسرائيليات وغيرها، في الموروث الرو ائي الشيعي، قد تسرب أساسا من الموروث الرو ائي السني، فهذا يعني بان ما تسرب الى الموروث الشيعي (وهو مقصود سماحة السيد في التنقية)، من تلك الموضوعات

وغيرها، في مجال العقيدة والفقه، أقل من ذلك القليل الذي تسرب الى الموروث السني، بسبب الضوابط التي يضعها علماء الشيعة في إعتبار الروايات أو نقلها، فلا داعي لتضخيم المسألة.

٣- إن عدم موثوقية الراوي، كان من العوائق التي تحول دون تسرب الرواية وترويجها، ولذا فان الوضّاعين، كانوا يحاولون التغلب على هذه المشكلة، من خلال وضع الروايات على الثقات، بل على أفضل الثقات، كالإمام علي (ع)، و ابن عباس، وهذا يدل على انّ السند، كمعيار أساس في اعتبار الرواية، كان معتمدا من قبل الصحابة والتابعين، وإنّ عدم مخالفة الرواية للقرآن لا يمكن ان يكون كافيا لثبوت الصدور، فلو كان ذلك كافيا، لما حرص الوضّاعون على مراعاة السند، في أعلى درجاته الممكنة لهم، ولما حرص المحدثون على مراعاته أيضا، ومن هنا فان سماحة السيد عندما يقول ان "السند لا ينفعنا شيئا"، فانه يكون قد جانب الصواب وخالف الواقع، ولذا فمن اللازم ان تكون للسند أهمية عالية عندنا أيضا، وأنْ يشكّل معيارا أساسيا في منهجنا في التعاطي مع الموروث، كما كان معيارا عند الصحابة والتابعين في التحمّل والنقل، وكما هو معيار لدى العقلاء قاطبة، ولا يصح التعامل معه على انه لا ينفع في شيء، وسيأتي نقاش هذه النقطة لاحقا.

٤- ان السبب الرئيس لتسرب الاسرائيليات والموضوعات، هو توثيق من لا يستحق التوثيق، بل توثيق الكذّابين والوضّاعين أيضا، وبهذا يتضح انّ تسرُّبَ مثل هذه الروايات الى الموروث الروائي، ليس بسبب اعتماد السند كمعيار إضافي في اعتبار الرواية، بقدر ما هو بسبب توثيق غير الموثوقين، إذ كيف تكون المشكلة في اعتماد السند، مع كونه معيارا آخر يضاف الى معيار عدم مخالفة الرواية للقرآن الكريم، فإنْ لم ينفع فهو لا يضر جزما، كما سيأتي إيضاحه، ولذا فانّ إلغاء السند كمعيار أساس في اعتبار الروايات، ليس فقط لا يساعد على تنقية الموروث الروائي، بل انّ إلغاءه يعني فتْحَ بابٍ آخر لتسرّبها .

٥- انّ أخطاء النسْخ والتحقيق والطباعة، ليست من الكثرة، والخطورة، وعدم الوضوح، بحيث تؤدي الى انحراف فكري أو سلوكي، ولهذا، فان سماحة السيد

عندما أراد ان يثبت تسرّب الاسرائيليات الى الموروث الشيعي، فانه لم يأت بمثال ذي بال، ومع ذلك فان ما تفضل به سماحته في هذا المجال، يدعو الى التداعي لبذل المزيد من الإهتمام والدقة في التحقيق والطباعة، غير ان هذا لا يصح ان يسمى حركة تصحيحية للفكر والعقيدة .

ثانيا: حول منزلة القرآن الكريم في الحواضر العلمية:

وتعليقا، على بعض عبارات أحدى خطب أمير المؤمنين (ع)، التي قرأها سماحة السيد من شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي، قال سماحته: "تعال انظر الآن أن في الحواضر العلمية ماذا بقي من القرآن، في الحوزات العلمية الشيعية؟ ماذا بقي من القرآن؟ هل هو يُدْرس؟ هل يُدَرّس؟ هل يكتب؟ هل يعطى له القيمة؟ أو أن القيمة لفقه الحلال والحرام؟ وأن المرجعية لفقه الحلال والحرام؟ وأن الأموال لفقه الحلال والحرام؟ وأن القدسية لفقه الحلال والحرام؟ لا لأهل القرآن، لا لأهل القرآن.".

المناقشة:

يحاول سماحة السيد، في أي فرصة سانحة، ان يقول ان الآخرين قد أهملوا القرآن أيما إهمال، ويؤكد دوما بانه يريد ان يعيد الى القرآن اعتباره وشأنه، في حركة تصحيحية للعقيدة والسلوك، من خلال الدعوة الى ما أسماه بمنهج "إسلام القرآن"، القائم على ما أسماه بـ"محورية القرآن ومدارية السنة"، بدلا من المنهج الحالي المعتمد في استنباط المعارف الدينية، والذي يقول عنه بانه يجعل المحورية للحديث، وليس للقرآن.

وقد ادعى سماحته بان العلماء الاصوليين والاخباريين، قاطبة، قد أقصوا القرآن، عن عملية الاستنباط، إما بإقصاء القرآن اقصاءا مطلقا، كما هو منهج الاخباريين، أو

بحصـــر دوره في حال تعارض الرو ايات، ناقلا بعض عبارات الإمام الخوئي (قده) في هذا المجال، في الحلقة الاولى من هذه الحلقات، وقد أبطلنا هذا الادعاء هناك .

وحديث سـماحة السـيد هنا لا يخرج عن هذا الاطار، ولما كانت هذه النقطة هي الركيزة التي يعتمد عليها مشـــروعه الذي يروّج له، فمن المفيد جدا، أنْ نتناولها هنا أيضـــا، فانهيار هذه الركيزة الاساسية في ما يدعو اليه، يعني انهيار كل مشروعه .

فنقول هنا ونذكّر بان سـماحة السـيد لم يكن أمينا في ذلك النقل، أو لم يكن موفقا في ذلك الفهم ..!!

فلا المنهج الاخباري يقصي القرآن عن عملية الاستنباط مطلقا، أولاً .

ولا المنهج الاصـولي، يجعل دور القرآن دورا ثانويا في عملية اسـتنباط المعارف الدينية، بحيث لا يتم الرجوع فيه الى القرآن الا بعد حصول التعارض بين الرو ايات، ثانياً .

ولا الذي نسبه الى الإمام الخوئي (قده)، كان صحيحا، ثالثاً.

وسـنكتفي هنا، بالحديث على النقطة الثالثة، الذي هو حديث عن النقطة الثانية أيضـــا، باعتبار ان سـماحة السـيد سـاق عبارة الإمام الخوئي، كمثال على منهج الاصوليين.

ولكي تتضح الصورة، نعود الى الحلقة الاولى من برنامج سماحة السيد الحيدري، والى نفس المصـدر، ونفس الصـفحة التي نقل سـماحته كلام الإمام الخوئي منها، وهي ص ٤٥٣ من الجزء الثالث من كتاب مصـباح الاصـول، للإمام الخوئي (قده)، لنرى بان الإمام الخوئي يقول:

.((أنّ الأخبار الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب والسنّة على طائفتين:

الطائفة الأُولى : ما ذكره "قدس سره" من الأخبار الدالة على أنّ مخالف الكتاب زخرف أو باطل أو اضـربوه على الجدار، إلى غير ذلك من التعبيرات الدالة على عدم الحجية، وأنّ حجية الأخبار مشـروطة بعدم كونها مخالفة للكتاب والسـنّة، والمراد من المخالفة هي المخالفة بنحو لا يكون بينها وبين الكتاب والسـنّة جمع عرفي، كما إذا كان خبر مخالفاً للكتاب أو السـنّة على نحو التباين أو العموم من وجه. وأمّا الأخبار المخالفة للكتاب أو السنّة بالتخصيص أو التقييد، فليست مشمولة لهذه الأخبار، للعلم بصدور

المخصص لعمومات الكتاب والسنّة والمقيد لاطلاقاتهما عنهم "عليهم السلام" فانّه لم يذكر في الكتاب إلاّ أساس الأحكام، كقوله تعالى: (وَ أَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ) وأمّا تفصيل الأحكام وموضوعاتها وتخصيص عموماتها وتقييد مطلقاتها ، فهو مذكور في الأخبار المروية عنهم "عليهم السلام."

وإن شئت قلت: ليس المراد من المخالفة في هذه الطائفة هي المخالفة بالتخصيص والتقييد، وإلاّ لزم تخصيصها بموارد العلم بتخصيص الكتاب فيها، مع أنّها آبية عن التخصيص كما تقدّم. وبالجملة: الأخبار المخصصة لعمومات الكتاب أو المقيدة لاطلاقاته لا تكون مخالفة له في نظر العرف، بل قرينة على المراد منه.

الطائفة الثانية: الأخبار الواردة في مقام ترجيح أحد الخبرين المتعارضين على الآخر، كقوله "عليه السلام": " إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فاعرضوهما على كتاب الله، فما و افق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه . . ." إلخ وحيث إنّ هذه الطائفة من الأخبار واردة في بيان المرجح لأحد الخبرين المتعارضين على الآخر، قدّم الإمام "عليه السلام" في المقبولة الترجيح بالشهرة على الترجيح بمو افقة الكتاب، وإلاّ لم يكن وجه للتقديم، إذ لو كان المراد بيان المميّز للحجة عن اللاّحجة، لكان الخبر المشهور المخالف لعموم الكتاب غير حجة في نفسه، فكيف قدّمه "عليه السلام" على الشاذ المو افق لعموم الكتاب، كما هو مقتضى إطلاق المقبولة.

والمراد من المخالفة في هذه الطائفة هي المخالفة بنحو التخصيص والتقييد، فمفادها أنّه إذا ورد خبران متعارضان وكان احدهما مو افقاً لعمومات الكتاب أو إطلاقاته وكان الآخر مخالفاً لها، يجب ترجيح الخبر المو افق على الخبر المخالف)).

هذا هو كلام الإمام الخوئي (قده)، بهذا الشأن، في تلك الصفحة، ولكن سماحة السيد الحيدري، ومع شديد الاسف، بتَرَكلام الإمام الخوئي، ولم ينقل منه الا هذه العبارة، فقط:

"ما ذكره (قدس سره) من الأخبار الدالة على أنّ مخالف الكتاب زخرف أو باطل."

رابطا، بغرابة منقطعة النظير، بينها وبين العنوان الفرعي الذي جاءت تحته هذه العبارة، ليستنتج: انّ الإمام الخوئي، لا يرجع الى القرآن، الا في حال تعارض الروايات

مع بعضها !! دون أن يشفع للإمام الخوئي شيئا مما صرح به من عبارات، ولا السبب الذي من أجله أورد تلك الروايات تحت ذلك العنوان، ولا اطلاق الروايات التي أوردها في نفس الموضع.

فلو قطعنا النظر عن كل ما قاله الإمام الخوئي بهذا الشأن، من كلام واضح وصريح، في هذا الكتاب وغيره من كتبه المختلفة، وقصرنا النظر على اعتباره (قده) للرويات التي تصف ما خالف القرآن بانه زخرف وباطل، وما هي عليه من اطلاق، لاستنتجنا، بسهولة ووضوح، بانه (قده) يقول بعدم حجية ما خالف القرآن رأسا، وذلك لانّ العبرة تكمن في إطلاق الرواية، وليست في الباب الذي وردت فيه، كما هي العبرة بإطلاق اللفظ، وليست بخصوص السبب الذي وردت بشأنه.

وعلى كل حال، فلم يقرأ سماحة السيد الحيدري، من كلام الإمام الخوئي (قده)، في تلك الصفحة، الا تلك العبارة التي ذكرناها، في أعلاه، ولو قرأ سماحته الجملة التي بعدها فقط، لكان ذلك كافيا لمعرفة رأي الإمام الخوئي (قده) بوضوح، ولكنه لم يفعل، وهو أمر غريب يحتاج الى تفسير مقنع من سماحته.

فالإمام الخوئي يقول بكل وضوح، ان الرواية التي تخالف القرآن مخالفة تامة، تكون ساقطة عن الحجية والاعتبار، وهي باطلة، ولذا فلا مجال لافتراض تعارضها مع رواية اخرى، لكي يصار ـ بعد ذلك ـ الى عرضهما على القرآن، من أجل الترجيح بينهما، ليقال بان الإمام الخوئي لا يرجع الى القرآن إلاّ في حال تعارض الروايات مع بعضها.

فهل هناك ما هو أوضح وأصرح من هذا الكلام في جعل المحورية للقرآن، وليس للروايات؟

وهل يبقى لتساؤلات سماحة السيد عن منزلة القرآن في الحوزات العلمية، أي مبرر أو معنى؟

وهل عثر سماحته في تصنيفات علمائنا ومؤلفاتهم، على ما يخالف القرآن، في العقيدة أو في الفقه، بسبب ما يفترضه من اقصائهم للقرآن؟

بالتأكيد، انه لم يعثر حتى على ما يمكنه أنْ يوظّفه في هذا المجال، ولو عثر على شيء ما، لملأ الدنيا صراخا، ولما اضطر للإتيان بأمثلته الهزيلة وغير الناهضة، للاستدلال على عدم صلاحية منهج العلماء في حماية السنة وصيانتها من الاختراق.

ثالثا: حول موقف سماحته من السند والسنة المحكية:

وحول هذه النقطة قال سماحته: يحاول البعض أنْ يقول انّ المشروع الذي يطرحه السيد الحيدري مشروع يحاول أن يقصي السنة ودورها في فهم المعارف الدينية. وهذه الدعوى باطلة وكررتها مرارا، وقلت: أننا لابدّ أن نميز بين "السنة المحكية" و"السنة الو اقعية" الصادرة من النبي والأئمة، فهذه السنة الو اقعية لا إشكال في قبولها، ولكن الموجود بأدينيا ليس هي السنة الو اقعية الصادرة عن النبي والأئمة، و إنّما هي "السنة المنقولة إلينا" أو "السنة المحكية" ألتي حاولنا أن نثبت أو نصحح بلطائف الحيل، من قبيل السند وعلم الجرح والتعديل وعلم الرجال، رو اية واحدة، وإلّا فان آفات السنة المنقولة إلينا فوق حد الإحصاء، كالنقل بالمعنى والتقطيع والضياع وفهم الصحابة والدس والتدليس والكذب والغلو والتقية والإسرائيليات .... وعشرات الآفات والأمراض التي ابتليت بها السنة المحكية الموجودة بأيدينا، يعني: الموروث الرو ائي عند أهل السنة والموروث الرو ائي عند الشيعة.

وقال في موضع آخر: " واحدة من أهداف هذا البرنامج، نريد أن نقول لا تقولوا قال البخاري، وقال مسلم، قال أحمد، قال الطوسي، قال المفيد، قال العلامة، قال المجلسي، قال قال قال، مع حذف قال من هو. نعم ، قولوا: قال الله، قال رسول الله، إذا ثبت أن رسول الله قال .. قال الصادق، إذا ثبت أن الصادق قال، لا أنّه وضع على لسان الصادق، نعم هؤلاء هم المقدّسون أمّا غيرُهم فهي آراء اجتهادية وهذا ما أشرنا إليه مرارا وتكرارا أنّه لا قداسة لغير المعصوم"

وفي معرض إجابته، على سؤال أحد المتصلين، قال سماحته: "أنا لا أقول أن الإمام الصادق إذا قال شيئا، أقول له: يا ابن رسول الله أين كلامك من كتاب الله؟، لا أقول

إذا قال لي رسول الله؛ يا رسول الله ما هو دليلك؟ بل أقول هذا الذي يقول: "قال رسول الله"، فمن يقول أنه صادق؟ فنحن هنا نميز بين "السنة الواقعية" و"السنة المحكية"، فالذي لا يفارق القرآن هي السنة الواقعية لا السنة المحكية.".

وفي إطار التمييز بين ما هو صحيح، وما هو غير صحيح، من الموروث الروائي قال سماحته: نحن نعتقد أن الميزان في ذلك، هو القرآن والعقل، وليس سند الحديث، فسند الحديث لا ينفعنا شيئا.

وفي حلقات اخرى، من هذا الرنامج، ذكر ضابطين آخرين في هذا المجال، هما: العرض على المسلمات التاريخية، وعلى ما توصل اليه العلم من حقائق في مجال العلوم الطبيعية.

المناقشة:

لابد لي أولا، من أن أُنبّه على وصف سماحته للعلوم المعتمدة والمعايير المقررة لاعتبار الرواية، بانها "لطائف الحيل"!!!، دون أن أُعلق عليه.

وأما ثانيا، فقد تناولنا حديث سماحته عن القداسة، في الحلقة الرابعة، فلا نعيد.

وأما ثالثا، فبدلا من ان يجهد سماحة السيد نفسه، ويستثمر الوقت، في بيان ما تسرب الى الموروث الروائي الشيعي بسبب ما يزعمه من اتّباع العلماء لمنهج خاطئ في اعتبار أو عدم اعتبار الروايات، وبيان فاعلية منهجه في تنقية الموروث، وهو مورد الخلاف بينه وبين سائر العلماء في هذا المجال، نراه يجهد نفسه كثيرا، من أجل ان يثبت ان في الرواة وضّاعين وكذّابين ومُدلّسين، وأن في الموروث الروائي، ما هو موضوع ومدسوس وغير ذلك، على الرغم من ان هذا من البدهيات التي يعرفها أبسط طلبة العلم، بل ربما عموم الناس، ولذا فان إثباته لا يحتاج الى أي جهد أو حماس، إذ لا خلاف مع سماحته فيه ولا جديد، وإن حاول سماحته ان يظهر الأمر وكأنّه "سبق علمي ."

فحتى اولئك الذين يعتقدون بوجود كتب حديثية صحيحة كلها، يقولون بوجود الوضع وغيره في غير تلك الكتب الصحاح عندهم، فالجميع يتفق، إجمالا، مع سماحة

السـيد في هذه النقطة، ولا يختلف معه أحد فيها، الا من حيث ما يظهره سـماحته من مبالغة كبيرة في مقدار ذلك في الموروث الشـيعي، ولكن هذا الاختلاف سـهل، مع وجود الضوابط اللازمة لتمييز الغث من السمين منه.

كما لا يختلف أحد مع سـماحته، في وجوب تنقية هذا الموروث، من خلال اعتماد ضوابط متينة، ومعايير دقيقة في إعتبار أو عدم اعتبار الروايات .

غير ان سـماحة السـيد، لم يقف عند هذا الحد، و إنما ذهب ليهاجم منهج العلماء في تنقية الموروث الروائي، باعتباره لا يجعل القرآن محورا في التنقية والاسـتنباط، ويكتفي بدور ثانوي له، يتمثل بالرجوع اليه عند تعارض الروايات فقط، أما مع عدم تعارض الروايات فلا رجوع اليه.

وقد أثبتنا قبل قليل عدم صحة هذا القول .

وكنا قد أوضحنا، في الحلقة الاولى، انّ محورية القرآن في اعتبار الروايات واسـتنباط المعارف الدينية، لدى العلماء، ثابتة بوضوح، ومصرح بها عندهم بمختلف العبارات.

ويأتي سـماحته، بعد ذلك، ليقول، انّ الميزان المعتمد لديه في تنقية الموروث، يعتمد على مضمون الحديث فحسب، إذ يصار الى عرض مضمونه إما على القرآن، أو على العقل، أو على المسـلمات التاريخية، أو على ما أثبتته العلوم الطبيعية من حقائق، أما السند فلا ينفعنا شيئا!!

فإذا كان مضمون الرواية قرآنيا (دينيا)، يتم عرضها على القرآن، فإن خالفته يُضرب بها عرض الجدار، وان لم تخالفه، فهي معتبرة!!

وإذا كان مضمون الرواية عقليا، فانها تُعرض على ما يحكم به العقل الصحيح، فان عارضته، فهي غير معتبرة، وان و افقته فهي معتبرة.

واذا كان مضمون الرواية تاريخيا، فانها تعرض على المسلمات التاريخية، فإن و افقتها فهي معتبرة، وإلا فلا.

وإذا كان مضمون الرواية يرتبط بالعلوم الطبيعية، فانها تُعرض على ما ثبت من حقائق علمية في تلك العلوم، فان و افقتها فهي معتبرة، والا فلا .

أما السند فليس له من قيمة تذكر عند سماحته، و" لا ينفعنا شيئا " !! على حد تعبيره في هذه الحلقة.

وليس هناك من كلام، مع سماحته، بشأن الروايات التي تتناول قضايا عقلية، أو أحداث تاريخية، إجمالا، أو علوم طبيعية، وإنما الكلام في الروايات ذات المضمون القرآني (الديني).

فمنهج السيد المقترح، في تنقية الموروث المرتبط بالمسائل القرآنية، يتمثل بعرض مضمون الرواية على القرآن، فإن عارض مضمونها القرآن، فهي ساقطة عن الاعتبار، وإلا فهي معتبرة، هذا من الناحية العملية، أما ما يفترضه من قرائن، يعتمد عليها لاعتبار الرواية، فهي أشبه بالوهم، وقد قال في هذا الاطار، في"مفاتيح عملية الاستنباط": ((إننا بعد أن أسقطنا مسألة المنهج السندي [يعني: منهج العلماء في اعتبار الروايات] و أننا لا نقبله بالضرورة أن يكون منهج سندي حرفي، ينفتح لنا الباب لجمع القرائن لا على مستوى الروايات الواردة عن طرقنا في كتبنا و إنما نتحول إلى مصادر الآخرين وإلى الكتب الحديثية التي وردت عن الآخرين، هذه المصادر أيضاً معينٌ جيد ومنبعٌ جيد لجمع القرائن، لا يتبادر إلى الذهن لابدَّ أن نسقطها عن الاعتبار، واطمأنوا أن منهج علمائنا القدماء أو الأقدمين أو لا أقل قبل أربعة قرون، خمسة قرون كان هذا هو المنهج، ولذا أنتم تجدون في كتبهم أنهم كانوا يستندون إلى كلمات الآخرين، ينقلون روايات ماذا؟ روايات الآخرين، مع الأسف الشديد أنه في هذا القرن أو القرنين الأخيرين لأسباب متعددة أدّى ذلك إلى انكفاء الحوزات العلمية على نفسها وعدم التواصل مع الفكر الآخر.)). / مفاتيح عملية الاستنباط ٢١٨.

فهذا هو منهج سماحة السيد الذي يبشر به، وهذه هي الأبواب التي يبني آمال تصحيح عقائد الشيعة وأحكامهم، على انفتاحها له أو انفتاحه عليها، وهذا هو أساس القرائن التي يريد لها ان تؤدي به الى ثبوت الصدور، وهو: رواياتُ الآخرين، غثّها وسمينُها طبعاً، إذ لا قيمة للسند، حسب المنهج الذي يسوّقُ له سماحته!!

وأما سائر العلماء، فيضيفون الى هذا المعيار(أي: معيار عدم مخالفة كتاب الله) معيارا آخر، إذ يشترطون سلامة سندها أيضا، فلكي تكون الرواية معتبرة عندهم، لابد وان

يكون سـندها خاليا من أي راوٍ من الرواة غير الموثوقين أو المجهولين، وأن تكون غير مخالفة للقرآن من حيث المضـمون، فإنْ فقدَتْ أحدَ الأمرين، لم تكن محل اعتبار عندهم، فهم ينظرون الى الرواية من زاويتين؛ إحداهما: الدلالة (المضـمون)، والاخرى: السند، وأما سماحة السيد فينظر اليها من حيث الدلالة فقط.

نعم، هناك من القرائن التي يمكن لسـماحته ان يلاحظها في هذا المجال، غير انّها لا ترتقي الى مسـتوى عامل العرض على القرآن، كما ان لسـائر العلماء من العوامل الاخرى التي لا ترتقي الى مستوى العاملين المعتمدين عندهم.

ومن هنا يتضـح ان منهج العلماء أكثر فاعلية وقدرة، على تنقية الموروث الروائي من الإسـرائيليات وغيرها، من منهج سماحة السيد المقترح، لأن منهجهم يعتمد على معيار إضافي، وهو سلامة السند.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان ما لا يخالف القرآن من الروايات ضعيفة السند، ربما يُقبلُ مضمونُها، من قبل سائر العلماء، ما لم يكن هناك ما يمنع من ذلك، من فقه أو عقيدة أو حكم عقلي، مثلا .

وعلى ضوء منهج سماحة السيد في اعتبار الرواية، نود أن نتساءل عن موقفه في هذه الحالات:

١- ألم يكن اعتناء كل المحدثين (سنة و شيعة)، بالسند، في الحفظ والتصنيف، يدل على ضرورته، فضلا عن أهميته ونفعه، لدى كل العلماء؟

وما الذي سيكون عليه موقف سماحة السيد فيما لو انّ كل المحدثين كانوا يرون ان السـند "لا ينفعنا شـيئا"، فنقلوا لنا مرويّاتهم كلها بلا اسـناد، وأصـبح كل الموروث الروائي الموجود بين يدي سماحته اليوم، بلا سند أصلا ؟، فما الذي سيفعله سماحته ــ إذن ــ في مثل هذا الموروث، وفيه ما فيه من الموضوعات والإسرائيليات والمكذوبات والمدسوسات وغيرها؟!!

ومن هنا، فانا أقترح على سـماحة السـيد، ان يكفَّ عن الحديث عن منهج العلماء، ولْيكرّسْ جهوده وأوقاته في تطبيق منهجه تطبيقا عمليا، فيكلّفَ طلبته وبعض مريديه

و مؤيدي طريقته، ان ينقلوا له كل رو ايات الموروث الإسلامي (شيعيّهِ وسنيّهِ، صحيحِهِ وسقيمِهِ)، في كتبٍ خاصةٍ به، دون أسانيد .. نعم، دون أسانيد !!، ثم يتفضل علينا بتنقيته وباستنباط مختلف المعارف الدينية منه، فهذا هو التطبيق العملي والموضوعي لمنهجه المفترض، ويستحق منه كل الجهد والوقت، فلا يضيعهما في غير ذلك، وهذا هو الاسلوب الأمثل الذي يحقق له تطبيقا أميناً وموضوعيا لمنهجه، ويجعله قادرا على التخلص من الأسانيد فعلا، ومن تأثيراتها النفسية واللاشعورية، حين التنقية والاستنباط، لتنعم الامة، بثمار حركته "التصحيحية" هذه، من خلال ما يخرج به إليها من حصيلة و"دين ."

٢- لمّا كان بعض مؤلفي الكتب الحديثية عندنا، (وهو بالمكانة التي يعرفها سماحة السيد له)، يقول: انّ ما فيها من رو ايات ثابتُ الصدور، لأنّه قد أخذها من الأُصول الثابتة النقل عن الأئمّة (عليهم السلام)، ولمّا كانت تلك الكتب قد ثبتت عندنا، ووصلت الينا بالتو اتر، فلماذا لا يكون هذا كافيا، لدى سماحة السيد أيضا، للقول بانّ ما فيها ثابتُ الصدور، فقولُ اولئك العلماء الأجلّة شهادةٌ قويةٌ جدا وحقيقية، تغنيه عن قر ائن يفترضها هو افتراضا.

٣- إذا كانت الرو اية واردة في الأحكام الشرعية، من عبادات أو معاملات، وكانت ضعيفة السند، ولم تكن مخالفة للقرآن الكريم، فأوجبَتْ شيئا أو حرّمتْ شيئا، فهل ان سماحته سوف يفتي بمضمونها، مرجّحاً إياها على أصالة البراءة؟

فإن أجاب بـ"نعم"، فقد أخل بمنهجه القائم على أصالة البراءة، وعلى ان الاصل في الاشياء الإباحة، وإن أجاب بـ"لا"، فقد أخل بمنهجه المقترح الذي يروّج له، و انسجم مع سائر العلماء في منهجهم في التعاطي مع الموروث الرو ائي.

٤- ألا يكون اصرار سماحته، على ان حديثه إنما يرتبط بالسنة المحكية وليس بالسنة الو اقعية، تلاعبا بالالفاظ ؟! فهل بين أيدينا اليوم من السنة شيء غير السنة المحكية الحاوية على الكثير من السنة الو اقعية جزما؟ ولذا فإن حديث سماحته عن السنة المحكية ككل، بإسلوب معين، سوف يشمل السنة الو اقعية حتماً.

وهل ان ما يو افق القرآن في رأي سماحته، سوف يصبح من السنة الو اقعية، أو انه يبقى في دائرة السنة المحكية؟

فإن جازف بالقول الاول، فالأمر خطير، وإن ذهب الى القول الثاني، فانه سيُضطر الى العودة الى منهج العلماء، لتقسيم الموروث الى ما هو حجة، وما هو ليس بحجة، وسيكون كلامه بشأن تمييز "السنة الو اقعية" عن "السنة المحكية"، وما يرتب على ذلك من آثار، مجرد كلامٍ، بل وهْمٍ.

كما انني لا أدري ما الذي يريده سماحته، من قوله: "لا تقولوا قال فلان أو فلان، بل قولوا: قال الله، قال رسول الله، إذا ثبت أن رسول الله قال، [وقولوا] قال الصادق، إذا ثبت أن الصادق قال، لا أنّه وضع على لسان الصادق ."

فإنْ كان يعني بقوله "ثبت": "الحجية"، فلا خلاف معه، حينئذ، وسيكون الكلام معه بعد ذلك في المنهج المتبع لبيان ذلك، وأما إنْ كان يعني به: "الثبوت الو اقعي" أي:"السنة الو اقعية"، فهو مشكل، بل هو خطير، وهو ليس ببعيد من سماحته، بعد أنْ صدَمَنا بالكثير من غرائبه، خصوصا، و انه يتجنب لفظ "الحجية" في أحاديثه هذه، ويقول: "لا أقول إذا قال لي رسول الله؛ يا رسول الله ما هو دليلك؟ بل أقول هذا للذي يقول: "قال رسول الله"، فمن يقول أنه صادق؟ فنحن هنا نميز بين "السنة الو اقعية" و"السنة المحكية"، فالذي لا يفارق القرآن هي السنة الو اقعية لا السنة المحكية .".

فهل ان سماحة السيد يريد ان يقول ان ثبوت صدق الراوي ـــ الذي يتحقق لدى سماحته، كما يبدو، بعدم مخالفة الرواية للقرآن ـــ يجعل من مضمون الرواية سنة و اقعية ؟؟؟ !!!!

بل انه يقول، في "مفاتيح عملية الاستنباط": ((إنّ المنهج السندي [يعني منهج العلماء] يدور مدار أن الرواية حجة أو أن الرواية ليست بحجة، وهذا بخلاف منهج جمع القرائن [يعني منهجه] فإنه يدور مدار صدور الرواية عن المعصوم وعدم صدورها، وكم فرق بين النتيجتين، الحجية لا تلازم الصدور، كما أن عدم الحجية لا تلازم عدم الصدور، ولكنه في منهج جمع القرائن نحن لا نبحث عن الحجية

وعدمها، ماذا تنفع الحجية وعدمها؟ وإنما الذي نبحث عنه أن هذه الرواية بحسب مجموعة القرائن صادرة أو ليست صادرة؟)).⁄ مفاتيح عملية الاستنباط ⁄ ص ١٥٦.

وتعليقا على قول سماحته: "ماذا تنفع الحجية وعدمها ؟"، في هذا المقطع الاخير من كلامه، أقول: انّ براءة الذمة تدور مدار الحجية، وهي (أي: براءة الذمة) مبتغى المؤمنين، أصابوا الواقع أم لم يصيبوه، أما ادعاؤه انّ وجود القرائن يفيد إثبات الصدور، فهو مجرد كلام، بل مجازفه، فإثباته دونه خرط القتاد، كما انّ عدم وجود قرائن، لا يدل على عدم الصدور أبدا، ولا يبرر الحكم به، فهو مجازفة اخرى؟ نعم، لو قيل انّ وجود القرائن يفيد الحجية، وعدمها يفيد عدم الحجية، لكان وجيها من هذه الجهة.

٥- إذا كان سماحته يعتبر ان رجوع الإخباريين الى الروايات في فهم القرآن، يعني إقصاء القرآن عن استنباط المعارف الدينية، إقصاءاً كاملا، فلماذا لا يكون رجوعه هو الى القرآن الكريم في اعتبار السنة المحكية، إقصاءاً كاملا للسنة المحكية؟! وهذا يعني إقصاءاً كاملا للسنة الواقعية أيضا، وذلك لأن طريق الوصول الى السنة الواقعية منحصر في السنة المحكية، فنفس جواب سماحته هنا يكون جوابهم هناك.

ملخص الحلقة السابعة:

في البدء، أجاب سماحة السيد الحيدري، في هذه الحلقة، عن تساؤل البعض عن سبب طرح هذه المباحث، على الملأ العام، وليس في الحواضر العلمية المتخصصة، وقال ان السبب في ذلك هو ما نراه من محاولات المتطرفين، من السنة والشيعة، لسرقة الخطاب الاسلامي المعتدل، مع غياب الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية في النجف. وأضاف بانه قد فعل ذلك أيضا في الحواضر العلمية، وفي دروسه الخاصة.

ثم تحدث عن موقف أئمة أهل البيت (ع)، من الموروث الروائي المتداول حينذاك، فذكّر بما ورد في الحلقة السابقة، من ان العلماء يقولون بان ما لا يقل عن تسعة أعشار الموروث الروائي الرسمي، موضوع، وأشار الى بعض آفات الحديث.

ثم تحدث عن الموروث الروائي للمعارضة (الشيعة)، وتساءل: عما اذا كان الأئمة (ع) قد قبلوه، أو لم يقبلوه؟

وفي سياق الاجابة على هذا السؤال، تطرق سماحته الى حديث الثقلين، وقال: ان من أهم المعطيات المترتبة على مضمون حديث الثقلين هو أن كل خصوصية أساسية ثبتت في القرآن، لابد وأن تثبت لما هو عدل القرآن، فإذا ثبتت للقرآن: الصفة " أ "، فلابد وأن تثبت للسنة أو العترة: ألصفة " أ "، أيضا، لأنه إذا لم تتصف السنة أو العترة: بالصفة " أ "، فانها ستكون قد افترقت عن القرآن ولم تكن عدلا له، ولم يصدق كلام النبي (ص): " لن يفترقا حتى يردا علي الحوض"، ومادام ان القرآن لا يأتيه الباطل، ولا اختلاف فيه، فلا بد وان يكون ما هو عدل القرآن كذلك أيضا، فيجب ان لا يكون هناك أي اختلاف أو تكاذب في حديث السنة وحديث العترة.

وهنا تساءل سماحته، قائلا: إذا كان الأئمة لا يتناقضون ولا يختلفون، فلابد وان يكون الاختلاف بين الروايات قد وقع بسبب عوامل أخرى، مشيرا الى عدد منها .

ثم انتقل، بعد ذلك، الى الحديث عن كتاب سُـليم بن قيس، مشـيرا إشـارة سـريعة الى مدى اعتباره.

وهذا هو رابط الحلقة السابعة من حديث سماحة السيد الحيدري
http://www.youtube.com/watch?v=H8YeQBmMLeo

والذي يهمنا في هذه الحلقة، ثلاث نقاط، من حديث سماحته:
الاولى: كلام سماحته حول المرجعية ودورها في زمن الغيبة الكبرى.
الثانية: كلامه حول سبب حديثه في هذه المواضيع على الملأ العام.
الثالثة: كلامه حول كتاب سُليم.
وسنتناول هذه النقاط تباعا:

أولا: حول المرجعية ودورها في زمن الغيبة الكبرى:

ففي ثنايا حديث سماحة السيد الحيدري، عما اعتبره غياب موقف المؤسسة الدينية عما يقوم به بعض الشـيعة، من بث الكراهية أو التكفير، على ما يرى، انتقد بتهكّمٍ وشدة، المراجع في النجف الاشرف، وخاطبهم قائلا:ـ ما دمتم لا تملكون موقفا سياسيا وليس لكم موقف ديني وليس لكم موقف من الشـعائر، فما هو دوركم إذن؟ عرفوه لنا لكي لا نتوقع منكم أكثر من ذلك، فنحن نريد أن نتعرف على دور المرجعية في عصـر الغيبة الكبرى لكي لا يتوقع الناس منها غير ذلك الدور.

المناقشة:

عندما يتحدث سـماحة السـيد الحيدري، عن تعدد القراءات والاجتهادات، وهو محق طبعا في حال كونها اجتهادات فعلا، فعليه ان يتقبل قراءة المراجع للفكر وللفقه

وللو اقع، ويتعاطى معه بكل احترام باعتباره اجتهادا، ولذا كان عليه ان لا يتعامل معهم ومع مو اقفهم بسخرية واستهجان، فإذا كان موقف سماحته هذا مقبولا وممدوحا بمقاييس العامة، ويستهويهم كثيرا أو قليلا، فانه بالمقاييس الشرعية والعلمية، ليس كذلك.

ومن هنا، كان عليه ان يحترم اجتهاداتهم وقراءاتهم المختلفة، سواء في تحديد دورهم، أم في تشخيصهم للو اقع.

ومن الواضح، ان سماحة السيد يحاول ان يشير من خلال هذه النقطة، الى نظرية ولاية الفقيه، ليقول ان من لا يقول بها، لا شأن له بقضايا الامة؛ كبيرها وصغيرها.. فكما انه لا شأن له بالقضايا السياسية، فانه لا شأن له بالشعائر أيضا!!

أما حديث سماحته، عن عدم وجود موقف للمرجعية، في الدين!!!، والسياسة، والشعائر، فإن كان يعني على مستوى الرأي، فلا أراه أصاب، وإن كان يعني على مستوى الفعل والتنفيذ، فهو مرهون بالسلطة التنفيذية بما فيها من تشكيلات وأجهزة وآليات .

أما الحديث عن ولاية الامة، وثبوتها للفقيه بصفته فقيها، فهي مسألة اجتهادية، قد تثبت لدى فقيه، ولا تثبت لدى آخر، دون ان يكون رأي أي واحد من الفريقين، هو الصحيح والآخر هو الخطأ، فكلا الموقفين مبرئ للذمة، لكل من المجتهد ومقلديه، ما دام كل موقف منهما، قد استُنبط إستنادا الى آليات الاستنباط المعروفة.

ولا بد لي هنا من تحديد النقطة المحورية في خلاف العلماء حول نظرية ولاية الفقيه، لكي لا نتيه في متاهات العواطف والمزاجات، فالمسألة علمية صرفة، ولكل فريق أدلته الشرعية التي يراها تامة، ولذا لا يجوز التعاطي معها بروح اخرى، فبعد الانتهاء من ضرورة وجود نظام وولاية (أو:سلطة)، و اتفاق الجميع على ذلك، يتمحور حديث العلماء حول صاحب هذه الولاية، وهل ان الولاية يجب ان تنحصر في الفقهاء فقط، أم انها يمكن ان تكون لغيرهم أيضا؟

فالذي يقول بولاية الفقيه منهم، لا يرى لغير الفقيه أي ولاية، مهما أُوتي من الفضل واللياقات السياسية والادارية وغيرها، وأما الذي لا يقول بولاية الفقيه منهم، فانه يرى أن الفقيه في مسألة الولاية، شأنه شأن أي واحد من أبناء الامة، والذي يحدد

استحقاقه أو عدم استحقاقه للولاية هو مدى كفاءته بما يرتبط بإدارة شؤون الامة من سياسة وادرة وغيرهما، فإن اجتمعت الكفاءة والفقاهة في رجل فهو خير على خير، وإن وجدت الكفاءة في غير الفقيه، فهو أحق بالولاية، ولا يحول عدم الفقاهة بينه وبين هذا الموقع، بشرط ان تكون كل أعماله وموا اقفه منضبطة بالضوابط الشرعية، تقليدا .

فلا يظنّ أحدٌ انّ العلماء الذين لا يقولون بولاية الفقيه، لا يريدون تحكيم الاسلام، ولا يسعون اليه، وانهم يرفضون التصدي للشأن السياسي، وينادون بالفصل بين الدين والسياسة، وانهم من انصار مقولة "ما لله لله، وما لقيصر لقيصر"، فهم برءاء من كل هذا، ولا يختلفون في شيء مع القائلين بولاية الفقيه، الا في عدم حصر الولاية بالفقيه، وارتباطها بالكفاءة، لتشمل الفقيه وغير الفقيه، وليس لقيصر، أو لغير قيصر، من شيء .في عقيدتهم .ليكون له.

ولا بد من الاشارة أيضا، الى ان عدم القول بولاية الفقيه، لا يعني إلغاء الشأن السياسي أو شأن إدارة الامة، عن حسابات الفقيه تماما، فبالاضافة الى تصديه لما يعرف بالامور الحسبية، فإن للفقيه، في هذا المجال، دورين:

الاول: تحديد الموقف الشرعي من الحكم والحاكمين، بصفته مرجعاً.

والثاني: التوجيه والتسديد والعمل على التغيير نحو الافضل، بصفته مواطناً.

وعلى كل حال، فسواء كان الفقيه من القائلين بولاية الفقيه أم لم يكن، فإن له قراءته للوا قع وتقويمه للظروف، وعلى ضوء ذلك يرسم ستراتيجية تحركاته، فليس كل من يقول بولاية الفقيه يكون ناشطا في كل الأحوال والظروف، وليس كل من لا يقول بولاية الفقيه لا يتحرك في كل الاحوال والظروف، ولنا في نبينا الأكرم (ص) و أئمة أهل البيت(ع) اسوة، فعلى الرغم من ثبوت ولايتهم المطلقة، فان تحركاتهم (السياسية)، كانت محكومة بالظروف .

ثانيا: حول سبب الحديث عن هذه المواضيع، وطرحها على الملأ العام:

وحول سبب حديثه عن هذه المواضيع، قال سماحته، رأيت أن الخطاب "السني" المتشنج الذي يقوم على التكفيروالإقصاء والكراهية، يحاول ان يسرق الخطاب السني المعتدل الذي عهدناه من مدرسة الأزهروما يناظر الأزهر، وتحول إلى خطاب يدعو إلى القتل والذبح، هذا أولا، وأما ثانيا، ففي قبال هذه الظاهرة والحالة، التي لها مناشئ أموية، ظهررد فعل من بعض المنتسبين إلى الو اقع الشيعي، وبدلا من أن يعالجوا هذه الظاهرة بالحكمة والموعظة الحسنة، بدأوا يغذونها، فأوجدوا قنوات وفضائيات ومنابروخطباء أيضا تقوم على نفس المنطق، منطق الكراهية والتكفيروالإقصاء واللعن والشتم والاحتقار.

وقد بدأت الخطورة عندما أخذ هذا الخطاب "الشيعي" المتشنج يغذي العقل الشيعي العام، وحاول أصحابه أن يسوّقوه كأنّه هو الخطاب الشيعي الرسمي، كما فعل الخطاب الأول السني ذلك، إذ حاولوا أن يسوّقوا خطابهم على أنه رأي أهل السنة.

وهنا تأتي النقطة الثالثة، وهي غياب الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية في النجف، وهنا تكمن الخطورة، فلو ان المؤسسة الدينية متمثلة برموزها ومرجعياتها كانت قد اتخذت موقفا رسميا وبينت اصول الخطاب الشيعي وقواعده ورؤيته ومنهجه، لما كنت أرى أي خطريهدد العقل الشيعي العام، ولكنْ في ظل غياب الموقف الرسمي من المؤسسة الدينية في النجف الاشرف، وبقطع النظرعن سبب ذلك، فان هذا الخطاب المتشنج التكفيري بدأ، كما أتصور، ينفذ إلى العقل الشيعي العام، وهنا تكمن الخطورة .

وأضاف سماحته، وفي ضمن هذه المعطيات ألتي أشرتُ إليها، وجدتُ من الضروري أن أقول كلمتي، ولو للتاريخ، فأردت أن أقف عند تلك الرو ايات والنصوص الرو ائية التي يستند إليها هذا الخطاب التشنجي والفتنوي والتكفيري القائم على الكراهية، لأرى هل أن هذه الرو ايات مقبولة من قبل الأئمة أو أنها مرفوضة؟

وحول سبب طرح هذه المواضيع على الملأ العام، وعدم طرحها، في الحواضر العلمية، قال سماحته: قد فعلت ذلك في الحواضر العلمية وفي دروسي الخاصة، ولكن لما كان خطاب التشنج والفتنة يصل الى الملأ العام، لابد أن يكون العلاج على الملأ العام أيضا، ولكن بمنهج علمي، لنرى هل ان هذه الروايات التي يستند إليه هؤلاء في خطابهم التشنجي، هو خطاب يرتضيه القرآن أو لا يرتضيه؟ وهل يرتضيه النبي و أئمة أهل البيت أو لا؟

ومن هنا وجدت أنّ مسؤوليتي الشرعية والتاريخية، تدفعني الى أنْ أرجع إلى مناشئ هذا التطرف، وعندما راجعتُ وجدتُ أنّ منشأه هو إسلام الحديث، ولكن إسلام أي حديث؟!، انه إسلام الحديث الأموي، وليس إسلام الحديث النبوي المحمدي الأصيل، ولذا فانني أقولها صريحة؛ ان كثيرا من إسلام الحديث هذا هو إسلام حديث أموي، ومن هنا أقول لابد من عزل إسلام الحديث الأموي، والعمل على تنقية إسلام الحديث النبوي منه، وعند التحقيق سنجد أنه ما من تطرف وما من إقصاء وتكفير وبغض وكراهية إلا ومنشأه أعداء الإسلام والمسلمين (السنة والشيعة معا).

المناقشة:

كان على سماحة السيد ان يكون أكثر حذرا واحتياطا، في اخراج من ينتهج نهج اللعن مثلا، عن الواقع الشيعي، فيُحْجِم عن وصفهم بـ"المنتسبين الى الواقع الشيعي"، وإلا فسيضع نفسه في نفس خانتهم، وسيصبح على نفس منهجهم في الاقصاء والتكفير، فإن كان يزعم بان له حجة في ذلك، فانهم يزعمون أيضا ان لهم أدلة وحججا .

فمع قبولنا لمبرر سماحته، في طرح هذه المواضيع، على الملأ العام، فاننا لا نستطيع ان نفهم، اسلوبه الحاد وتهكمه المستمر، بآراء غيره من فطاحل العلماء، كما اننا لا نستطيع ان نفهم طرحه للموضوع بالشكل الذي طرحه فيه، فقد أضاع سماحته وقته ووقت متابعيه، في ما لا جدوى فيه، فكل ما وصل اليه سماحته من هذه الحلقات، هو ان في موروثنا موضوعات واسرائيليات، ولا بد من وضع معايير علمية في تنقيته، ولكن

مثل هذه النتيجة ليســت بجديدة، ولا يحتاج إثباتها الى ما بذله ســماحته من جهد و أنفق عليها من وقت، ولذا فالســؤال الكبير هنا، هو: لماذا أتعب ســماحته نفســه، وأجهد متابعيه، في ما لا ينفع في تحقيق وخدمة ما ذكره من هدف، فهل هناك من هدف أعمق وأخفى؟

نعم، فالجميع يعرفون ان في تراثنا اســرائيليات، ولذا فلو ان ســماحة السيد، انطلق من هذه المعلومة العامة والبســيطة والواضــحة، وســلط عليها شــعاعا بســيطا من الضــوء كمقدمة لموضــوعه، ثم جاءنا بالروايات التي يســتند عليها بعض الشــيعة، في اللعن والتكفيروبث الكراهية، كما يقول، و أثبت بانها من الاسرائيليات أو الموضوعات أو "الامويات"، وانها مما تســرب الى الموروث الروائي الشــيعي، بســبب منهج العلماء الســائد في التعاطي مع الموروث الروائي، لكان قد وصــل الى هدفه الذي ذكره، بأيســر طريق، ولكان قد حقق مبتغاه الذي ادعاه، بأبســط اســلوب ودون أي عناء، وقد كان مجموع أوقات حلقات برنامجه كافيا لاســتعراض ما يكفي من الأمثلة لإثبات ما أراد إثباته، لو كان قادرا على ذلك.

فلماذا عدل ســماحته، عن هذا الطريق القصــير والمباشــر والمنتج، ليختار طريقا طويلا وملتويا وعقيما؟

بل حتى ان ما جاء به ســماحته من أمثلة، إثباتا لضــعف المنهج الســائد في حماية الموروث الشــيعي من الاختراق، لم يكن صــالحا لإثبات مدعاه هذا، ولم يكن يصــب في خدمة هدفه المعلن، فعلى الرغم من ان امثلته تلك لم تكن ذات شــأن في إثبات عدم فاعلية منهج العلماء في صــيانة الموروث الروائي من الاختراق، فانها أيضــا لم تكن في سياق هدفه الذي أعلن عنه في هذه الحلقة، فما علاقة رواية نزلت في سبب نزول آية، بمنهج التكفيروبث الكراهية، (وقد ناقشــنا صــلاحية ذكره لها كمثال في الحلقة الخامسة)، وما علاقة زواج ابناء نبي الله آدم عليه السلام، من أخواتهم، أو من الملائكة أو من الجن، أو غير ذلك، بمنهج التكفير والكراهية، إضــافة الى انها لا تنفع أبدا في إبطال منهج العلماء في اعتبار الروايات (وســتأتي مناقشــتنا له بشــأنها في الحلقة التاسعة، إن شاء الله تعالى).

والذي يمكن ان يخرج به المتابع من انطباع، هو ان سماحة السيد قد قدم أقوى ما لديه من أمثلة، ولو كان لديه ما هو أقوى منها وأدل، لما تردد في الاتيان به، والاسراع بذكره، لأنه بصدد تفنيد منهج قد أصّله فطاحل العلماء، وكرّسه في الواقع العلمي أجيال الفقهاء، والمنهج الراسخ لا يتزعزع بمثال هزيل، ولا يهتز بصراخ أو عويل، فلا يتسرب اليه الشك بمجرد التشكيك، ولا تتغير القناعة به بمجرد التوهين، فهو يحتاج الى امثلة محكمة صادمة، ويهفو الى حجج متقنة حاسمة، فمع عدمها لا طمع في التشكيك به، فضلا عن القناعة ببطلانه، ولذا فان عدم ايراد مثل هذه الامثلة والحجج دليل على عدم وجودها لدى سماحته، وأما الشحن العاطفي، ووصفه بعض الامور بانها "اموية" أو غير ذلك، من أجل التنفير منها، فلن ينفع سماحته في شيء .

ولو أتى سماحته بالحجة المقنعة، والأدلة القاطعة، لأصاب الأهداف الثلاثة التي ابتغاها، وهي: إثبات ان ما يعتمد عليه التكفيريون، حسب وصفه، من روايات انما هو من الاسرائيليات أو الموضوعات، و إثبات عدم فاعلية منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الروائي، وتطهيره من دنس الاسرائيليات والموضوعات، و إثبات صلاحية منهجه المدعى في التعاطي مع الموروث الروائي، وفاعليته في تنقية الموروث .

وحيث انه لم يفعل، فهو عاجز إذن، وبذلك يكون قد أخفق في الخروج من عهدة ما أسماه بالمسؤولية الشرعية و التاريخية .

ثالثا: حول كتاب سليم بن قيس:

وفي سياق حديث سماحته، عن عوامل اختلاف الحديث المروي عن الرسول (ص)، أو عن الأئمة (ع)، نقل عن الكافي رواية، عن أمير المؤمنين (ع)، تنسب ذلك الاختلاف الى اختلاف الرواة في النقل، وتصنفهم الى اربعة أصناف، ولكون الرواية جاءت عن سُليم بن قيس عن أمير المؤمنين (ع)، انتقل سماحته الى الحديث حول كتاب سليم بن قيس.

وقال: أقول الخطيب المنبري الذي يريد أن ينقل هذه الروايات من هذا الكتاب، لابد أن يتثبت إما أن يقول كتاب سليم صحيح السند ويمكن الاعتماد عليه فليقم دليله،

وإما أن لا يثبت ويعتمد كلام الشيخ المفيد، الذي يقول أنه فيه كذب وتدليس وفاسد وينبغي للمتدين أن لا يعتمد عليه، وحينئذ لا تسقط هذه الرواية فقط، بل ان كل الروايات التي نقلها الكليني والصدوق والطوسي وغيرهم، تكون مشكوكة، ومن هنا تعرفون ماذا فعل بنا إسلام الحديث؟

وهكذا ربط سماحته، بين هذه الرواية وبين كتاب سليم، وربط صحتها بصحته، فقال: إن كان كتاب سليم معتبرا فهذا الحديث معتبروإن لم يكن معتبرا فهذه الرواية محل تأمل.

وفي جواب له على سؤال أحد المتصلين، قال سماحته:" ليس من حقّ الخطباء وأهل المنبروأصحاب القنوات الفضائية أن يتكلموا ويقرؤوا الرواية من الكتب لأن هذا خارج عن اختصاصهم.".

المناقشة:

لابد من التنبيه أولا، بان سماحة السيد اعتبران الرواية التي قرأها من الكافي، والمروية عن سليم بن قيس، (وكذا كل ما رواه الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي وغيرهما عن سليم)، منقولة عن كتاب سليم، وربط بين صحتها وصحة الكتاب، فقال:" إن كان كتاب سليم معتبرا فالحديث معتبر، وإن لم يكن معتبرا فهذه الرواية محل تأمل"، غير ان هذا وهمٌ من سماحته، وذلك لأنه ليس كل ما روي عن سليم كان منقولا ومأخوذا من كتابه، فلسليم أحاديث رويت عنه من غيركتابه، وإن كانت مطابقة لما في كتابه، ولتكن هذه الرواية منها، فقد قال الإمام الخوئي (قده): في معجمه / ج٩ ص٢٣٦:" ودعوى أن ما في الكافي، رواية عن كتاب سليم أيضا، دعوى بلا بيّنة وتخرّص على الغيب، بل الظاهر أن لسليم أحاديث من غيركتابه.".

وكما أخطأ سماحة السيد في اعتقاده بان كل ما روي عن سليم في سائر المصادر، منقول عن كتابه، فانه أخطأ أيضا عندما حاول ان يلغي كل ما في كتاب سليم،

(وبالتالي كل ما روي عنه)، بناءا على رأي الشـيخ المفيد، فالشـيخ المفيد لم يقل ذلك، وقد صرح ان كتاب سليم فيه ما هو صحيح وما هو فاسد، فقال: "فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لرواته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد ".

فالشـيخ المفيد يقول على المتدين ان يجتنب العمل بكل ما فيه، فلا يعمل بكل ما فيه، وانما يعمل ببعض ما فيه، لأن فيه ما هو صحيح وما هو فاسد، ولا بد ان يكون العمل بذلك البعض الصحيح بعد تمييزه عن الفاسد.

ولكن الذي يبدو لي ان سـماحة السـيد فهم من قوله "ان يجتنب العمل بكل ما فيه": "ان يجتنب كل مافيه من روايات، فلا يعمل بأي شيء منها"، وهو غير صحيح.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإذا كان الشيخ المفيد يردّ بعض روايات الكتاب، فان هناك من يقبله كله، فتقديم قول الشـيخ المفيد على غيره، ليس أرجح من تقديم قول الآخرين على قوله، علما بان هناك من يشكك بنسبة كتاب تصحيح الاعتقاد الى الشيخ المفيد، فيرد على سـماحة السـيد ما يرد على المعتمدين على كتاب سـليم، فيقال له عليك ان تثبت نسبة كتاب تصحيح الاعتقاد الى الشيخ المفيد قبل ان تستند اليه في شيء .

ثم ان سـماحة السـيد تعرض لمدى اعتبار كتاب سـليم وصحته، تفصيلا، في الحلقة التاسـعة من أحاديثه، ولذا فاننا سـوف نتناول هذه النقطة هناك بتفصيل أكثر، إن شاء الله تعالى.

أما عن توجيه كلامه الى الخطباء واصحاب المنابر، فهو خروج عن الموضـوع، لأن الموضوع يدور حول منهج الفقهاء والمراجع في التعاطي مع الموروث الروائي، فما علاقة المنبريين بذلك؟

ولذا فانني لا أرى ما يدعو سـماحته الى الاكثار من خطابهم في أحايثه، الا إذا كان يريد ان يطعن بمنهج العلماء من خلال ذلك، فيوحي للمتلقي، بان ما يفعله الخطباء والمنبريون وأصحاب المواكب، وغيرهم من غير المجتهدين، هو بعض ثمار وتطبيقات

ونتائج منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الروائي، وأن منهجه المقترح ســـوف يقطع دابر هذه الظاهرة!!!

وهو كلام مؤثر جدا على عموم الناس وعواطفهم، ولكنه دون أي وزن علمي!!! فهل ان هذا أحد أهداف حديث سماحته؟!

ملخص الحلقة الثامنة

ذكر سماحة السيد الحيدري، بانه سيجيب في هذه الحلقة والحلقة القادمة على ثلاثة أسئلة:

الاول: هل ان الاسرائيليات انتقلت الى الموروث الروائي الشيعي، وخصوصا عند المفسرين والمؤرخين؟

الثاني: هل ان كتاب سليم بن قيس معتبر، أو غير معتبر؟

الثالث: هل انّ هناك ما يثبت ظلامات الزهراء عليها السلام، وتفاصيل ما جرى عليها، من غير كتاب سليم؟

وهنا، لابد من الاشارة، الى ان سماحته، لم يتطرق الى الإجابة على السؤال الثالث، الخاص بظلامات الزهراء عليها السلام، لا في الحلقة القادمة، ولا في غيرها من الحلقات المتبقية من هذه السلسلة من أحاديثه، كما وعد.

وفي إطار إجابته على السؤال الاول، والتدليل على اختراق الاسرائيليات للموروث الروائي الشيعي، نقل سماحته رواية من تفسير الطبري، رواها عن بعض أهل العلم بالكتاب الاول (التوراة)، في كيفية بدء النسل من نبي الله آدم (ع) ، وتكاثر البشرية، إذ تذكر الرواية بان الناس قد تكاثروا بزواج أبناء آدم وحواء من أخواتهم، إذ كانت حواء تلد في كل بطن توأمين؛ ذكرا و انثى، فيتزوج الذكر منهما اخته التي هي توأم أخيه من بطن آخر .

وقال سماحته ان نفس هذه الرواية، نقلها الشيخ الطوسي الى تفسيره "التبيان"، لتنتقل منه الى تفسير "مجمع البيان" للشيخ الطبرسي، على انها عن الامام الباقر عليه السلام، وليست عن "بعض أهل العلم بالكتاب الاول"، ثم لتنقل من "مجمع البيان"

الى مصادر اخرى، كتفسير الفيض الكاشاني، وتفسير الحويزي، وغيرهما، على انها مما روي عن الامام الباقر عليه السلام.

ثم نقل سماحته من كتاب تفسير العياشي، وعلل الشرائع للشيخ الصدوق، نموذجا آخر من الروايات، ينكر ان يكون النسل البشري قد تولد من زاوج الاخوة والاخوات مع بعضهم، ويستهجن ذلك أشد استهجان.

ثم تطرق سماحته الى كيفية حل هذا التعارض بين هاتين الطائفتين من الروايات، وذكر ان هناك ثلاثة أجوبة:

الأول: ان يكون الحل، على أساس السند، فتقبل الصحيحة دون الاخرى، وقال ان هذا الاسلوب غير ناجع، لأن الوضّاعين قد وضعوا لرواياتهم أسانيد معتبرة، مستدلا على ذلك ببعض الروايات التي تناولت هذا الموضوع.

ولم يبين سماحته الحلين الآخرين هنا، ولكنه أشار اليهما في الحلقة التاسعة، وهما : التقية، والعرض على القرآن.

وهذا هو رابط الحلقة الثامنة من حديث سماحة السيد الحيدري

http://www.youtube.com/watch?v=Z7DTKnCUUQU

ولما كان سماحته قد قصر حديثه في هذه الحلقة، على ذكر مثال على اختراق الاسرائيليات للموروث الروائي الشيعي، فان مناقشتنا له ستكون في هذه النقطة تحديدا.

حول اختراق الاسرائيليات للموروث الروائي الشيعي

فقد قرأ سماحته رواية رواها الطبري في تفسيره، عن بعض أهل العلم بالكتاب الاول (التوراة)، تناولت موضوع تكاثر البشرية، وبدء النسل من آدم (ع) وحواء، وانه قد حصل من تزاوج الاخوة والاخوات، ثم قال سماحته ان رواية الطبري هذه نفسها نقلها

الشـيخ الطوسـي في تفسـيره (التبيان)، لتصـبح في تفسـير الشـيخ الطبرسـي (مجمع البيان)، على انها مما روي عن الامام الباقر عليه السـلام وليس عن اولئك النفر من أهل الكتاب، ثم انتقلت هذه الرواية من تفسير مجمع البيان، الى كتب وتفاسير اخرى، على انها مما روي عن الامام الباقر عليه السلام، وبذلك تكون هذه الرواية الإسرائيلية قد اخترقت الموروث الروائي الشيعي .

وهذا هو نص الرواية:

تفسير الطبري / (١٠/ ٢٠٥): ((حدثنا ابن حميد قال، حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن بعض أهل العلم بالكتاب الأوَّل: أن آدم أمر ابنه قابيل أن يُنكِح أختَه تُؤْمَهُ هابيل، وأمر هابيل أن ينكح أخته تُؤْمَه قابيل، فسـلم لذلك هابيل ورضـي، و أبى قابيل ذلك وكره، تكرمًا عن أخت هابيل، ورغب بأخته عن هابيل، وقال: نحنَ وِلادة الجنة، وهما من ولادة الأرض، و أنا أحق بأختي! = ويقول بعض أهل العلم بالكتاب الأول: كانت أخت قابيل من أحسـن الناس، فضـن بها عن أخيه وأرادها لنفسـه. فالله أعلم أيّ ذلك كان= فقال له أبوه: يا بني إنها لا تحلُّ لك! فأبى قابيل أن يقبل ذلك من قول أبيه، فقال له أبوه: يا بني فقرّب قربانًا، ويقرّب أخوك هابيل قربانًا، فأيُّكما قَبِل الله قربَانه فهو أحق بها. وكان قابيل على بَذْر الأرض، وكان هابيل على رِعاية الماشـية، فقرب قابيل قمحًا وقرّب هابيل أبْكارًا من أبكار غنمه= وبعضهم يقول: قرب بقرة= فأرسل الله جل وعز نارًا بيضاء فأكلت قربان هابيل، وتركت قربان قابيل، وبذلك كان يُقْبَل القُربان إذا قبله.)).

المناقشة:

ان ما جاء به سـماحة السـيد في هذه الحلقة، لا ينفع سـماحته في شـيء مما أراد أنْ يثبته، إذ تردُ عليه عدة ملاحظات:

الملاحظة الاولى: ان ما افترضه سماحة السيد، من ان الشيخ الطوسي قد نقل نفس رواية الطبري هذه في تفسيره، ليس صحيحا، فلو راجعنا رواية الشيخ الطوسي لرأيناها تختلف تماما، في مفرداتها وبعض تفاصيلها، عن رواية الطبري هذه.

فرواية الشيخ الطوسي في التبيان ج٣ ص٤٩٣، هي: ((وقال أكثر المفسرين ورواه أبو جعفر وغيره من المفسرين: أنه ولد لكل واحد من قابيل وهابيل أخت توأم له فأمر آدم كل واحد بتزويج أخت الآخر. وكانت أخت قابيل أحسن من الأخرى، فأرادها ، وحسد أخاه عليها ، فقال آدم قربا قربانا، فأيكما قبل قربانه فهي له، وكان قابيل صاحب زرع فعمد إلى أخبث طعام. وعمد هابيل إلى شاة سمينة ولبن وزبد، فصعدا به الجبل فأتت النار فأكلت قربان هابيل، ولم تعرض لقربان قابيل. وكان آدم غائبا عنهما بمكة، فقال قابيل لا عشت يا هابيل في الدنيا، وقد تقبل قربانك ولم يتقبل قرباني. وتريد أن تأخذ أختي الحسناء. وآخذ أختك القبيحة، فقال له هابيل: ما حكاه الله تعالى، فشدخه بحجر فقتله، ثم حمله على عاتقه وكان يضعه على الأرض ساعة ويبكي ويعود يحمله كذلك ثلاثة أيام إلى أن رأى الغرابين.)).

فنلاحظ هنا ان رواية الشيخ الطوسي هذه، فيها بعض التفاصيل غير الموجودة في رواية الطبري السابقة، وهذا يعني بان الشيخ الطوسي لم ينقل رواية الطبري في تفسيره، كما ادعى سماحة السيد، وانما نقل مضمون عدد من الروايات الموجودة في تفسير الطبري وغيره، وربما لم تكن رواية الطبري التي يتحدث سماحة السيد عنها، واحدة منها، ومن تلك التفاصيل:

١- ان آدم عليه السلام كان في مكة.

٢- ان هابيل قرّب شاة سمينة ولبناً وسمناً

٣- ان قابيل وهابيل صعدا به الجبل

٤- ما فعله قابيل بعد أن قتل أخاه، من حمله على عاتقه وبكائه

٥- ان قابيل بقي على هذه الحال ثلاثة أيام، قبل أن يهتدي الى دفن أخيه.

فمن الملاحظ ان بعض هذه التفاصيل غير موجود في أي من روايات الطبري، التي أوردها في تفسيره، بهذا الشأن وتناولت بعض تفاصيل القصة، وهي أكثر من عشر

رو ايات، وهذا يعني بان الشيخ الطوسي كان قد اعتمد على مصادر اخرى، غير الطبري، وأخذ منها بعض ما أورده من تفاصيل في رو ايته.

فالرو اية التي يزعم سماحة السيد، ان الشيخ الطوسي قد نقلها من تفسير الطبري، وانها منقولة عن بعض أهل العلم بالكتاب الاول، لم تشترك مع رو اية الطوسي إلاّ في مضمونها العام، وهو مضمون موجود في رو ايات أُخَر، ولذا فلا يسع سماحة السيد ان يقول بان المضمون الأهم في الرو اية، وهو تزويج الاخوة باخواتهم، أخذه الشيخ الطوسي من رو اية الطبري هذه، وذلك لأن للطبري ولغير الطبري رو ايات أُخَر تتحدث عن نفس المضمون، ومنها الرو اية التالية، التي يرويها الطبري عن عدد من الصحابة، وليس عن أحد من أهل الكتاب، إذ يرويها عن ابن عباس و ابن مسعود و "ناس من أصحاب النبي (ص)"، وهي تتفق مع رو اية الشيخ الطوسي في بعض تفاصيلها أيضا، كوجود آدم (ع) في مكة .

فقال الطبري في تفسيره (١٠/ ٢٠٦): ((حدثني موسى بن هارون قال، حدثنا عمرو بن حماد قال، حدثنا أسباط، عن السدي فيما ذكر، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس= وعن مرة، عن ابن مسعود= وعن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: وكان لا يولد لآدم مولود إلا ولد معه جارية، فكان يزوّج غلام هذا البطن، جاريةَ هذا البطن الآخر، ويزوج جارية هذا البطن، غلامَ هذا البطن الآخر. حتى ولد له ابنان يقال لهما: قابيل، وهابيل. وكان قابيل صاحب زرع، هابيل صاحب ضَرْعٍ. وكان قابيل أكبرهما، وكان له أخت أحسن من أخت هابيل. وإن هابيل طلب أن ينكح أخت قابيل، فأبى عليه وقال: هي أختي، ولدت معي، وهي أحسن من أختك، و أنا أحق أن أتزوَّجها! فأمره أبوه أن يزوِّجها هابيل، فأبى. وإنهما قربا قربانًا إلى الله أيُّهما أحق بالجارية، كان آدم يومئذ قد غاب عنهما إلى مكة ينظر إليها، قال الله عز ذكره لآدم: يا آدمُ، هل تعلم أن لي بيتًا في الأرض؟ قال: اللهم لا! قال: فإن لي بيتًا بمكة فأتِه. فقال آدم للسماء:"احفظي ولدي بالأمانة"، فأبت. وقال للأرض، فأبت. وقال للجبال فأبت. وقال لقابيل، فقال: نعم، تذهب وترجع وتجدُ أهلك كما يسرُّكَ. فلما انطلق آدم، قربا قربانًا، وكان قابيل يفخَر عليه فقال: أنا أحق بها منك، هي أختي، و أنا أكبر منك، و أنا وصيُّ والدي! فلما

قرَّبا، قرب هابيل جَذَعة سمينة، وقرّب قابيل حُزمة سنبل، فوجد فيها سنبلةً عظيمة، ففركَها فأكلها. فنزلت النار فأكلت قربانَ هابيل، وتركت قربان قابيل، فغضب وقال: لأقتلنك حتى لا تنكح أختي! فقال هابيل: إنما يتقبَّل الله من المتقين.)).

ومن هنا يتضح بان ادعاء سماحة السيد، ان الشيخ الطوسي قد قام بنقل نفس الرواية التي رواها الطبري في تفسيره، عن بعض أهل العلم بالكتاب الاول، ادعاء باطل.

الملاحظة الثانية: ان تسلل هذه الرواية الى بعض الكتب الشيعية، على افتراض انها كانت من الاسرائيليات، لم يكن بسبب السند، وانما كان بسبب الخطأ، الذي وقع إما من قبل المصنف أو من قبل النسّاخ أو المحققين، أو حتى بسبب من قام بطبع الكتاب، ولهذا فان الإتيان بها كمثال، لا يصب في خدمة الهدف الذي يبتغيه سماحة السيد في حلقات حديثه هذه، وهو عدم فعالية المنهج السندي المتبع من قبل العلماء للتعاطي مع الموروث الروائي، وتنقيته، فمثل هذه الاخطاء تقع باستمرار، دون أن يكون للمنهج المتبع في اعتبار الروايات أي دور في ذلك، إذ ليس هناك أي علاقة بين القضيتين، ولذا فان علاج مثل هذه الأخطاء لا يكون من خلال مهاجمة منهج العلماء في التعاطي مع الموروث، وانما من خلال الدعوة الى بذل المزيد من الجهود في تحقيق الكتب، ولذا فإن هذا المثال، لو صح، لا يدل على أكثر من ان هناك اسرائيليات وموضوعات في الموروث الروائي الشيعي، وهذا موضع اتفاق الجميع، أما كونه صالحا للاستدلال على عدم فاعلية منهج العلماء، فلا .

بل، لما كانت الرواية بلا سند، فهي إذن ليست معتبرة عند العلماء من هذه الجهة، فلا يعتمدون عليها في علم أو عمل، ولذا فلا يكون لسندها أي أثر في "تكوين العقل الشيعي"، على حد تعبير سماحته، ولا علاقة لها أبدا بصلاحية أو عدم صلاحية منهج العلماء في التعاطي مع الموروث، فهي كالرواية التي ساقها كمثال تطبيقي لمنهجه، في الحلقة الخامسة، من حيث عدم الأهمية، وقد كان عليه أن يأتي بأمثلة قد اخترقت الموروث الروائي الشيعي وساهمت في تكوين العقل الشيعي، فقها أو اصولا، بسبب

منهج العلماء في التعاطي مع الموروث، بدلاً من أن يجهد نفسه في ما لا فائدة فيه ولا أثر، من الأمثلة، غيران الذي يبدولي هو ان سماحته لم يتمكن من العثورعلى ذلك، فلجأ الى ايراد هذه الامثلة السقيمة اضطرارا، وقد تحدثنا عن ذلك بما يكفي، في الحلقة الخامسة، والكلام هنا كالكلام هناك.

الملاحظة الثالثة: إذا كانت رواية الطبرسي هذه، قد نُسِبت الى الامام الباقر(ع)، دون سند، فان ما نقله سماحته من قرب الاسناد والإحتجاج، من روايات عن الإمام السجاد والإمام الرضا عليهما السلام، كانت مسندة، وهي بنفس المضمون، ولا عذر لسماحته في ردها، لمجرد كونها تتفق في المضمون مع رواية الطبري، خصوصا مع عدم تعارضها مع القرآن الكريم، ومع تأكيدها على ان ذلك الزواج لم يكن محرما وقتذاك، فمجرد اشتراك المضمون بين بعض الروايات المروية عن بعض أهل الكتاب، وبعض الروايات المروية عن النبي (ص)، أوعن الأئمة (ع)، أوعن الصحابة، لا يثبت أن الاصل فيها هو الروايات الموضوعة، بل انّ انفراد اهل الكتاب برواية شيء، لا يعني بالضرورة أنْ يكون ذلك الشيء موضوعا.
الملاحظة الرابعة: ان مضمون هذه الرواية لا يتنافى مع القرآن الكريم، وبالتالي فان عرضها عليه لا يكون نافعا في ردها والتخلص منها فيما لو كانت من الموضوعات أو الاسرائيليات، كما يفترض سماحته في منهجه المقترح، ولذا فان السيد الطباطبائي (قده) قال في ميزانه: ((الإزدواج في الطبقة الأولى بعد آدم وزوجته، أعني في أولادهما، إنّما وقع بين الإخوة والأخوات))، وهولم يذهب الى هذا الرأي بسبب عدم التعارض بين هذه الروايات وبين القرآن الكريم فحسب، وإنما بسبب ان القرآن يدل على ذلك !!!، وسيأتي الحديث عن ذلك في الحلقة التاسعة، إن شاء الله تعالى، حيث يتطرق سماحة السيد الحيدري الى ذلك.
وإذا كان الامر كذلك، فهل يصلح هذا المثال لإبطال منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الشيعي، وتشييد منهج جديد على أنقاضه؟؟!!

وإذا كانت هذه الرواية من الاسـرائيليات، وقد أخذ بمضـمونها العلامة الطباطبائي (قده)، وهو هو، فهل يصـلح العرض على القرآن، لتنقية الموروث من الاسـرائيليات والموضوعات، إذن؟!

بل، إذا كانت هذه الرواية من الإسرائيليات، وكان مضمونها موجودا في الموروث السني والشـيعي، فكيف يسـتطيع سـماحة السـيد أن يتخلص منها، وفق منهجه المقترح، وهو يرى انّ وجود مضـمون رواية ما في كتب العامة ومصـادرهم، (وبقطع النظر عن السـند طبعا)، يُعتبر من القرائن الأسـاسـية للحكم على الرواية الموجودة في كتبنا ومصـادرنا، بالصحة والقبول، كما ذكر ذلك في "مفاتيح عملية الاستنباط" / ٢١٨.

إنه لأمر محرج حقا، ان لا يجد سـماحة السـيد غير هذه الأمثلة الضـعيفة جدا، للترويج لحركته التصحيحية المفترضـة، وهي أمثلة تنسـفُ منهجه المقترح، قبل أن يضـع له أيَّ أساسٍ يذكر، وتدعمُ بقوة منهج العلماء الذي يسعى سماحته الى إبطاله .

حول الطائفة الاخرى من الروايات التي تناولت نفس الموضوع

أما بالنسـبة للطائفة الاخرى من الروايات التي تناولت هذا الموضـوع، فقد أشـار سماحته الى روايتين إحداهما في "تفسير العياشي"، والاخرى في "علل الشرائع."

وهذه هي رواية العياشي بأكملها:

((عن سـليمان بن خالد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السـلام جعلت فداك ان الناس يزعمون أن آدم زوج ابنته من ابنه ؟ فقال : أبو عبد الله : قد قال : الناس في ذلك ولكن يا سليمان أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لو علمت أن آدم زوج ابنته من ابنه لزوجت زينب من القاسـم وما كنت لأرغب عن دين آدم ، فقلت : جعلت فداك انهم يزعمون أن قابيل إنما قتل هابيل لأنهما تغايرا على أختهما ؟ فقال له : يا سـليمان تقول هذا ؟ أما تسـتحيي ان تروى هذا على نبي الله آدم ؟ فقلت : جعلت فداك ففيم قتل قابيل هابيل ؟ فقال : في الوصـية ثم قال لي : يا سـليمان ان الله تبارك وتعالى أوحى إلى آدم أن يدفع الوصـية واسـم الله الأعظم إلى هابيل ، وكان قابيل أكبر منه ، فبلغ ذلك

قابيل فغضب فقال : انا أولى بالكرامة والوصية فأمرهما أن يقربا قربانا بوحي من الله إليه ففعلا ، فقبل الله قربان هابيل فحسده قابيل فقتله ، فقلت : جعلت فداك فممن تناسل ولد آدم هل كانت أنثى غير حواء وهل كان ذكر غير آدم ؟ فقال : يا سليمان ان الله تبارك وتعالى رزق آدم من حواء قابيل وكان ذكر ولده من بعده هابيل، فلما أدرك قابيل ما يدرك الرجال أظهر الله له جنية وأوحى إلى آدم ان يزوجها قابيل ففعل ذلك آدم ورضى بها قابيل وقنع ، فلما أدرك هابيل ما يدرك الرجال اظهر الله له حوراء و أوحى الله إلى آدم أن يزوجها من هابيل ، ففعل ذلك فقتل هابيل والحوراء حامل، فولدت الحوراء غلاما فسماه آدم هبة الله ، فأوحى الله إلى آدم ان ادفع إليه الوصية واسم الله الأعظم ، وولدت حواء غلاما فسماه آدم شيث بن آدم ، فلما أدرك ما يدرك الرجال أهبط الله له حوراء وأوحى إلى آدم ان يزوجها من شيث ابن آدم ، ففعل فولدت الحوراء جارية فسماها آدم حورة ، فلما أدركت الجارية زوج آدم حورة بنت شيث من هبة الله بن هابيل فنسل آدم منهما فمات هبة الله بن هابيل فأوحى الله إلى آدم ان ادفع الوصية واسم الله الأعظم وما أظهرتك عليه من علم النبوة ، وما علمتك من الأسماء إلى شيث بن آدم فهذا حديثهم يا سليمان)).

ونلاحظ هنا، ان سماحة السيد لم يقرأ كل رو اية العياشي هذه، ولا بأس في عدم قراءته لها كلها، لو لم يكن ما بقي من الرو اية ذا علاقة بالموضوع، ولكنّ ما بقي منها ذو علاقة مهمة به، إذ انه يبين بان زواج قابيل كان من الجن، وهنا تكمن المشكلة لدى سماحته، فهو لا يقبل هذا، بل انه سخر منه في الحلقة التاسعة، ولذا حاول أن يفرّ من قراءة كل الرو اية، وبذلك وقع في مشكلة قبول شطرٍ من الرو اية، وردّ الشطر الآخر منها، دون تفسير علمي رصين، بل ان منهجه المقترح لا يسعفه في ردّ الشطر الآخر منها، لا بسبب مخافتها للقرآن الكريم، ولا بسبب مخالفتها للعقل الصحيح، ولا بسبب تعارضها مع حقائق العلوم الطبيعية.

ولا نرى أيّ مشكلة في قبول سماحته لرو اية العياشي، وردّه لرو اية الشيخ الطوسي والطبرسي، إذا استطاع ترجيحها عليها وعلى غيرها من رو ايات الطائفة السابقة، ترجيحا علميا، ولكنّ المشكلة تكمن في أمرين: الأول: في اعتباره رو اية الطبرسي من

الاسرائيليات، والثاني: في تفسيره لتسربها الى الموروث الشيعي، بمنهج العلماء المتبع في التعاطي مع الروايات، وهو مخطئ في كلا الامرين.

بل، ان ردّ سماحته لرواية الشيخ الطبرسي، ربما يسبب له مشكلة منهجية، فسماحته يعتبر ان ما موجود في الموروث السني، معين جيد ومنبع جيد لجمع القرائن المرجحة للروايات الواردة في الموروث الشيعي، ولذا فانّ ورود مضمون رواية الطوسي في كثير من مرويات أهل السنة، سيجعل من ردّه لها نقضا لمنهجه "العلمي"، فقد قال سماحته في مفاتيح عملية الاستنباط ٢١٨: " أننا بعد أن أسقطنا مسألة المنهج السندي [يعني: منهج العلماء في اعتبار الروايات] و أننا لا نقبله بالضرورة أن يكون منهج سندي حرفي، ينفتح لنا الباب لجمع القرائن لا على مستوى الروايات الواردة عن طرقنا في كتبنا و إنما نتحول إلى مصادر الآخرين وإلى الكتب الحديثية التي وردت عن الآخرين، هذه المصادر أيضاً معينٌ جيد ومنبعٌ جيد لجمع القرائن ."

وأما رواية علل الشرايع، فهي:

((عن زرارة قال سئل أبو عبد الله عليه السلام كيف بدؤ النسل من ذرية آدم عليه السلام فإن عندنا أناس يقولون : إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى آدم عليه السلام أن يزوج بناته من بنيه ، وان هذا الخلق كله أصله من الأخوة والأخوات . قال أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ، يقول من يقول هذا إن الله عز وجل جعل أصل صفوة خلقه وأحبائه و أنبيائه ورسله والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات من حرام ولم يكن له من القدرة ما يخلقهم من الحلال وقد أخذ ميثاقهم على الحلال والطهر الطاهر الطيب)).

والنقطة الرئيسية في هذه الرواية، هي بناء الموقف من زواج الاخوة من اخواتهم، على أساس حرمته، ولكنْ، مع قبول الروايات التي تقول ان الحرمة لم تكن قد شُرّعت وقتذاك، فان هذا السبب لا يكون مانعا من قبول الروايات التي تقول بان بدء النسل من آدم قد حصل من خلال التزاوج بين الاخوة والاخوات .

ملخص الحلقة التاسعة

تركز حديث سماحة السيد في هذه الحلقة على كتاب سُلَيْم بن قيس، وموقف العلماء منه، فبعد أن تحدث عن الأهمية العلمية للكتاب، وأطرى على صاحبه سُليم باعتباره من الثقات الأجلاء، ونقل بعض ما يقوله العلماء بحقه من مدح وتوثيق، ذكر سماحته، بان هناك أربعة مو اقف من الكتاب:

الاول: يرى ان الكتاب موضوع لا مرية فيه .
الثاني: يرى ان الكتاب صحيح لا مرية فيه .
الثالث: يقول أن لسليم كتابا، ولكن لم يصح طريق اليه، ولذا فاننا لا نملك دليلا على ان الكتاب المتداول والمنسوب الى سليم، هو كتاب سليم فعلا.
الر ابع: يقول لا شأن لنا بصحة أو عدم صحة الكتاب، و إنما بالمضمون، فاعتبار المضمون يكون بعدم تعارضه مع القرآن أو العقل أو المسلمات التاريخية، أو الحقائق العلمية، وذلك بحسب الموضوع الذي تتعرض له الرو اية، فإن لم يعارضها أخذنا به، وإن عارضها، فلا اعتبار له، سواء كان الكتاب صحيحا أو سقيما.
ثم تعرض الى ما يؤكد عليه دائما، وهو: ضرورة مرجعية القرآن، و"التخلي"، عن مرجعية السنة المحكية، في فهم المعارف الدينية، لئلا يتمسك بعضٌ بالوثاقة والصحة، ويتمسك آخرون بالوضع والضعف وما شابههما، مشيرا الى ان مَنْ يُرجَع اليه في المعارف الدينية، يجب ان يكون فقيها قر آنيا، ومؤرخا، ومتخصصا في كل ما يرتبط بموضوع الرو اية، لكي يستطيع أن يعطي ر أيا فيها.
وهناك استطرادات، سنعرض الى ما يهمنا منها في المناقشة .
وهذا هو ر ابط الحلقة التاسعة من حديث سماحة السيد كمال الحيدري .

http://www.youtube.com/watch?v=T7gRXBINkNc

وسوف يدورنقاشنا في هذه الحلقة، حول النقاط التالية:

الاولى: حول اعتباركتاب سليم بن قيس.

الثانية: حول مرجعية القرآن، دون الموروث الروائي، في استنباط المعارف الدينية.

الثالثة: حول ضـــرورة ان يكون المرجع عالما بما يرتبط بموضـــوع الرواية من علوم، فيكون فقيها قرآنيا، ومؤرخا وفيلسوفا وعارفاً ....

الرابعة: حول بعض استطرادات سماحته، وتعليقاته الغريبة

أولاً: حول اعتباركتاب سُلَيم بن قيس:

ذكرسماحته، ان موقف العلماء، من كتاب سُلَيم بن قيس، تمثلت في أربعة مواقف، وهي:

الاول: يرى ان الكتاب ليس لسُـــليم، إذ ليس لسُـــليم كتاب أصـــلا، فهوكتاب مكذوب ومختلق، وهو موضـــوع لا مرية فيه، وقد نقل ســـماحة الســـيد هذا القول عن ابن الغضائري

الثاني: يرى ان لسُـــليم كتابا، وان هذا الكتابَ المتداول هو نفس كتاب ســـليم بن قيس، وهو صـــحيح لا مرية فيه، وقد ذكرســـماحته بان الشـــيخ محمد بن ابراهيم النعماني، ممن يرى ذلك، فنقل من كتابه "الغيبة"، قوله: ((وليس بين جميع الشـيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة خلافٌ في أن كتاب ســـليم بن قيس الهلالي أصـــل من أكبركتب الأصـــول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت و أقدمها، لأن جميع ما اشـــتمل عليه هذا الأصـــل إنما هو عن رســـول الله وأمير المؤمنين عليه الســـلام والمقداد وسلمان الفارسي و أبي ذرومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله وأمير المؤمنين وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها.)).

كما ذكر سماحته بان الشيخ الحر العاملي وآخرين، يذهبون أيضا الى هذا الرأي، ويقولون بوجود طريق متواتر لديهم الى الكتاب .

الثالث: يرى ان لسليم بن قيس كتابا، ولكنْ، ليس هناك من طريق صحيح إليه، وبالتالي فليس هناك ما يثبت بان الكتاب المتداول اليوم والمنسوب الى سليم، هو نفس كتابه .

ونسب سماحته هذا القول الى الامام الخوئي (قده)، فنقل قوله: ((والصحيح أنه لا طريق لنا إلى كتاب سليم بن قيس))، وقوله: ((وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سليم بن قيس ضعيف.)) .

الرابع: يرى ان الامر لا يتعلق بسند الكتاب، ولا بكونه موضوعا أو غير موضوع، ولا في وجود أو عدم وجود طريق صحيح إليه، وانما يتعلق بمتن ومضمون الرواية التي نُقلت في كتاب سُليم، وليس للسند وصحته أو عدم صحته أي أثر أو أهمية، فإذا كانت هناك شواهد وقرائن، تؤيد صحة مضمون الرواية الواردة قبلناها، وإلاّ رمينا بها عرض الجدار. وأما الشواهد، فقد تكون قرآنية أو عقلية أو تاريخية، وذلك حسب الموضوع الذي تتعرض له الرواية.

وقد نسب سماحته هذا الرأي الى الشيخ المفيد، ناقلا قوله: ((وكتاب الله تعالى مقدم على الأحاديث والروايات، وإليه يتقاضى في صحيح الأخبار وسقيمها، فما قضى به فهو الحق دون ما سواه.))، وقوله بخصوص كتاب سليم، حيث وصف الكتاب بانه: ((غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس ، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه ، ولا يعول على جملته والتقليد لرواته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد.))

وقال سماحته بانه هو أيضا من أصحاب هذا الرأي، وقال أنا أتصور ان هذا الرأي هو الرأي السديد، وهو الذي اختاره أحد الأعلام المعاصرين وهو العلامة المحقق آية الله العظمى الشيخ محمد تقي التستري، في كتاب قاموس الرجال، ثم نقل كلام التستري، وهو: ((ثمّ الحقّ في كتابه أن أصله كان صحيحا وقد نقل عنه الأجلّة، إلّا أنّه حدث فيه

تخليط وتدليس من المعاندين فالعدو لا يألوا خبالاً، كما عرفت من المفيد لا كما قال ابن الغضائري من كون الكتاب موضوعا.)).

وقال سماحته في موضع آخر: نحن لا يهمّنا أن الكتاب من سُليم أو من غيره، بل نعتقد أن كلّ رواية رواية فيه لابدّ أن تُعرض على القرآن إذا كان موضوعها قرآنيا، أو على التاريخ إذا كان موضوعها تاريخيا، أو على القواعد العقلية، إذا كان موضوعها عقليّاً، فإن وافقت القرآن أو التاريخ أو العقل قبلناها، وإلاّ فلا نقبلها، سواء كان الكتاب صحيحا أو سقيما، إذ لا قيمة للكتاب وسنده.

المناقشة:

من الواضح ان سماحة السيد، كان ميّالاً لإثبات عدم صحة سند كتاب سليم، ليستنتج ان ما فيه من روايات كلها باطلة، حسب "المنهج السندي"، ولكنّ استنتاجه هذا غير صحيح، وذلك لأن عدم صحة سند الكتاب، عند بعض الأعلام، لا يعني بالضرورة بطلان كل رواياته عندهم، وعدم صحة كل مضامينها، وهو واضح لدى الطلبة.

وليس هناك من ثمرة مهمة للحديث مع سماحته عن اعتبار أو عدم اعتبار كتاب سليم، فمن حق السيد ان يلتزم بعدم صحة سنده، حتى ولو كان هذا الرأي شاذا وضعيفا، خصوصا وان سماحته لا يعتني بالسند، ولا يعطي له أي دور في اعتبار الروايات، والمعيار عنده هو عرض الرواية على القرآن، أو العقل، أو التاريخ، أو حقائق العلوم الطبيعية، مع ملاحظة بعض القرائن.

ولذا فان النقاش معه يجب ان ينصب على أصل منهجه المفترض، وليس على هذه المفردة أو تلك، وهذا ما قمنا به في عدة مواضع من هذه الحلقات، فأوضحنا، أكثر من مرة، ان العرض على القرآن أو العقل، هو منهج كل العلماء من أصحاب ما يسميه سماحته بـ"المنهج السندي"، فهو ليس سمةً خاصةً بما يطرحه سماحة السيد، كما يحاول سماحته أن يروّج، والفرق الاساس بين منهج العلماء، و"منهجه" المقترح، هو ان

العلماء يضيفون، الى عنصر العرض على القرآن، عنصر السند في اعتبار الرواية وقبولها، أما هو فلا يعطي للسند أي قيمة، ويضيف من القرائن: وجود مضمون الرواية في كتب العامة ومصادرهم.!!

هذا، ولكنّ الملفت ان سماحة السيد، كان يميل الى إبطال مضامين كل روايات كتاب سليم، أو أغلبها، باعتبار عدم وجود سند للكتاب أساساً، وهو لا ينسجم مع منهجه المقترح أبدا.

فلما كان قبول الرواية، عند سماحته، يدور مدار القرائن الدالة على صدورها من المعصوم، فانّ شهادة الكثير من الأعلام الأجلّة بوجود القرائن على الصدور، وانّ نَقْلَ أجلّةِ المحدّثين من الكتاب، يفترض ان تشكّل قرائن كافية لوثوق سماحته بالصدور، بل هي من أقوى القرائن و أفضلها للقول بالصدور، ولذا كان من الأقرب ان لا يميل سماحته الى صحة الكتاب فحسب، بل الى صدور ما جاء فيه، عن المعصومين (ع) .

ومن اولئك الاعلام الذين شهدوا بوجود تلك القرائن؛ الشيخ النعماني حين قال ان الكتاب ((من الأصول المعتبرة، بل من أكبرها، وأن جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم عليه السلام أو ممن لابد من تصديقه وقبول روايته.)) .

ومنهم: الحر العاملي، في الفائدة الرابعة من فوائده، من الوسائل، حيث تحدث عن الكتب التي اعتمدها في تصنيف كتابه، ومنها كتاب سليم، فقال: ((قامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيه شك ولا ريب، كوجودها بخطوط أكابر العلماء، وتكرر ذكرها في مصنفاتهم، وشهادتهم بنسبتها.))، وقال بشأن الكتاب خاصة: ((والذي وصل إلينا من نسخة الكتاب ليس فيه شئ فاسد ولا شئ مما استدل به على الوضع، ولعل الموضوع الفاسد غيره، ولذلك لم يشتهر ولم يصل إلينا.)).

بل حتى الشيخ التستري، في قاموسه / ج ٥ ص ٢٣٩ / (وفي نفس الصفحة التي قرأ منها سماحة السيد)، شهد بعدم وجود كذب محقق في كتاب سليم، إلاّ خبرا واحدا، فقال:((فالكتاب الموضوع إن اشتمل على شيء صحيح يكون في الأقلية، كما في التفسير الذي افتروه على العسكري عليه السلام، والكتاب بالعكس، بل لم نقف فيه

على كذب محقق سوى خبر الوعظ.))، غير ان سماحة السيد لم يقرأ هذا المقطع من كلام الشيخ التستري، ليوهم المتلقي، بان الشيخ التستري يذهب الى ما ذهب اليه الشيخ المفيد، بشأن الكتاب، وهو ليس كذلك.

واما ما ذكره سماحة السيد عن ابن الغضائري، بخصوص كتاب سليم، فهو غير ثابت، وذلك لعدم ثبوت كتاب ابن الغضائري أساسا، فقد قال الإمام الخوئي (قده)، في ترجمة سليم، من معجمه: ((وقد تقدم غير مرة أنه لا طريق إلى إثبات صحة نسبة الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري.))، وقد كان على سماحة السيد ان لا يذكر قول الغضائري هذا، ما دام كتابه غير ثابت، ولكنّ اندفاع سماحة السيد باتجاه إبطال كتاب سليم سندا ومضمونا، جعله يغض الطرف عن هذه النقطة الأساسيّة .

وعلى كل حال، فإذا كان كبار العلماء، وخصوصا القدماء منهم، يشهدون بوجود القرائن الكافية على صدور ما في كتاب سليم من روايات، عن المعصومين عليهم السلام، وهم قريبون من عصر الصدور ومن تلك القرائن، من ناحية .. واذا كانت مضامين تلك الروايات لا تخالف القرآن الكريم من ناحية اخرى، فلماذا نرى سماحته لم يلتزم بصدورها إذن، ونراه يميل الى ردّها، ولو من خلال السند، في الوقت الذي يؤكد فيه دائما، على ان منهجه لا يقيم للسند أي وزن أو اعتبار، ويرى ان الاعتبار كل الاعتبار للمضمون الذي لا يخالف القرآن الكريم، والذي له ما يكفي من القرائن المؤيدة له.

ثانيا: حول مرجعية القرآن

وفي اطار تأكيده على مرجعية القرآن في التعاطي مع الروايات، تطرق سماحته الى اختلاف الروايات الواردة، بخصوص كيفية تكاثر البشرية من نسل آدم (ع)، وكيفية علاج ذلك، وقد كان سماحته قد ذكر في الحلقة السابقة (الثامنة)، ان للعلماء في هذه المسألة ثلاثة حلول، وكان قد تطرق هناك الى حل واحد فقط، وهو العلاج من خلال السند، وأما الحلان الآخران فقد أشار اليهما، في سياق جوابه على سؤال أحد

المتصلين في هذه الحلقة (التاسعة)، إذ ذكر بان أحدهما يتمثل بحمل روايات زواج الاخوة والاخوات على التقية، ويتمثل الحل الآخر بالعرض على القرآن .

فقال سماحته: الحل الثاني: ذكره المجلسي، فقال روايات زواج الأخوة والأخوات محمول على التقية، والحل الثالث: هو العرض على القرآن، وهذا ما فعله السيّد الطباطبائي (قده)، حيث انتهى (قده) الى قبول نظريّة زواج الإخوة والأخوات، فقال في الجزء الرابع من الميزان ص ١٣٧:((ان الإزدواج في الطبقة الأولى بعد آدم وزوجته، أعني في أولادهما بلا واسطة، إنما وقع بين الاخوة والأخوات؛ إزدواج البنين بالبنات.)) وذلك اعتمادا على قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً } [النساء: ١]، فقال تعالى "وبثّ منهما"، ولو كان هناك جنّ أو حور عين، لكان ينبغي أن يقول "منهما ومن غيرهما"، وليس "منهما"، فقوله "منهما" يدل على عدم دخول عنصر ثالث، في عملية تكاثر النسل من آدم (ع).

المناقشة :

لم ينقل سماحة السيد الحيدري رأي السيد الطباطبائي (قده)، بوضوح كاف، وبسبب أهمية ذلك، رأيت ان أنقل شيئا مما ذكره السيد الطباطبائي (قده)، بهذا الشأن، في تفسير الآية الاولى من سورة النساء، وهي: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً } [النساء: ١]، فقال (قده) في الميزان ج٤ ص١٣٧: ((وظاهر الآية أن النسل الموجود من الانسان ينتهي إلى آدم وزوجته من غير أن يشاركهما فيه غيرهما، حيث قال: "وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساءاً" ولم يقل: "منهما ومن غيرهما"، ويتفرع عليه أمران: أحدهما أن المراد بقوله "رجالا كثيرا ونساءاً": أفراد البشر من ذريتهما بلا واسطة أو مع واسطة، فكأنه قيل "وبثكم منهما أيها الناس". وثانيهما: أن الإزدواج في الطبقة الأولى بعد آدم وزوجته، أعني في أولادهما بلا واسطة، إنما وقع بين الاخوة والأخوات، (إزدواج البنين بالبنات)، إذ

الذكوروالإناث كانا منحصـرين فيهم يومئذ، ولا ضـير فيه، فإنه حكم تشـريعي راجع إلى الله سبحانه، فله أن يبيحه يوما ويحرمه آخر.)).

وهنا أرى ان سـماحة السـيد الحيدري، قد وجّه ضـربة قاضـية الى مشـروعه، من خلال الروايـة التي جـاء بهـا كمثـال على اختراق الاســرائيليـات وغيرهـا للموروث الروائي الشـيعي، (وهي الرواية التي تتحدث عن زواج أبناء آدم من أخواتهم)، وذلك لأنه عندما يعترف بان السيد الطباطبائي (قده)، وهو الفقيه والمفسروالفيلسـوف والعارف بحق، قد خلص الى تبني الروايات القائلة بزواج الاخوة من أخواتهم، وهي الروايات التي يزعم السيد الحيدري بانها من الاسرائيليات، فهذا يعني:

١- انهيار كل الجهود التي بذلها ســماحته، من أجل اثبات ان رواية زواج الاخوة من الاخوات، هي رواية اســرائيلية، رُويت عن بعض أهل العلم بالكتاب الاول، وقد اخترقت الموروث الشـيعي وسـاهمت في تكوين العقل الشـيعي، بسـبب منهج العلماء المتبع في التعاطي مع الروايات.

٢- انهيار كل الجهود المضــنية التي بذلها، من أجل اقناع المتلقي، بانّ أهم أســباب المشـاكل المعقدة القائمة بين المسـلمين اليوم، هو "المنهج السـندي" في التعاطي مع الروايات، ولو تخلينا عن هذا المنهج، و أبدلناه بمنهج "العرض على القرآن"، فاننا سنقضي على اهم تلك الخلافات، من تكفيروغيره .

وهنا لابد من التأكيد أوّلاً على ان "العرض على القرآن" لم يختص بســماحة الســيد، و انما هو منهج كل العلماء الاصــوليين، بل الاخباريين أيضــا، بعد ان يَطمَئِنّوا الى مُراد القرآن .

ثم نسـأل، ثانيا: إذا كان العرض على القرآن، لم يحسـم الرأي في مسـألة بسـيطة، تتعلق بنسل آدم، فهل يمكن ان يحسمه في قضايا شائكة وخطيرة لا يمكن التسامح بشأنها أو بشـأن الموقف منها، كالحكم بالكفروالشـرك وهدرالدم وغيرها، مما تناولته الكثيرمن الآيات، مع ما يدورحولها من نقاش يرتبط بفهم المعنى أوّلاً وبالناسـخ والمنســوخ ثانيا، وبالمصاديق ثالثا .

وإذا ما تذكّرنا، كلام سماحة السيد عن السبب الذي دفعه الى الحديث عن هذه المواضيع، حيث ذكربان السبب هو ما وجده من "اختطاف" المتطرفين (التكفيريين) للرأي والموقف الأزهري السني المعتدل، وللرأي والموقف المعروف للحوزات العلمية الشيعية، الر افض لهذا النهج، يمكننا ان ندرك مدى الفشل الذي انتهى اليه سماحته، بعد ان ثبت للمتلقي بان العرض على القرآن، سوف لا ينهي الاجتهادات المتعددة والقراءات المختلفة للمسألة، ولذا فان سماحته اضطر الى القول: نعم، انّ فهْمَ القرآن لا يكون باجتهاد واحد أو فهْمٍ واحد، ولكنّ المرجعية تبقى واحدة، وهي: القرآن، فلا نجد. حينئذ. من يقول ان كتاب سليم. مثلا. مكذوب وموضوع، وآخر يقول انه أصح كتاب، فالفرق بين المنهجين ـ كما يقول سماحته ـ هو أنّه إذا جعلنا المرجعية للقرآن، فلا يستطيع أحد أن يقول انه موضوع، وأمّا إذا جعلنا المرجع هو كتب الحديث فسنجد من يقول ان هذا كتاب موضوع، وآخر يقول انه أصح الكتب، ففي مثل هذه الحالة لا نصل الى نتيجة، فذاك يعتمد على كتاب موضوع و أنت تعتمد على كتاب غير موضوع. هذا هو الفارق الأساس بين إسلام الحديث وإسلام القرآن، وهو: "وحدة المرجعية ."

ويضيف سماحته: فأنا لست بصدد التقريب بين السنة والشيعة، كما يدعي، بعض العوام، و انما أتكلم في "المرجعية" لفهم المعارف الدينيّة، فهل هي صحيح البخاري أو تفسير صحيح القمّي أم هي القرآن، فأنا أقول: القرآن.. القرآن .. القرآن .. فعليكم بكتاب الله فإنّه حبل ممدود ما بينكم والسماء.

ولكنّ كلام سماحته هذا، على طوله، لا يسمن ولا يغني من جوع، إذ لا أدري ما الذي تنفعه وحدة المرجعية في الاستنباط، إذا كانت غير قادرة على توحيد (أو: تقريب) ما يستنبط منها، في قضايا يمكن تجاوزها والتسامح فيها، كقضية نسل آدم (ع)، فضلا عن القضايا الكبرى، كالتكفيروالشرك وهدر الدم، خصوصا وانها هي التي دفعت سماحة السيد الى تناول هذا الموضوع، و اقتراح "منهج" آخر، في التعاطي مع الموروث الرو ائي، كما يقول.

وحينما يقول سماحته، ان الاعتماد على الموروث الروائي لا يوصلنا الى نتيجة، لأن البعض يصفه بانه موضوع، ويصفه آخرون بانه أصح حديث، نتساءل: وهل ان الرجوع الى القرآن الكريم سوف يوصلنا الى نتيجة؟ فها نحن نرى ان سماحة السيد يختلف مع السيد الطباطبائي (قده)، في رأيه في مسألة تكاثر نسل آدم، مع ان القرآن الكريم هو المرجع لهما فيها، فقد تبنى السيد الطباطبائي (قده)، (وهو الفقيه والمفسر والفيلسوف والمتكلم والعارف بحق)، مضمون الروايات التي يزعم سماحة السيد بانها من الاسرائيليات، ولم يسعفه عرضها على القرآن على ردها، أو حتى التوقف بشأنها.

فصحيح انّ القرآن الكريم محل وفاق الجميع، ولكنْ هناك معضلتان لا يمكن تجاوزهما، أو حلهما :

الاولى: انّ القرآن الكريم حمّال ذو وجوه، ولكل من العلماء فهمه الخاص، الى الحد الذي قد يؤدي الى التناقض والقتال، فقد جاء في نهج البلاغة / باب الكتب والرسائل. ٧٧ /، بانّ الإمام علي (ع) قد أوصى عبد الله بن عباس لمّا بعثه للاحتجاج على الخوارج، قائلاً: ((لا تخاصمهم بالقرآن فان القران حمّالٌ ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكنْ حاججهم بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصا.)).

وللمثال فقط، أود انّ أنقل ما يقوله السيد الطباطبائي (قده)، بشأن اختلاف المفسرين في تفسير الآية ١٠٢ من سورة البقرة، حيث ذكر بانها تحتمل ما يقرب من مليون ومائتين وستين ألف وجه من التفسير. ففي تفسيره لقوله تعالى: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } [البقرة: ١٠٢]، قال (قده): ((قد اختلف المفسرون في تفسير الآية اختلافا عجيبا لا يكاد يوجد نظيره في آية من آيات القرآن المجيد .... وإذا ضربت بعض الأرقام التي ذكرناها من الاحتمالات في

البعض الآخر، ارتقى الاحتمالات إلى كمية عجيبة وهي ما يقرب من الف الف ومائتين وستين الف احتمال.))

ومن الغريب، ان سماحة السيد يحاول ان يتجاهل هذه النقطة المركزية، وكأنه يرى انّ اختلافات العلماء في الدلالة ليست ذات أثر كبير، أو كأنّه يرى ان الخلافات الفقهية وغيرها لدى علماء "المنهج السندي" على حد تعبيره، ترجع كلها الى السند فقط، ولذلك فهو يتصور بان تجاوز إشكالية السند، سوف تجعلنا في مأمن من الخلافات الحادة والخطيرة .

ولكنّ الامر ليس كذلك، فأصحاب المنهج السندي، قد يتفقون في اعتبار الكثير من الروايات، ولكنهم يختلفون في دلالتها، اختلافا كبيرا، كما ان المفسرين يختلفون في فهم الآيات اختلافا كبيرا، دون ان يكون للسند أي دخل في ذلك، فالمشكلة ـ إذن ـ لا تكمن في السند وحده، و انما تكمن في الدلالة أيضا، والاختلاف بسببها لا يقتصر على القضايا الثانوية، و انما يشمل القضايا الكبرى والخطيرة والمصيرية أيضا، وهي التي يسعى سماحة السيد الى علاج الاختلاف فيها، كما يقول .

والثانية: صحيح ان الكلام عن "الوضع" لم ولن يشمل القرآن الكريم، ولن يتطرق اليه مثل هذا الاحتمال أبدا، ولكنْ، ما الذي يمكن ان نفعله بالكلام عن الناسخ والمنسوخ، وهو لا يختلف من حيث النتيجة عن الكلام عن "الوضع"؟!، فهناك من يقبل دلالة آية، لأنه لا يرى بانها منسوخة، وهناك من يرفض دلالتها لأنه يرى بانها منسوخة، وهي معضلة واضحة لكل من اطلع على كتب التفسير، خصوصا في ما يرتبط بالكفر والشرك والجهاد، وهي المواضيع التي انطلق منها سماحة السيد في "مشروعه الاصلاحي أو التصحيحي"، كما يقول.

علما، بان ما يقوله سماحته، من أن عقدة الخلافات، ومشكلة المشكلات، تكمن في منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الروائي، ليس صحيحا، فالمشكلة لا تكمن في منهج العلماء هذا، و انما في ما فَهِمَهُ ساحتُه من منهجهم، وفي ما صوّرَهُ هو من موا قفهم، وقد تناولنا ذلك في حلقات سابقة .

ثالثا: حول العلوم الضرورية للمرجع:

وفي أثناء حديثه عن كتاب سليم، تناول سماحة السيد، العلوم التي يراها ضرورية للمرجع، ويرى بانه لا يمكن ان يسمى المرجع مرجعا، بل لا يمكن ان يسمى مجتهدا، ما لم يتقن كل تلك العلوم ويتخصص في كل تلك الفنون.

فقال: ان أهم ما موجود في كتاب قيس، إما قضايا عقائدية وإما قرآنية، وإما تاريخية، إذن أنت إذا تريد أن ترجع إلى مرجعك، وتسأله: هل ان هذه الرواية الموجودة في كتاب سليم صحيحة أم لا؟ فلابد له من أن يكون فقيها قرآنيا، وإلا فانه لا يستطيع أن يقول الرواية صحيحة أوليست بصحيحة، ولابد أن يكون مؤرخا يعرف المسلمات التاريخية، يعني: يعرف ما كان في صدر الإسلام كما يعرف كتاب الطهارة والنجاسة.

وقال في موضع آخر من حديثه: على أي أساس نرجع إلى الفقيه المرجع في شأن كتاب سليم، ما لم يكن مجتهدا ومحققا في التفسيروالتاريخ والعقائد، حتى يعرف أن هذه الرواية صحيحة أو مخالفة للموازين، فالشخص الذي يريد أن يتكلم في روايات سليم، لابد وان يكون مفسرا ومؤرخا ومتكلما وفيلسوفا..لابد أن يعرف المباني العقلية، وإلا كيف يقول عن شيء بانه مخالف للعقل إذا كان يُحرّم الفلسفة.

وفي سياق اجابته على سؤال أحد المتصلين، عما إذا كان المفضل بن عمروزرارة بن أعين وهشام بن الحكم و أبوذروسلمان، قد استعانوا بأشياء مثل علم الأصول والمنطق والفلسفة والعرفان لتقييم الروايات؟، قال سماحته: انهم ما كانوا يحتاجون لا علم الفقه ولا علم الأصول، ولكن للزمن حسابه الخاصّ، فكلّما ابتعدنا عن عصر صدورالروايات تعقدت عملية الاستنباط، وإلّا فان الذي كان جالسا بجنب رسول الله، لا يحتاج إلى علم الرجال، لا يحتاج علم السند، ومن كان بجانب الإمام الصادق والرضا وعلي، فلا يحتاج علم الفلسفة ولا العقائد ولا علم النحو ولا الصرف إلّا بالمقدار الذي يفهم كلامه، ولكن الآن كما أننا، في الفقه الأصغر، نحتاج إلى الفقه والأصول والرجال والسند، فاننا، في الفقه الأكبر، نحتاج إلى الكلام والفلسفة والعرفان والتفسيركأدوات لفهم العقائد .

المناقشة:

لا يكاد سماحة السيد، يفوّت فرصة، دون ان يشير الى ما يراه من علوم لابد منها للمرجع، وقد تحدث عنها في حلقات سابقة، وقد سجلنا ملاحظاتنا هناك، أما هنا فنريد ان نشير الى بعض النقاط، منها:

١- يقول سماحة السيد، اننا نحتاج الى علم الكلام والفلسفة والعرفان، كأدوات لفهم العقائد .

فإن كان يعني بهذا ضرورة معرفة القواعد العقلية أو المستقلات العقلية، في فهم العقائد، فلا خلاف في هذا، ولكنّ معرفتها لا تتطلب الخوض في الفلسفة والعرفان، فضلا عن أن تتطلب التخصص فيهما ليصبح فيلسوفا وعارفا، أما بالنسبة لعلم الكلام، فلا أظن أنّ احدا من الطلبة، لم يدرس ذلك.

٢- أما علم التفسير، فليس هناك من المراجع مَنْ يعسر عليه ذلك، فالعلوم الضرورية للمفسر، يتقنها الكثير من فضلاء الطلبة، فضلا عن المراجع، وقد ذكرنا في الحلقة الرابعة، ما ذكره الشيخ الطوسي في الجزء الاول من تفسيره / ص ٥ ، بهذا الشأن، وما دام المرجع يتقن تلك العلوم، ويمتلك القدرة العالية في التعاطي مع كتب التفسير، دون ريب، فلا إشكال إذن، فالاجتهاد ملكة، ولا يشترط في المجتهد حضور مطالب العلوم المختلفة في ذهنه حضورا دائميا، ولا أن تكون له دروس أو مؤلفات في التفسير.

وإذا أصر معاند على عدم قدرة بعض "مراجع الحلال والحرام"، على التعاطي مع التفسير، فلا يمكنه الإصرار على عدم فهمهم لآيات الأحكام، وقد أشبعوها بحثا، وحينئذ، لا مناص من الرجوع اليهم في العبادات والمعاملات على الاقل، بناءا على اشتراط الاعلمية، وثبوتها بحقهم .

٣- وكذا الامر، بالنسبة للمسائل التاريخية، فهل يظن سماحة السيد، بان المرجع عاجز عن تحقيق قضية تاريخية معينة، وقد صقل علمُ اصولِ الفقهِ عقلَه

صقلاً؟! فمن المعروف انّ تحقيق مثل هذه المسائل والخروج منها برأي، لا يعجز عنه أي باحث حقيقي، وقد يقوم به بعض طلبة سماحة السيد، فكيف بالعلماء والمراجع، وهم من أكثر الناس تمرسا في البحث والتنقيب والتدقيق، وهذا لا يستلزم ان يكون مستحضرا للمسألة التاريخية، ولا يتطلب ان تكون له دروس أو مؤلفات في التاريخ.

٤- كثيرا ما يكرر سماحة السيد قوله: مالم يكن العالم بالحلال والحرام، متكلما وفيلسوفا ومؤرخا ومفسرا أيضا، فهو ليس بمجتهد، ولا يصح تقليده.

ونتساءل هنا، اذا كان مدار التقليد على الأعلمية، وكان العالم بمسائل الحلال والحرام، أعلم من غيره في هذه المسائل، فكيف يمكن ان يقول سماحته بعدم جواز تقليده، فهل هذا الا خرق لحكم العقل؟

فمع افتراض ان العالم بمسائل الحلال والحلال كان هو الأعلم في هذه المسائل، وهناك من هو أعلم منه في مسائل التاريخ والعقيدة، مثلا، و افترضنا ــ تمشيا مع رأي سماحة السيد ــ إمكان التقليد في المسائل العقدية الفرعية، (وهو غير ممكن كما أوضحنا ذلك في الحلقة الرابعة)، فمن الواجب إذن أن يرجع الناس في كل أعمالهم وسلوكياتهم، الى الأعلم في مسائل الحلال والحرام، ويرجعوا الى غيره في الامور الاخرى، غير ان مثل هذه النتيجة لا ترضي سماحة السيد، لانها سوف تُبقي الناس مقلدين لمراجع الحلال والحرام، في مقام العمل، وتُبقي كل مواقف الناس مرتبطة بفتاواهم، وخاضعة لاجتهاداتهم، باعتبار ان دائرة الحلال والحرام تشمل كل دوائر حركة الانسان وميادين نشاطاته، وبذلك لا يكون هناك أي تأثير عملي لمراجع العقيدة أو التاريخ، على سلوك الناس، إذ لا يتمكن المرجع من التأثير على حركة الواقع والمجتمع ما لم يقلده الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، لأنها مدار الحركة والفعل !!. وسينحصر تأثير العالم بالقضايا العقدية والفلسفية والتاريخية، في دائرة العقيدة (الفكر) والثقافه، فلا يكون له دور كبير في التأثير على واقع الناس و أفعالهم، ولكنّ هذا المآل غير سائغ لدى سماحة السيد، فلا يريده ولا يرتضيه، ولذا فهو يحاول ان يلغي اجتهاد "علماء الحلال والحرام" رأسا، في "فتوى"

إقصائية واضحة !!، وهو الاسلوب الذي ينتقده سماحته بشدة ويهاجمه بعنف، دوما!!

رابعا: حول بعض استطرادات سماحة السيد، وتعليقاته الغريبة:

ففي طيات حديثه، ذكر سماحته عدة امور، سأكتفي بالتعليق على بعضها، منها:

١- قوله: أنا أتكلم مع بعض الخطباء الذين يدّعون العلم ويدّعون أنهم من أهل المعرفة، فهؤلاء عندما يتناولون المصيبة أو المصائب التي جرت في صدر الإسلام، لا يمكنهم أن يتناولوها كما وردت في كتاب سليم، ما لم يكن لها مصدر آخر، فإذا كانت تلك الحقائق التاريخية أو تلك الأحداث، لها مصادر أخرى، يقول: أنا أستند إلى المصادر الأخرى، وليس الى كتاب سليم، على الرغم من انها قد وردت فيه، وأما إذا كان الحدث قد ورد في كتاب سليم فقط، فأنا لا أستند إليه، فإذا كان الأمر كذلك، فصحيح .

ثم قال سماحته، ولذا فانني أطلب من المتلقين ومن الناس عندما يسمعون الخطيب ينقل شيئا فليسألوه من أين نقلت هذه الرواية، فإذا كان ينقلها من كتاب سليم بن قيس الهلالي، فليسألوه: هل ان مبناك هو نفس مبنى السيد الخوئي أم لا؟ فإذا قال نعم، فليقولوا له لا يحق لك أن تنقل هذه الرواية إذا كانت مختصة بكتاب سليم.

أقول: يحرص سماحة السيد، على مخاطبة خطباء المنبر وغيرهم من غير المجتهدين، على الرغم من ان أصل كلامه انما هو مع المجتهدين الذين يتعاطون مع الموروث الروائي، على أساس "المنهج السندي"، مما يوحي للسامع بان ما يفعله هؤلاء الخطباء من نقل لمختلف الروايات، ما هو الا نتيجة للمنهج السندي الخاطئ .

ولكن الامر ليس كذلك.

كما ان الطلب الذي وجهه سماحته الى من يلتزم بمبنى الامام الخوئي (قده)، بعدم الأخذ بأي شيء من كتاب سليم، طلب في غير محله، وذلك لأن عدم وجود سند صحيح

للكتاب، لا يعني عدم صحة مضامينه كلها، فحتى الشيخ المفيد يعترف بصحة الكثير من مضامينه.

٢- وقوله: ((أنا عندما أقول في موروثنا المنقول إلينا، لا في ما قاله الإمام الصادق، ما قاله الإمام الصادق على رأسي وعيني أنا معتقد أن الإمام الصادق من مصاديق الإنسان الكامل، أنا لا أعتقد لا بسهو الأئمة ولا بنومهم عن صلاة الصبح ولا بعصمتهم بعد البلوغ والإمامة بل أعتقد بعصمتهم المطلقة، يقول قائل إذن لماذا تناقش في رواياتهم؟ بيني وبين الله أنا أناقش في ما نقله إلي زرارة، أخلص تراث أهل البيت من الدخيل عليها، بتعبير العلّامة التستري، بتعبير العلّامة التستري أنقي تراث أهل البيت، أنا في نظري أن هذا الموروث إلينا فيه دخيل وموضوع ومكذوب ومختلق وضعيف ومدسوس دخل إلينا من الآخر لابدّ أن ننقيه وإذا استطعنا أن ننقي تراث أهل البيت أكثر خدمة نقدمها لمعارف أهل البيت.)).

أقول: انّ هذا الكلام بلا مضمون، وذلك لان الطريق الوحيد الى السنة الواقعية هو السنة المنقولة، وان ما ينقله زرارة وغيره، فيه من السنة الواقعية ما لا نعلمه، وليس من البعيد أن يحصل ردٌ لبعض السنة الواقعية، وقبولٌ لبعضِ ما هو ليس من السنة أصلا، فهذا هو مؤدى الاجتهاد، وهذا هو شأن الأحكام الظاهرية، ومن هنا يتضح بان السنة الواقعية، تكون مجهولة إلا ما ندر، وبالتالي فانّ الامر قد ينتهي بالباحث عن السنة الواقعية فقط الى ما انتهى بأبي حنيفة، إذ لم تصح عنده الا بضعة أحاديث !! وسيضرب بالباقي عرض الجدار، باعتباره ليس من السنة الواقعية.
نعم، لو قال سماحته بانه يريد التفريق بين ما هو حجة، وما هو ليس بحجة، فسيكون كلامه وجيهاً وصحيحاً، وسيجد الدليل على الكثير جدا من الروايات الحجة .

٣- نقل سماحة السيد رواية من تفسير السيد عبد الأعلى السبزواري (قده)، وقد كان سماحته يعلق ببعض التعلقات بين فقراتها المختلفة، ولكي يتضح الامر، فسأنقل الرواية أوّلاً، ثم أذكر بعض تعليقات سماحة السيد.

فالرواية، هي: ((عن أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر الباقر إن آدم ولد له أربعة ذكور فأهبط الله إليهم أربعاً من الحور العين، فتزوج كلّ واحد منهم فتوالدوا، ثمّ إن الله رفعهن، وزوج هؤلاء الأربعة أربعاً من الجن، فصار النسل فيهم، فما كان من حلم فمن آدم (ع)، وما كان جمال فمن قبل الحور العين وما كان من قبح أو من سوء خلق فهو من الجن))

وقد كان في تعليقات السيد الحيدري، التي بثها بين الفقرات المختلفة لهذه الرواية، الكثير من السخرية والاستهجان، ما كان ينبغي لمثله أن يفعل أقل منها، فشاهدها عند الدقيقة ٣٩ وما بعدها، من الرابط المذكور في أعلاه، لو أحببت :

- فعند تعليقه على فقرة رفع الحور وتزويجهم بالجن، قال السيد:((تبيّنَ الله قائل بتعدّد الزوجات ... الآن لماذا؟ لا أعلم، بيني وبين الله، فلا أدري لماذا أخذ الحور و أتى بالجنيات !! هذا اشلون كان ينام مع الجنية، ما أدري !!.)).

أقول: لاحظ قوله:"تَبيّنَ الله قائل بتعدد الزوجات"!!، فهل هي هفوة أو جرأة، أو هي إحدى ثمرات العرفان اليانعة؟؟!!، فكأنّ الله تعالى .في نظر السيد .أحد أصحاب الرأي، أو أحد فقهاء "المنهج السندي"، فيقول كما يقولون، ويرى كما يرون !!! تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، ونعوذ بالله تعالى من هذا الكلام.

ثم لاحظ جملته اللاحقة، فكأنّه يرى بان أفعال الله يجب أن تدور مدار علمنا وتفسيراتنا، ولأن سماحته لا يدري، لماذا رفع الله الحور وزوجهم من الجن، أصبحت الرواية عنده محل ردّ وسخرية.

أما الجملة الاخيرة من تعليق سماحته، وهي: "هذا اشلون....الخ"، فأتركها دون تعليق.

- وحول العبارة الاخيرة من الرواية، علق قائلا: "الآن هؤلاء الذين عندهم وجوه قبيحة أو ألوان، لا يعترضون [فيقولون:] إلهي نحن ما ذنبنا جعلتنا من الجن؟.. هذه تنسجم مع المباني القرآنيّة ؟"

أقول: كأنّ سماحة السيد يرى وجاهة مثل هذا الاعتراض!! وحينئذ نتساءل: لماذا يصح هذا الاعتراض عندما يكون الجن منشأ القبح، ولا يصح الاعتراض عندما يكون منشأ القبح غير الجن؟

فمع صحة الاعتراض على القبح أو العيب مثلا، فانه يصح بقطع النظر عن منشأ ذلك العيب وسببه !!! وبالتالي، فان قبول أو ردّ هذه الرواية، ليس له أي علاقة بمثل هذا "الاعتراض"، لكي يدّعي سماحة السيد، ضمناً، أن رد هذه الرواية سوف يجنبنا مثل هذا الاعتراض، وان السبيل الوحيد لردها هو التخلي عن "المنهج السندي"، والالتزام بـ "المنهج القرآني."

وأخيرا نتساءل، أليس السيد السبزواري (قده)، برأي سماحة السيد، من فقهاء القرآن، وله تفسير كبير، وهو من علماء الكلام وأهل العرفان، فلماذا لم ينفعه ذلك في ردّ الرواية، التي يردّها السيد الحيدري بقوة، ويسخر منها؟!!

وإذا كان سماحته قد برّر موقفا سابقا له من رواية اخرى، بالقول: انه لم يكن يسخر من الرواية، وانما كان يسخر من تفسيرها، فما عساه يقول في موقفه من هذه الرواية؟

وبقطع النظر عن قبول هذه الرواية وعدم قبولها، أقول: إذا كان هذا هو "المنهج الجديد" الذي يبشر به سماحة السيد ويروّج له باعتباره المنهج الصحيح في التعاطي مع المروث الروائي، وكانت هذه هي الطريقة العلمية التي ينادي بها في القبول والرد، وكانت هذه هي تطبيقات سماحته لمنهجه، فعلى الإسلام السلام.

٤- اعترض أحد المتصلين، في هذه الحلقة، بكل أدب واحترام، على ما اعتبره سخرية من قبل السيد من رواية "حب علي حسنة لا تضر معها سيئة"، التي كان سماحته قد ذكرها في الحلقة الثانية من أحاديثة، وعندما حاول هذا المتصل، (ويبدو انه كان من أهل الفضل)، ان يوضح رأيه ويناقشه في ما ذكره حول الرواية، تعامل سماحته معه باستخفاف، وتدخّل بطريقة غير لائقة لدى مقدم البرنامج ــ كعادته في مثل هذه الحالات ــ ليقطعوا عليه الاتصال، باعتبارها "محاضرة"، وهو في غنى

عنها طبعا، ثم ردّ سماحته على المتصل بكلام أكثر سلبية، حيث ذكر بانه لم يكن يسخر من الرواية، و انما من تفسيرها، وأضاف " أنا كنت أتصور ان فهمكم أفضل من هذا" !!!، فبهذه العبارات وامثالها، وبما هو أكثر منها قسوة، يواجه سماحته مَنْ يريد مناقشته أو محاورته، بل يواجه مَنْ يختلف معهم في الرأي من العلماء، ومع ذلك نراه يتحدث بلسان التحدي، ويدعو الآخرين، باستمرار، الى محاورته ومناقشته مناقشة علمية، فلا أدري عن أي نقاش يتحدث والى أي علمية يدعو.!!!

ومن أجل معرفة ما إذا كان سماحته قد سخر من الرواية أو من تفسيرها، كما يقول، يمكن الرجوع الى الدقيقة التاسعة عشرة تقريبا وما بعدها، من الحلقة الثانية من حديث سماحته، فالحكم متروك للمشاهد.

هذا، وقد ناقشنا كلام سماحته حول الرواية في الحلقة الثانية من هذه المقالات.

ملخص الحلقة العاشرة

في بداية حديثه في هذه الحلقة، تعرض سماحة السيد الحيدري، الى بعض ما ورد عن أئمة أهل البيت (ع)، بشأن ضرورة عرض الروايات على القرآن الكريم، كمعيار لقبول أو عدم قبول الرواية.
ثم حاول سماحته ان يبين سلبيات ما اسماه "منهج إسلام الحديث" أو "المنهج السندي"، لدى السنة والشيعة، من خلال تطبيقه على بعض الروايات، وقد ذكر ثلاث روايات من مصادر السنة، تناولت بعض شؤون الرسول (ص).
وفي أثناء ذلك، كانت هناك بعض الاستطراطات، سنشير الى ما يهمنا منها.

وهذا هو رابط الحلقة العاشرة من حديث سماحة السيد الحيدري.
http://www.youtube.com/watch?v=i75za7eZCs8

وسيدور نقاشنا في هذه الحلقة، حول النقاط التالية:
ا. حول كلام سماحته عن ضرورة عرض الروايات على القرآن الكريم
2. حول ما ذكره من أمثلة على سلبيات "منهج اسلام الحديث"
3. حول بعض تعليقاته الصادمة

أوّلاً: حول ضرورة عرض الروايات على القرآن الكريم

وعن هذه النقطة، قال سماحته: وللمرة العشرين والخمسين، أقول: اني لست بصدد نفي السنة، وإنما بصدد تنقية السنة مما علق بها من الكذب والوضع والتلاعب

والإسـرائيليات وغيرذلك، في الموروث الروائي عند السـنة أوعند الشـيعة، وقد ذكرنا مرارا ان المنهج الذي نعتقده هوما قاله أئمتنا عليهم السلام، مثل :

١. ما ورد في وسـائل الشـيعة للحر العاملي، الجزء السـابع والعشـرون مؤسـسـة آل البيت، الباب التاسـع من أبواب صـفات القاضـي، ص ١١١، رقم الحديث ٣٣٣٤٧ يقول: ((عن أيوب بن الحر قال سـمعت أبا عبد الله يقول: كل شـيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهوزخرف.)) .

فلا قيمة لما لا يوافق الكتاب حتى نقف عنده، والإمام لم يقل اعرضـوا كل خبر ضعيف على كتاب الله، يقول اعرضوا كل خبرصحيحا كان أوضعيفا، وهذا الذي قاله الشـيخ المفيد، فالرواية تقول كل حديث ورد عليكم فاعرضـوه على الكتاب وعلى السـنة المقطوعة التي صـدرت من رسـول الله، يعني: اعرضـوه على حديث الثقلين، وعلى من كنت مولاه فهذا علي مولاه .. يعني: اعرضوه على حديث: أنت مني بمنزلة هارون من موسـى، وهكذا يعني الأحاديث المقطوعة، الواردة عن رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

٢. ما ورد في الوسائل أيضا، الرواية رقم ٣٣٣٤٨ عن الامام الصادق قال: "خطب النبي (ص) بمنى فقال: أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله".

وقد صححها الشـيخ الأعظم في الرسـائل الجزء الأول ص ٢٤٨، و أنا لا أتصـوران هناك لسانا أوضح من هذا اللسان.

٣. ما ورد عن الإمام الرضـا عليه السـلام في "اختيارمعرفة الرجال"، المعروف برجال الكشي ص ٢٤١، من انه قال: ((... فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن...)).

المناقشة:

يصـرسـماحة السـيد، على ان هناك من الفقهاء والمراجع، مَنْ لا يعرض الرواية على القرآن مطلقـا، كـالإخبـاريين، وهنـاك مَنْ لا يعرض الروايـة على القرآن إلاّ في حـال

تعارضها مع روايات أُخر، كعموم الاصوليين، ويبدو ان سماحته يعتبر نفسه مؤسساً لمنهج جديد، يتميز بعرض الروايات على القرآن ضمن ما أسماه محورية القرآن ومدارية السنة، أو منهج "اسلام القرآن"، الذي يحاول أنْ يُسوّقه .

وفي هذه الحلقة، عاد سماحته ليقول: بانه يسعى الى تنقية الموروث الروائي الشيعي، وان المنهج الذي يقول به ويتّبعه، في ذلك، هو ما قاله الائمة عليهم السلام، من وجوب العرض على القرآن، موحيا بان هذه الميزة تنحصر به من بين العلماء المعاصرين على الاقل، ولنا هنا عدة ملاحظات:

الملاحظة الاولى: انّ سعي سماحة السيد لتنقية الموروث الروائي الشيعي مما علق فيه، مشكور، ولكنّ المشكلة لا تكمن في نفس السعي، وانما في اموراخرى، منها:

أ- يقول سماحته بانه ليس بصدد نفي السنة، ويقصد بالسنة: "السنة المقطوع بصدورها من المعصوم" (أو: السنة الواقعية)، ولكنْ، لما كان الطريق الى السنة الواقعية هو: السنة المنقولة (أو: المحكية)، فانّ نفي بعضها قد لا يخلو من سنة واقعية، ورفض ذلك البعض يعني رفضاً لما فيه من سنة واقعية، باعتباره ليس من السنة أصلا، وانّ قبول بعضها قد لا يخلو مما ليس بسنة أصلا، وقبول ذلك البعض يعني قبولاً لما فيه من موضوعات وغيرها، باعتباره سنة واقعية، وهذه مشكلة كبيرة، ومجازفة غير مسؤولة، وهو يختلف جذريا عما يقوله سائر العلماء، فهم يصفون المقبول عندهم بانه حجة، وغير المقبول بانه ليس بحجة، دون ان يزعموا ان المقبول سنة واقعية، وان غير المقبول ليس من السنة الواقعية في شيء أصلا.

ب- إدّعاؤه بان هناك من لا يسعى الى تنقية الموروث مما علق به من موضوعات وغيرها، وأما اولئك الذين يسعون الى ذلك، فانهم لا يملكون منهجا مناسبا لتنقيته، وهو ادعاء باطل بشقيه .

أما بطلان الشــق الأول، فلأنّ حتى اولئك الـذين يعتبرون ان مـا في بعض الكتب قطعي الصــدور، فانهم يعتقدون ان الكتب الاخرى فيها الكثير من الموضــوع وغيره، وبالتالي فانها تحتاج الى تنقية.

فها هو الحر العاملي، يقول في المقدمة الثامنة، من مقدمات كتابه "الايقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة": ((الثامنة: في وجوب عرض الحديث المشكوك فيه، والحديثين المختلفين، على القرآن وقبول ما و افقه خاصة.)).

فهذه العبارة، على اختصارها، تنقض كلام سماحة السيد الحيدري من جهتين :

الاولى: من جهة ادعائه انّ هناك مِنَ العلماء مَنْ لا يعمل على تنقية الموروث، فعبارة الحر العاملي (الاخباري)، واضــحة في الدلالة على وجوب تنقية الموروث الرو ائي، ليقبل منه ما يقبل ويرفض منه ما يرفض.

والثانية: من جهة ادعائه ان العلماء الاصـوليين، فضلا عن الاخباريين، لا يعرضـون الحديث على القرآن الا في حال التعارض، فعبارة الحر العاملي ـــ وهو من أعلام الاخباريين .هذه تدل على ان وجوب العرض على القرآن لا ينحصر في حال التعارض، و انما يجب أيضــا من أجل تنقية الموروث مما علق به، وذلك في حال الشــك في مضمون الحديث، ليقبل مضمونه في حال مو افقته للقرآن خاصة (فقط)، ويرمى به عرض الجدار في حال مخالفته له .

وأما بالنسبة للشق الثاني من كلام سماحة السيد الحيدري، فإنّ منهج العلماء في تنقية الموروث يتسم بالموضوعية والقوة والرصانة، وهو أقدر مما يقترحه سماحة السيد على تنقية الموروث، إذ ان "منهجه المقترح"، بالاضافة الى كونه ليس منهجا قويما بالمعنى الدقيق، فانه لا يقوم على دليل متين، ويفتح الباب واسـعا امام الاسـر ائيليات والموضـوعات، بدلا من تنقية الموروث منها، كما أوضـحنا ذلك في حلقات سابقة.

الملاحظة الثانية: عندما يقول سماحته بان الشيخ المفيد، صحح الرو اية الاولى، وان الشيخ الانصاري صحح الرو اية الثانية، فاننا نشعر بانه يهدف الى ان يوهم المتلقي بان

الإمام الخوئي (قده) وغيره من المراجع المعاصرين على الاقل، لم يصححوا هذه الروايات، وهو ليس بغريب من سماحته، بعد ان قام بالكثير من هذه المحاولات الموهمة للمتلقي، في هذه الحلقات .

والصحيح هو ان انهم يصححون تلك الروايات ويعملون بها، ويقولون بان ما خالف القرآن ليس بحجة أصلا، وإنْ كان سنده في أعلى درجات الوثاقة والصحة، وقد نقلنا شيئا من ذلك عن الإمام الخوئي (قده) في الحلقة الاولى وفي الحلقة السادسة .

الملاحظة الثالثة: انّ أساس المنهج المفترض لسماحة السيد، هو: "العرض على القرآن"، ويبدو انّ سماحته لم يستدل عليه بالعقل، ولذا نراه قد ذكر تلك الروايات كدليل على منهجه، وحينئذ، نسأل سماحته، عن السبب الذي جعله يقبل هذه الروايات ويعتمد عليها في تأسيس منهجه؟

فإنْ قال: إنما قبلتها بسبب صحة سندها. فقد ضرب، بهذا القول، بمنهجه عرض الجدار، وهدّم أساسه، ورجع الى منهج سائر العلماء في اعتماد السند.

وإنْ قال: إنما قبلتها إعتمادا على مضمونها، لكونه لا يخالف القرآن. فقد وقع في الدور، الذي يدرك بطلانه، أي عاقل، فضلا عن "الفلاسفة !!"

إذ ان مثل هذا الكلام يعني: انّ وجوب عرض الرواية على القرآن يتوقف على صحة مضمون هذه الروايات، وان صحة مضمون هذه الروايات يتوقف على العلم بعدم مخالفتها للقرآن الكريم، وان العلم بعدم مخالفتها للقرآن يتوقف على وجوب عرضها على القرآن، وهذا يعني: انّ وجوب العرض على القرآن يتوقف على وجوب العرض على القرآن !! وهو دور فاضح .

الملاحظة الرابعة: تعليقاً على الرواية الاولى الآمرة ــ مضموناً ــ بالعرض على "السنة المقطوع بها"، قال سماحته: اعرضوه على حديث الثقلين، وعلى من كنت مولاه فهذا علي مولاه .. يعني: اعرضوه على حديث: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وهكذا يعني الأحاديث المقطوعة، الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

والسؤال هنا: كيف أصبح حديث الثقلين وسائر الروايات التي ذكرها: "سنةً مقطوعاً بها"؟

فإنْ قال: لأنها متواترة، قلنا: إنّ التواتر والشياع كلاهما من "طينة" واحدة، إذ ينشآن من طريق واحد، وهو تركم الإحتمال، ولا يختلفان إلاّ من حيث النتيجة: إذ انّ نتيجة التواتر هي العلم، وأما نتيجة الشياع فهي الاطمئنان، فلماذا يقبل سماحته حجية التواتر، ويرفض حجية الشياع المفيد للاطمئنان، ويعتبره لوناً من ألوان الدعاية الاعلامية، على الرغم من انّ طريقهما واحد؟

فإنْ قال: انني لا أرفض المنشأ أو الطريق، و انما أرفض حجية ما يؤدي اليه الشياع، قلنا: إنّ الشياع لا يكون حجة إلا إذا أدى الى الاطمئنان، ورفْضُ حجيةِ مؤدّاه يعني رفْضَ حجيةِ الاطمئنان، وهو تفكيك بين الشيء وذاتياته، وهو مستحيل، لأن حجية الاطمئنان ذاتية وليست مجعولة.

ثانيا: ما ذكره من روايات لإثبات عدم صلاحية المنهج السندي

إيضاحا لعدم صلاحية المنهج السندي (أو: اسلام الحديث)، حسب رأي سماحة السيد، جاء بثلاث روايات كأمثلة، وهي:

١- ما نُسب الى الرسول (ص) من انه (ص) قد دخل في الصلاة وهو مجنب، نسياناً فنقل بهذا الشأن عدة روايات، منها :

أ- صحيح البخاري / الجزء الأول ص ١٢١، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتمم، الرواية رقم / ٢٧٥ /، كتاب الغسل: ((عن أبي هريرة قال أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياما، فخرج إلينا رسول الله (ص) فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب، فقال لنا: "مكانكم"، ثم رجع فاغتسل ثم خرج إلينا ورأسه يقطر، فكبر فصلينا معه.)) .

ب- صحيح البخاري / الجزء الاول رواية رقم / ٦٣٩ / باب هل يخرج من المسجد لعلة،((عن أبي هريرة أن رسول الله خرج وقد أقيمت الصلاة، وعدلت الصفوف،

حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف قال على مكانكم، فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينطف رأسه ماء وقد اغتسل.)) .

٢- ما نُسب الى الرسول (ص) من انه (ص) كان ينسى القرآن الكريم.

صحيح البخاري، الجزء الثاني ص ٤٥١، رقم الرواية ٢٦٥٥، كتاب الشهادات الباب الحادي عشر، ((عن عائشة، قالت: سمع النبي (ص) رجلا يقرأ في المسجد فقال "رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا .)).

٣- ما نُسب الى الرسول (ص) من انه (ص) قد سُحر

صحيح البخاري المجلد الثاني ص٦٧٦، رقم الرواية ٣١٧٥، الباب ١٤ من كتاب الجزية المواعظ، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر: ((عن عائشة أن النبي سحر حتى كان يُخيّلُ إليه أنه صنع شيئا ولم يصنعه.)).

٤- ما نُسب الى الرسول (ص) من انه (ص)كان يسبّ ويَلعنُ الآخرين.

صحيح مسلم الجزء الرابع، ص ٣٨٣، كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك: ((عن عائشة، قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان فكلماه بشيء، لا أدري ما هو فأغضباه، فلعنهما، وسبهما، فلما خرجا، قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئا، ما أصابه هذان، قال: «وما ذاك» قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: " أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر، فأي المسلمين لعنته، أو سببته فاجعله له زكاة وأجرا)).

المناقشة

اقتصر كلام سماحة السيد في هذه الحلقة على أمثلة من كتب أهل السنة، ولا نرانا معنيين بهذا، فمنهجهم يختلف كثيرا عن منهج علماء الشيعة في قبول الحديث وردّه، ولذا فالإشكال عليهم وعلى منهجهم، لا يسري إلى منهج علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، في ذلك.

ومع ذلك، فان ما ساقه سماحته من أمثلة، لا يصلح كمثال على عدم فاعلية المنهج السندي، وذلك لأن قبولهم بمضمون هذه الروايات، ليس بسبب صحة سندها، وانما بسبب عدم اعتبارهم للرسول (ص) معصوماً من كل عيب ونقص، بما في ذلك السهو والنسيان، وهي مسألة عقلية وليست نقلية، وإلا للزم الدور، فلو انهم أثبتوا له (ص) عقلا. هذا المستوى من العصمة، لما قبلوا بتلك الروايات وإنْ كانت في أعلى سند.

كما ان اعتبارهم لمثل هذه الروايات لم يكن بسبب عدم فاعلية المنهج السندي أيضا، وانما بسبب توثيقهم لمن هو ليس أهلا للتوثيق.

هذا، وقد ناقشنا رأي سماحته في عدم فائدة السند في قبول الرواية، في الحلقة السادسة.

ثالثا: حول بعض تعليقاته

ومن تعليقاته المرّة والصادمة، ما علّق به على ما نسبته الروايات الى الرسول (ص) وعمروعثمان وغيرهم، في مسألة نسيان غسل الجنابة، حيث قال ((إذا كان رب البيت...)) ثم سكت قليلا، وقال: ((يدخل الصلاة جنبا فما بالك بخلفائه))، واستدرك قائلا: ((ما اريد أقول تلك الجملة)) .

والجملة التي تحاشى السيد ذكرها معروفة، فقد قالها وإن لم يقلها، بل ان عدم قول تلك الجملة أبلغ في الدلالة على الإساءة والقبح!!، فشعوره بشدّة قبحها، وإحساسه بعمق ما فيها من إساءة للنبي (ص)، منعه عن قولها وإكمال العبارة .

و أترك كلامه هذا دون مزيد تعليق.

ملخص الحلقة الحادية عشرة

حاول سماحة السيد في هذه الحلقة، ان يثبت بانّ الموروث الروائي السني قد تسرب الى الموروث الروائي الشيعي، بشكل أو بآخر، فجاء بروايات من الكافي وغيره، وردت بشأن بعض أفعال رسول الله (ص)، تتفق في المضمون مع روايات وردت في البخاري و غيره.

وفي بداية الحلقة، أشار سماحته الى انّ هناك روايات وردت في مصادرنا الحديثية، تتحدث عن ان الموروث الروائي الشيعي قد اصيب بآفات، منذ أواسط القرن الثاني، أي منذ زمن الإمام الصادق (ع)، وقال سماحته بان أعداء أهل البيت كانوا يتعمدون الكذب على الأئمة عليهم السلام، من أجل تشويه مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وذكر بعض ما جاء من تأكيدات من قبل الإمام الصادق والإمام الرضا (ع)، في هذا المجال، لتحذير الشيعة من الوقوع في ذلك الفخ .

وتطبيقا لما تسرب من الموروث الروائي السني الى الموروث الروائي الشيعي، ولما ورد في الرواية المنقولة عن الامام الرضا (ع)، بخصوص التقصير في أمرهم (ع)، توقّف سماحته عند كتاب الكافي، لينقل بعض ما ورد فيه مما يُنقِصُ من شأن الرسول (ص) .

وقبل ان يقرأ تلك الروايات، تطرق الى أهمية الكتاب ومنزلة مؤلفه المرموقة، وقال انّ الإخباريين يتعاملون معه على انه صحيح، بعد أنْ قاموا باقصاء القرآن عن استنباط المعارف الدينية، وأغلقوا باب القرآن الكريم، ناقلا بعض كلام المولى محمد أمين الاسترابادي، في الفوائد المدنية، في هذا المجال، وقال لذا فانهم اضطروا الى القول بانّ روايات الكتب الأربعة (أو: بعضها) قطعية الصدور، ومن هنا بدأت الحكايات والقصص بشأنها، لإضفاء القدسية عليها، فجاءت قصة انّ كتاب الكافي قد عُرض

على الإمام الحجة (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، فقال: "الكافي كافٍ لشيعتنا"، وهو مما لا أصل له، ولكن الصحيح هو ان كتاب الكافي كتاب حديثي، لا يختلف عن أي كتاب آخر، ولا توجد بإزائه أي خطوط حمراء.
ثم، قرأ سماحته رواية من فروع الكافي، ذكرتْ بان الرسول (ص)، صلى بالناس الظهر ركعتين ثم سها فسلم.
وقرأ رواية اخرى من الوسائل، ذكرتْ بان الرسول (ص)، قد نام عن صلاة الصبح.

وهذا هو رابط الحلقة الحادية عشرة من حديث سماحة السيد الحيدري
http://www.youtube.com/watch?v=TfDbLJeNkm0

ولا كلام لنا مع سماحته في أصل وجود بعض الآفات في الموروث الروائي الشيعي، وقد كررنا ذلك أكثر من مرة، خلال الحلقات الماضية، ولا كلام لنا معه أيضا في ضرورة الحذر من ذلك، وتنقية الموروث منها، ولكن الكلام معه في بعض التفاصيل، وفي ما يظهره من مبالغات بهذا الشأن، وفي المعايير التي يجب اتباعها للتخلص من تأثيراتها، وفي ما يوحيه الى المتلقي من انّ سماحته هو فارس هذا الميدان، الذي لم يسبقه الى مثله سابق، ولم يلحق بغبار فرسه لا حق .
ولذا سوف نتناول، من حديثه هنا، ما يرتبط بنقاط الخلاف هذه فقط، من خلال المحاور التالية :

الاول: حول الميزان الذي اعتمده سماحته في اعتبار الروايات التي أوردها في هذه الحلقة .
الثاني: حول قول الاخباريين بقطعية صدور ما في الكتب الاربعة أو بعضها .
الثالث: حول الروايات التي ذكرها كأمثلة لما تسرب الى الموروث الشيعي.
الرابع: حول بعض استطراداته.
وسنتناول هذه المحاور تباعا.

أولا: حول ميزان اعتبار سماحته للروايات التي استند اليها:

ففي هذا المحور، نقل سماحته عددا من الروايات التي اعتمد عليها، لإثبات انّ الموروث الروائي الشيعي فيه الكثير من الكذب والتزوير والتدليس وغيرها، ومن تلك الروايات:

١- رُويَ عن الإمام الرضا (ع)، انه قال: ((رحم الله عبداً أحيا أمرنا. [قال الراوي:] فقلت له: وكيف يحي أمركم؟ قال: يتعلم علومنا ويعلمها الناس فإنّ الناس لو علموا محاسن كلامنا لاتبعونا)).

٢- رُويَ عن الإمام الرضا (ع)، انه قال: ((يا ابن أبي محمود إن مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا، وجعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها: الغلو، وثانيها: التقصير في أمرنا، والثالثة: التصريح بمثالب أعدائنا، فاذا سمع الناس الغلو فينا كفروا شيعتنا ونسبوهم الى القول بربوبيتنا، واذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، واذا سمعوا مثالب اعدائنا باسمائهم، ثلبونا بأسمائنا، وقد قال الله عزوجل:{ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم}.)).

٣- رُويَ عن الامام الصادق (ع)، انه قال: ((كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها الى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثوها في الشيعة)).

٤- رَوى الكشي عن اليقطيني عن أبي محمد يونس بن عبد الرحمن، انه قال: إن بعض أصحابنا سأله و أنا حاضرٌ، فقال له: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث و أكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث، فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله الصادق يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما و افق القرآن والسنة أو تجدون شاهداً من أحاديثنا المتقدمة فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا

ما خالف قول ربنا تعالى وسـنة نبينا، فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله عزوجل وقال رسول الله "ص")).

٥- جاء في أخيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي، للشيخ الطوسي ص٥٨٢ رقم الفقرة ١١٠٥ ((قال أبو محمد الفضل بن شاذان: سأل أبي (رض)، محمد بن أبي عمير، فقال له: إنك قد لقيت مشايخ العامة فكيف لم تسمع منهم، فقال: قد سمعت منهم غير إني رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم العامة، وعلم الخاصة، فاختلط عليهم حتى كانوا يروون حديث العامة عن الخاصة وحديث الخاصة عن العامة، فكرهت أن يختلط عليّ، فتركت ذلك و أقبلت على هذا.)).

ومما علق به سماحته على هذه الروايات: ان أعداء المذهب حاولوا أنْ يشوّهوا محاسن كلام الأئمة (ع)، بمساوئ الكلام، فالتصريح بمثالب أعدائهم باسمائهم، ليس من محاسن كلامهم إذن، ومن يفعل ذلك فانه يدخل في دائرة أعداء أهل البيت (ع) ومخالفيهم .

المناقشة:

كان على سماحة السيد أنْ لا يتسرع في القول: انّ الذين يصرحّون بمثالب أعداء أهل البيت (ع) بأسمائهم، "يدخلون في دائرة أعداء أهل البيت (ع)"، فهو على اطلاقه. مشكل، بل ممنوع، فهناك ما رُوي عن أهل بيت العصمة والنبوة، يصرح ببعض أسماء أعدائهم، ومثالبهم، ومنها بعض الزيارات المعروفة والمشهورة .

وبعد تجاوزنا لهذه الملاحظة السريعة، نريد أنْ نتساءل عن المعيار الذي اعتمده سماحة السيد في اعتبار الروايات التي أوردها هنا، والتي تتحدث عما كان يفعله أعداء أهل البيت (ع)، من دس في أحاديثهم (ع)، وتزوير لأقوالهم (ع) .

فمن المعلوم ان سائر العلماء، يُقرّون بمضمون هذه الروايات بناءاً على المنهج السندي المعتمد لديهم، ويعترفون ـ كما ذكرنا مرارا ـ بوجود الكذب والدس وغيرهما في الموروث

الروائي، وقد كنا نقول بانه لا خلاف بين سائر العلماء وبين سماحة السيد في أصل هذه النقطة، وأما الآن، (وحيث انه حاول إثبات ذلك هنا)، فنريد ان نقول بانّ سماحة السيد بحاجة الى اثبات هذه الدعوى وفق منهجه المقترح، مادام لا يرى للحُجيّة من نفع، ولا يرى للسند من قيمة، كما كرّرذلك في أكثرمن موضع من حلقات حديثه هذه، ولذا فقد كان عليه ان يثبت انّ الموروث الروائي الشيعي فيه دس وكذب وتزويروغيرها، قبل ان يتجه الى تنقيته، كما يقول.

وإذا كان إثبات ذلك يتوقف على قبول هذه الروايات، وكان منهج سماحته في قبول الروايات، يدورمدارالصدور، فلا يحق لسماحته ان "يستنبط" أي شيء من هذه الروايات، بناءاً على "حجيتها" وصحة سندها، وعليه أن يُثبت صدورها، من خلال منهجه المقترح، قبل أنْ يبني عليها أي رأي أو استنتاج، وبما انه لم يفعل ذلك، فان اعتماده عليها، وما وصل اليه من نتائج، (ومنها وجود المدسوس وغيره في الموروث)، لا يكون علميا ولا صحيحا، على منهجه، بل هو مصادرة.

وربما يقول قائل، بان سماحته أراد ان يُلزم الآخرين بما ألزموا به انفسهم، فاحتجّ عليهم بما هو صحيح عندهم، وبما يوافق منهجهم. غيرانّ هذا القول ليس صحيحاً، وذلك أوّلاً: لأنهم لا ينكرون وجود الدس والكذب والتزويروغيرها في الموروث الروائي الشيعي، لكي يحتاج سماحته الى الاحتجاج عليهم بذلك و إثباته وفق منهجهم. وثانياً: لأنّ سماحته بصدد ردّ منهجٍ معينٍ و إبطاله، وتأصيل منهج آخروالدعوة إليه، كما يقول، ولذا فهو مطالب بإثبات ما يريد طرحه من آراء أوموقف من خلال منهجه هو، ولا يصح له ان يكتفي بإثبات ما يريد اثباته من ركائزمنهجه هو، إعتمادا على منهج الآخرين الباطل حسب زعمه.

ثانيا: حول قول الاخباريين بقطعيّة صدورما في الكتب الأربعة:

وفي اطارحديثه عن هذه النقطة، أشارسماحته الى انّ قول الاخباريين بقطعية الصدورمبنيّ على اقصائهم للقرآن الكريم، عن عملية الاستنباط، ونقل من كلام

الاستر ابادي في الفوائد المدنية ص ٥٩، بشأن "إقصاء القرآن"، قوله: ((من المعلوم أنّ حال الكتاب والحديث النبويّ لا يُعلم إلاّ من جهتهم عليهم السلام، فتعيّن الانحصار في أحاديثهم عليهم السلام.)).

ونقل من كلامه أيضا في ص ١٠٤، قوله: ((أنّ القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، وكذلك كثير من السنن النبوية صلى الله عليه وآله. و أنّه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام الشرعية النظرية أصلية كانت أو فرعية إلاّ السماع من الصادقين عليهم السلام.)).

وقال سماحته: فمع اقصائهم للقرآن الكريم، عن استنباط المعارف الدينية، سيكون اعتمادهم على الروايات فقط، فاذا كانت الروايات مجرد أخبار آحاد، ولم تكن قطعية الصدور، فانّ ما يستنبط منها سيكون ظنياً، وهذا يعني بانّ الدين سيكون مبنياً على الظن، و لما كان الظنّ لا يغني من الحق شيئاً، فانهم حاولوا أن يلتفّوا على مسألة الظنون، فادّعوا قطعية الكتب الأربعة، أو بعضها .

وعن مدى اعتبار كتاب الكافي، لدى الاخباريين، قال سماحته: على مبنى الكليني روا ياته صحيحة، وعلى مبنى المجلسي يجب العمل بها، وعلى مبنى الاستر آبادي هي قطعية الصدور .

المناقشة:

لابد من الاشارة اوّلاً الى ان القول بصحة روايات الكافي أو اعتبارها أو قطعية صدورها، لا يستلزم العمل بها .. كيف ؟!! وانّ منها ما صدر تقية.!!

كما وان المجلسي، لم يقل بوجوب العمل بروايات الكافي، و انما قال بجواز ذلك مع ضرورة ملاحظة السند، والفرق كبير بين الجواز والوجوب، وهذه هي عبارته: ((وخلاصة القول في ذلك، والحق عندي فيه: أن وجود الخبر في أمثال تلك الأصول المعتبرة مما يورث جواز العمل به، لكن لابد من الرجوع إلى الأسانيد لترجيح بعضها على بعض عند التعارض، فان كون جميعها معتبرا لا ينافي كون بعضها أقوى..))

ولكنّ سماحة السيد، كعادته في مثل هذه الموارد، لم ينقل جميع كلام المجلسي هذا، فبتره، ليَحُول دون اتضاح كلام المجلسي في ثلاثة امور مهمة، وهي:

أ- ان العمل بتلك الرويات جائز وليس واجبا، كما ادعى سماحته.

ب- ضرورة الرجوع الى الاسانيد للترجيح بين الرو ايات، ما يعني عدم العمل ببعض تلك الرو ايات على الرغم من اعتبارها.

ت- انّ القول باعتبارها كلها لا يستلزم جواز العمل بها كلها .

وهذا هو نص ما نقله سماحته من كلام المجلسي، مع تعليقات سماحته عليه: ((وخلاصة القول في ذلك، والحق عندي فيه أنّ وجود الخبر في أمثال تلك الأصول المعتبرة [يعني مثل كتاب الكافي مثل كتاب الاستبصار مثل كتاب الفقيه مثل كتاب التهذيب مثل كتاب عيون أخبار الرضا مثل كتاب... وهكذا كتب الصدوق... والى آخره] مما يورث جواز العمل به [إذا ورد في الرو اية لاشك يجب علي أن اعمل تقول قطعية أقول لا، لا، ماكو قطعية ولكن يجب العمل بها] لكن لابد من الرجوع [إلى آخره.])).

فعندما وصل سماحته الى عبارة ((ولكن لابدّ من الرجوع الى الاسانيد، لترجيح بعضها على بعض عند التعارض...))، بترها، فقال: " ولكن لابد من الرجوع ...الى آخره"، ولو قرأها لتعارضتْ مع ما قاله من ان المجلسي يقول بوجوب العمل بكتاب الكافي، فأحجم عن قر ائتها!!

ثم انّ لنا مع سماحة السيد هنا، وقفتين:

الوقفة الاولى: انّ اصرار سماحته على القول بان الاخباريين قد قاموا باقصاء القرآن تماما، ليس دقيقاً، لأنّ منهم مَن ذهب بعيدا في قدرته على فهم القرآن الكريم، حتى حاول ان يشارك المعصومين (ع) في تأويل مشكلاته وحل معضلاته، على حد تعبير المحدث البحر اني في الحدائق الناضرة - ج ١ - ص ٢٧ ، حيث قال: ((المقدمة الثالثة: في مدارك الأحكام الشرعية، وهي عند الأصوليين أربعة: (الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل) وحيث تقدم مجمل الكلام في السنة، يبقى الكلام هنا في مقامات ثلاثة: (المقام الأول)- في الكتاب العزيز: ولا خلاف بين أصحابنا الأصوليين في العمل به في الأحكام

الشـــرعية والاعتماد عليه حتى صـــنف جملة منهم كتبا في الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية وهي خمســـمائة آية عندهم. وأما الأخباريون فالذي وفقنا عليه من كلام متأخريهم ما بين افراط وتفريط، فمنهم من منع فهم شـيء منه [يعني: القرآن] مطلقا حتى مثل قوله: "قل هو الله أحد" إلا بتفسير من أصحاب العصمة (صلوات الله عليهم) ومنهم ممن جوز ذلك حتى كاد يدعي المشـــاركة لأهل البيت (عليهم الســـلام) في تأويل مشكلاته وحل مبهماته.)).

ومن المعلوم، ان اولئك الاخباريين الذين يذهبون بعيدا في فهمهم للقرآن، لا يمكن أن يُدرجوا في فئة مَنْ يُقصي القرآن عن عملية الاستنباط.

وأما القســـم الآخر منهم، فانهم يرجعون الى ما يُروى عن أئمة الهدى (ع)، في بيان مراد القرآن، وبعد أن يتضـح المراد عندهم، فانهم لا يترددون في العمل به أبدا، ومثل هذا النهج أيضا، وإن قلنا بخطئه، لا يمكن أنْ يسمى إقصاءاً مطلقاً أو تامّاً للقرآن الكريم، إذ يمكن تشـبيه رجوعهم الى كتب الحديث لفهم مراد القرآن الكريم، برجوع ســـائر العلماء الى كتب اللغة لفهم مراده، فكما ان الرجوع الى كتب اللغة في الفهم لا يمكن ان يوصف بانّه إقصاء للقرآن، فان الرجوع الى كتب الحديث في الفهم أيضا، لا يمكن ان يوصـف بانه إقصـاء للقرآن، وإذا كان سـماحة السـيد يعتبر فعل هذا الصـنف من الاخباريين اقصـــاءاً تاما للقرآن، فان رجوع ســـماحته الى القرآن في قبول ما يقبله سـماحته من السـنة المنقولة، سـيكون اقصـاءاً تاماً لكل السـنة المنقولة أيضـا، ومن الواضح انّ إقصاء السنة المنقولة كلها يعني اقصاءَ السنةِ الو اقعية كذلك، وإذا كان قبولهم لفهمٍ معينٍ من القرآن لا يشـفع لهم عند سـماحته، ولا يرفع عنهم تهمة اقصـاء القرآن، فان قبوله لبعض الســـنة المنقولة لا يشـــفع له عند الآخرين، ولا يدفع عنه إشكال إقصاء السنة الو اقعية كذلك.

الوقفة الثانية: ان تفســـيره لموقف الاخباريين من كتاب الكافي وبعض الكتب الاخرى، ليس صحيحا، فسماحة السيد يقول، انهم اضطروا الى القول بقطعية صدورو ايات

تلك الكتب، "والتَفّوا على مشـكلة الظن"، لئلا يكون الدين مبنيا على أخبار آحاد، فيكون ظنياً .

وتفسير سماحته هذا غريب، من جهتين:

الجهة الاولى: كيف رضـي سـماحته أن يعبّر عن رأيهم هذا بانه "التفاف"؟ فهل انهم في سوق نخاسة أو مزاد سياسة؟

وكيف أقنع نفسـه بهذا التفسـير العجيب، وأغفل كل ما يذكره الاخباريون من قرائن وأدلة على قولهم بقطعية الصدور؟ فهل هي أزمة ثقة، أم سوء ظن؟!

فمن حق سماحته ان يناقش أدلتهم، ويردها، ولكنْ ليس من حقه ان يستريح لمثل هذا التفسـير البارد، ليجعل من قولهم بقطعية الصـدور وكأنّه حل ترقيعي لمشـكلةِ "ظنية الدين"، والتفافٌ عليها.

الجهة الثانية: هل ان سـماحة السـيد يرى انّ الظن بقضـايا "الدين"، في غير باب العقائد، ليس مقبولا، ولابد من اليقين في كل ما يرتبط بالشريعة؟

وهل انه يرى، انّ القول بقطعية الصدور، سوف يعالج مشكلة الظن بالدلالة أيضا، فافترضَ انّ الاخباريين التجأوا اليه كعلاج للمشكل؟

لا أظن ان سماحته سوف يجازف بالجواب بـ "نعم"، فها هو القرآن قطعي الصدور، ولكنْ ما هي نسبة الدلالة القطعية في آياته؟

وكنا قد نقلنا، في الحلقة التاسـعة، كلام السـيد الطباطبائي (قده)، بشـأن اختلاف المفسـرين في تفسـير الآية ١٠٢ من سـورة البقرة، حيث ذكر بانها تحتمل ما يقرب من مليون ومائتين وسـتين ألف احتمال، وإذا كان الامر كذلك فبأيّ من هذه الاحتمالات يمكن أنْ يتحقق القطع؟

وعندما تكون الدلالة ظنية، فانّ كل ما يستنبط منها من أحكام شرعية أو آراء دينية، ستكون ظنيةً أيضا، حتى مع كون الصدور قطعياً.

نعم، لا بد وان يكون ذلك الظن محكوماً بضـــوابط علمية محددة، ليكون معتبراً، مع كونه ظناً.

واذا كان الدين مبنيا، في الأعم الأغلب، على الظن (المعتبر)، ولا مفر من ذلك أبدا، على مســتوى الدلالة على الأقل، فلماذا يفترض ســماحته بان الاخباريين قد قالوا بقطعية صــدور روايات الكافي و غيره، فراراً من الظن، والحال انهم لا يحتاجون الى مثل ذلك القول أســاســا، لعدم وجود أي مشــكلة في الظن (المعتبر)، لكي يفكروا في ايجاد حل أو علاج لها؟

ثالثاً: حول الروايات التي ذكرها سماحته كأمثلة لما تسرب الى الموروث الشيعي:

وفي هذا المجال، نقل سماحته بعض الروايات، وهي:

١- الكافي ج٣ ص ٣٥٥: ((قال أبو عبد الله (عليه الســلام) : من حفظ ســهوه فأتمه فليس عليه ســجدتا الســهو فإن رســول الله (صــلى الله عليه وآله) صــلى بالناس الظهر ركعتين ثم سها فسلم فقال له ذو الشمالين : يا رسول الله أنزل في الصلاة شئ ؟ فقال : وما ذاك ، قال : إنما صــليت ركعتين ، فقال رســول الله (صــلى الله عليه وآله) : أتقولون مثل قوله ؟ قالوا : نعم ، فقام (صــلى الله عليه وآله) فأتم بهم الصلاة وسجد بهم سجدتي السهو...)).

٢- الكافي ج٣ ص ٣٥٦: ((عن الحســن بن صــدقة قال: قلت لأبي الحســن الأول (عليه الســلام): أسَــلّمَ رســولُ الله (صــلى الله عليه وآله) في الركعتين الأولتين؟ فقال: نعم، قلت: وحاله حاله؟ قال : إنما أراد الله عزوجل أن يفقههم.)) .

٣- الكافي ج٣ ص٣٥٧: ((عن ســعيد الأعرج قال : ســمعت أبا عبد الله (عليه الســلام) يقول : صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رســول الله أحدث في الصــلاة شــئ ؟ قال : وما ذلك ؟ قالوا : إنما صــليت ركعتين ، فقال : أكذلك يا ذا اليدين ؟ وكان يدعى ذا الشمالين فقال : نعم ، فبنى على صلاته فأتم الصلاة أربعا . وقال : إن الله هو الذي أنساه رحمة للأمة...)).

٤- في وسائل الشيعة ــ تحقيق مؤسسة آل البيت ــ المجلد الرابع رقم الرواية ٥١٧٥، قال: "روى الشهيد في الذكرى بسنده الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة، قال: فقدمت الكوفة، فأخبرت الحكم بن عتيبة وأصحابه فقبلوا ذلك مني، فلما كان في القابل لقيت أبا جعفر (عليه السلام) فحدثني أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عرس [أي: نزل آخر الليل للنوم والاستراحة] في بعض أسفاره وقال: من يكلؤنا [أي: يحفظنا]؟ فقال بلال: أنا، فنام بلال وناموا حتى طلعت الشمس، فقال: يا بلال ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله أخذ بنفسي الذي أخذ بأنفاسكم، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قوموا فتحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة، وقال: يا بلال أذّنْ، فأذّنَ، فصلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ركعتي الفجر((...

وتعليقا على الرواية الثانية قال سماحته: وهي نفس رواية ابي هريرة .

المناقشة:

ولنا هنا عدة ملاحظات:

١- ليس هناك من دليل معتبر، على ان هذه الروايات قد تسربت من الموروث الروائي السني، حتى وانْ اتفقت معها في المضمون، خصوصا، عندما نرى الشيخ محمد تقي التستري، يقول: ((لم يختلف في جواز سهو النبي (ص)، قبل الشيخ المفيد، أحدٌ من الإمامية !!)) .

وحيث ان سماحة السيد يطالب بادلة قطعية في مسألة رؤية السفراء للامام الحجة (ع)، فضلا عن رؤية غيرهم له (ع)، هل يستطيع ان يقدم لنا أدلة قطعية تدل على تسرب هذه الروايات من الموروث السني الى الموروث الشيعي، وهو لمثل هذه الادلة أحوج لترتب آثار عملية أو عقائدية عليها، دون مسألة الرؤية.

٢- كيف يستطيع سماحته أن يوفّق بين قوله هنا بان الموروث السني قد اخترق الموروث الشيعي، وبين منهجه القائل انّ اتفاق مضمونٍ موجودٍ في الموروث الروائي السني، مع مضمونٍ موجودٍ في التراث الروائي الشيعي، يشكل قرينة أساسية على صحة صدورذلك المضمون الموجود في الموروث الشيعي، من قبل المعصوم (ع)؟
ولذا، فاننا نتساءل: لماذا لا يكون اتحاد المضمون بين ما موجود في الموروث السني والموروث الشيعي في ما نقله سماحته من روايات هنا، دليلا على الصدورعند سماحته ؟؟؟!! فهذا بمذهبه أوفق، وبمنهجه ألصق.

٣- من المعلوم انّ الدليل على عصمة الأنبياء ــ أساساً ــ عقليٌّ، وليس نقلياً، وإلاّ لزم الدورأو المصادرة، ولذا فانّ المشكلة في قبول هذه الروايات وأمثالها لا تكمن في صحة سند الرواية، وانما تكمن في شمول أوعدم شمول الدليل العقلي على عصمتهم، لمثل هذه الحالات، فمن قال بان مثل هذه الحالات تتعارض مع العصمة المطلوبة في النبي، ردّ هذه الروايات ورفضها حتى لوكانت في أعلى درجات القبول والاعتبارعنده، ومن قال بانها لا تتعارض قبِل بها وبأمثالها من الروايات.
ولذا نرى بان الشيخ المفيد قد ردّ الرواية المرتبطة بسهو النبي (ص)، ردا عنيفا، ولكنه قبِل الرواية المرتبطة بنوم النبي (ص) عن الصلاة، ولوانه كان يرى ان النوم عن الصلاة يتعارض مع عصمة النبي (ص)، لردها كما ردّ رواية السهو، دون ان يمنعه صحة سندها عن ذلك.

وفي اطارمناقشته للخبرالذي تحدث عن نوم الرسول (ص) عن صلاة الصبح، قال في الجواهر، ج١٣ ص٧٢ :((والمناقشة فيها [أي: في أخبارنوم النبي (ص) عن الصلاة]، بأن الواجب طرحها لمنافاتها العصمة، كالأخبارالمتضمنة للسهو منه (ص)، أو من أحد الأئمة (عليهم السلام)، يدفعها [أي: يدفع هذه المناقشة]، ظهورالفرق عند الأصحاب بينه وبين السهو، ولذا ردّوا أخبارالثاني ولم يعمل بها أحد منهم عدا ما يحكى عن الصدوق وشيخه ابن الوليد والكليني و أبي علي الطبرسي...)) .

فصاحب الجواهر- إذن - يقول بان من يناقش في خبر نوم النبي (ص) عن صلاة الصبح، ويطرحه، فانه إنما يفعل ذلك لكونه ينافي العصمة.

وجاء في كل من "البحار" و"الذكرى"، ان رد خبر نوم الرسول (ص) عن صلاة الصبح، من قبل بعض الاعلام، كان بسبب ظنهم بانه ينافي العصمة، ويقدح بها.

إذ نرى بان رد هذه الاخبار، كان مبنيا عندهم على منافاتها للعصمة، الثابتة عقلا، وليس بسبب تعارضها مع أخبار أُخر، وترجيحها عليها.

فالمسألة هنا شبيهة بمسألة صفات الله تعالى الخبرية، المعروفة في علم الكلام، إذ انّ العلماء حملوها على المعاني التي لا تتنافى مع الذات الإلهية المقدسة، لقيام الدليل العقلي عندهم على استحالة حملها على الظاهر، وأما المجسمة فلم يرَوا منافاتها للعقل، ولو رأوا ذلك لما استسلموا لظاهر الآيات بحجة انها متواترة أو قطعية.

فالمسألة في تلك الموارد التي ذكرها سماحة السيد، ليست مسألة سند، ليقول سماحته ان "المنهج السندي" هو الذي سمح لمثل هذه الروايات بالتسرب الى الموروث الشيعي، وانما هي مسألة نهوض أو عدم نهوض الدليل العقلي على عصمة النبي (ص) وحدودها، بما يشمل أو لا يشمل مثل هذه الحالات.

وقد كان الإمام الخوئي واضحا في هذا، حين قال بخصوص الروايات التي تتحدث عن سهو النبي (ص): ((أنّ هذه الروايات في أنفسها غير قابلة للتصديق وإن صحّت أسانيدها، لمخالفتها لأُصول المذهب)) / مستند العروة الوثقى / كتاب الصلاة / ج٣ ص ٣٢٩.

ومن غرائب سماحة السيد التي اعتدنا عليها منه، ذكره هنا - بان الامام الخوئي يقول بصحة رواية "سعيد الأعرج" المرتبطة بسهو النبي (ص)، غير ان سماحته لم يقل بان السيد الخوئي يرفضها ويضرب بها عرض الجدار، على الرغم من صحة سندها عنده، لأنها تخالف اصول المذهب، وذلك - على ما يبدو - لكي لا يناقض سماحته نفسه في ما رمى به الامام الخوئي، وغيره من الاصوليين، من انّهم يعتمدون كل الاعتماد على السند، فاذا صحت الرواية عندهم عملوا بها حتى وإنْ خالفت القرآن!!

وكملاحظة عابرة هنا، أود أنْ أتساءل فيما إذا كان سماحة السيد يصر على ان فقهاء الحلال والحرام، ومنهم الامام الخوئي (قده)، لا يعتنون بالمسائل العقدية، وهو يقرأ العلة التي يذكرها الامام الخوئي لعدم قبوله للرواية وإنْ كانت صحيحة، وهي قوله:"لمخالفتها اصول المذهب"، الدالة على انه يعرف!! اصول المذهب، ويراعيها في عملية الاستنباط.!!!

رابعاً: حول بعض استطراداته، وقد اخترت منها، ثلاثة مقاطع:

الأول: في سياق رده على من يقول بان الامام الحجة (ع)، قد اطلع على كتاب الكافي أو أمضاه أو قال فيه "الكافي كاف لشيعتنا"، قال سماحته: للعلم ترى لست أنا فقط أنكر رؤية الإمام الحجة في عصر الغيبة الكبرى أنا أنكر رؤية الإمام الحجة في عصر الغيبة الصغرى لغير السفراء الأربعة، أنا لم يثبت عندي أن أحداً التقى بالإمام في عصر الغيبة الصغرى غير السفراء الأربعة، حتى أكمل الصورة أعزائي لكم وكذلك نحتاج إلى أدلة قطعية أنّ السفراء الأربعة كانوا يشاهدونه وليس أنه كان يتلقون الرسائل والكتب منه لأنه في كثير من الأحيان أنّ السفراء كانوا ينقلون الكتب ولا دليل أنهم يشاهدوه لعل الإمام سلام الله عليه كان عنده طريق يوصل إليهم الكتاب ولهذا كنا نعبر التوقيعات.

تعليق:

١- إذا كان سماحته، يستند في انكار الرؤية الى ما ورد في التوقيع الشريف، من قوله (ع): ((وسيأتي شيعتي مَنْ يدعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر.))، فمن حقنا أن نتساءل: لماذا لا تكون "المشاهدة" المنفية هنا، بمعنى: "الحضور" وليس "الرؤية"، وقد استعملت بعض الروايات لفظ "المشاهدة" في مقابل "الحضور"، لا "الرؤية"؟

ففي الاحتجاج عن أبي خالد الكابلي، انّه سأل الامام السجاد (ع)، عن مسائل، كان بعضـــها يرتبط بالامام الحجة (ع)، فكان مما أجابه به انه قال (ع): "يا أبا خالد إنّ أهل زمان غيبته والقائلين بإمامته والمنتظرين لظهوره عليه السلام أفضل من أهل كل زمان، لان الله تعالى ذِكْرُه، أعطاهم من العقول والافهام والمعرفة ما صـــارت به الغيبة عندهم بمنزلة المشـاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدي رسـول الله صـلى الله عليه وآله بالسـيف، أولئك المخلصـون حقا وشـيعتنا صـدقا والـدعـاة إلى دين الله ســـرا وجهرا ، وقـال عليه الســـلام : انتظار الفرج من أعظم الفرج.".

فـــ "المشـــاهدة" في قوله (ع)، " لأنّ الله تعالى ذِكْرُه، أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة ما صـــارت به الغيبة عندهم بمنزلة المشـــاهدة"، اســـتعملت في مقابل "الغيبة"، ولذا فهي تعني الحضوروليس الرؤية .

كما ان لفظ "شـــهد"، في قوله تعالى:"ومن شـــهد منكم الشـــهر فليصـــمه"، يعني: "حضَرَ"، فكان حاضرا غير مسافر.

وهنـاك الكثير من الشـــواهـد على هـذا، فمنهـا، قولهم:" الشـــاهـد يرى مـا لا يرى الغائب": فهو واضح في الدلالة على انّ لفظ "الشـاهد" هنا يعني:"الحاضـر". ومنها: ما عن ابن عباس انه قال: ((إنّ أصحاب الحسين (ع)، لم ينقصـوا رجلاً ولم يزيدوا رجلاً، نعرفهم بأسـمائهم من قبل شـهودهم.))،أي: من قبل حضـورهم الو اقعة مع الإمام عليه السلام..

ومنها، قول الشاعر :

إني أدين بحب آل محمد *** وبني الوصي شهودهم والغيب

و أنا البرئ من الزبير وطلحة *** ومن التي نبحت كلاب الحوأب

وعلى هذا، فانّ تكذيب مَنْ يدّعي المشـــاهدة، لا يعني تكذيب مَنْ يدعي الرؤية، و انما يعني تكذيب مَنْ يدعي ان الامام (ع) يعيش حالة الحضـــور، لا الغيبة، و انه على اتصال به (ع).

ومع ورود هذا الاحتمال، وهو قوي، بل هو في مورد الرواية محل الكلام أقوى، يبطل استدلال سماحته على انكار الرؤية.

٢- قد يكون من حق سماحته، ان يقول ليس لدي من دليل يثبت انّ هناك مَن رأى أو يرى الامام الحجة (ع)، في الغيبة الكبرى، ولكنْ ليس من حقه ان يقول: أنا أُنكر رؤيته (ع)، فالفرق بين القولين كبير عند أهل العلم، بل عند الطلبة.

٣- ان سماحة السيد يطالب بادلة قطعية على رؤية السفراء، فضلا عن غيرهم، للإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، ولو كان سماحة السيد لا يبني ولا يعتمد إلاّ على الادلة القطعية، لما استقامت حياته الشخصية في أبسط شؤونه اليومية، شرعية كانت أم اجتماعية أم غيرها، ولذا فكيف استساغ المطالبة بها في إثبات رؤية الإمام عليه السلام، وهي وقائع محددة ومحدودة جدا، لم يعشها هو، ولم تكن من شؤونه، وقد حدثت في ظروف استثنائية جدا.

الثاني: وفي سياق حديثه حول وجود الكذب والدس وغيرهما، في الموروث الروائي الشيعي، قال سماحته:

بعض العوام، في هذه الأيام عندما أطرح هذه الأبحاث، يقولون لماذا تريد أن تدمر تراث أهل البيت، و اقعاً ليس لي إلا أن أشفق على مثل هذه العقول التي كأنها أصيبت بانجماد كونكريتي وليس انجماد ثلجي؛ لأن الثلج قد يذوب ولكن الكنوكريت (الصبابة بالتعبير الشعبي) هذه غير قابلة للذوبان. على أي حال، و اقعاً أنا حديثي غير موجه إلى هذه الطبقة موجه إلى الطبقة العاقلة المثقفة الأكاديمية التي قلبها محترق على تراث أئمة أهل البيت هذه المدرسة المباركة التي هي عدل القرآن هذه المدرسة التي أعطى الأئمة دمائهم لأجلها. أنا بيني وبين الله مادام فيّ عرق ينبض كونوا على ثقة أن هذا المنهج لن أتنازل عنه وهو تنقية تراث أئمة آبائي وأجدادي .

تعليق:

١- كما كرّرَ ذلك كثيرا خلال أحاديثه في هذه الحلقات، عاد سماحته من جديد، ليؤكد بانه أصبح عرضة للسهام، بسبب أحاديثه عن الموروث الروائي الشيعي، و انه لن يتنازل عن ذلك مهما حصل، ليوحي للمتلقي بانه بات "ضحية" آرائه، وانّ الآخرين (وهم المجتهدون طبعاً) غير قادرين على ردّ آرائه ردّا علميا، فعمدوا الى الهجوم عليه!!!

ولا أدري إذا كان هذا من موارد: "رمتني بدائها و انسلّتْ"!!!، فالجميع يعلم بان هجوم سماحته على المراجع أقدم من حديثه في هذه الحلقات، ولم يكد يفوّت فرصة، في هذه الحلقات، دون أنْ يهاجمهم، أما لماذا لا يردّون عليه، فلأنهم لا يرَون بان سماحته قد أتى بما يستحق ردّا. والذي يبدو لي هو ان اهمال العلماء المجتهدين لما يطرحه سماحته، وتجاهلهم له، يغيض سماحته ويزعجه كثيرا، فينفّس عن ذلك بثورة هنا و انتفاضة هناك، وذلك لأنّ سماحته يعلم جيدا، بان من عادة العلماء المجتهدين، انهم لا يردّون على كل ما يقال ويكتب، لأنهم لايرَون بانّ كل ما يقال ويكتب يستحق ردّاً، وإذا ما رأوا انّ هناك ما يستحق الرد، فانهم يردّون عليه في بحوثهم العالية ودروسهم التخصصية.

٢- ان ما يعتبره سماحته هجوما عليه، لم يكن بسبب نقده لآراء المراجع وكبار العلماء، كما يحاول ان يرسخه في ذهن المتلقي، من خلال التأكيد عليه كثيرا وتكراره باستمرار، و انما بسبب كون نقده غير بنّاء، إذ يتسم بعدم الامانة في النقل وعدم الموضوعية في الطرح وعدم العلمية في التناول وعدم الانصاف في القول وعدم الدقة في الفهم وعدم الكياسة في الاسلوب، والا فانّ المدرسة الشيعية قائمة على الاجتهاد، وهو لا يحصل الاّ بالأخذ والرد العلميين.

٣- لماذا يهاجم سماحته العوام، وهم عوام؟ ولماذا يشفق سماحته عليهم، وهم عوام؟ بل لماذا يخاطبهم أصلاً، وهم عوام؟ فليقولوا ما يقولون، ولا ينتظر منهم تأييدا أو اطراءا في ما لا يحيطون به علما، ولا يشغل نفسه بهم، ولا يُذهب نفسه عليهم

حسـرات، فـالمهم هو مـا يقولـه غير العوام، وهم العلمـاء المجتهـدون، فهـل هو على استعداد لأنْ يُصغي إليهم، ويستمع الى ما يقولون فيتبع أحسنه؟

٤- لماذا يرغب سماحته ويأنس كثيرا بتوجيه خطابه الى من وصفهم بـ"الطبقة العاقلة المثقفة"، وهم ليسـوا من أهل الاختصـاص، في ما يقول ويبحث، ولا يمتلكون آلة الحكم عليـه؟ لقـد كان على سـمـاحتـه ان يوجـه خطـابـه الى العلمـاء من أهـل الاختصاص، وهم المجتهدون، وعليه ان يستمع لهم بكل اهتمام وشغف، باعتبارهم أصحاب اختصاص ليس إلاّ.

٥- آمل انْ لا يكون سـماحة السـيد يسـتهدف من حلقات أحاديثه التخصـصـية هذه، خصـوص المثقفين والاكاديميين، وأن لا يجعـل قنـاعـاتهم بمـا يقول مؤشـرا على الصحة والنجاح، ماداموا من غير أهل الاختصـاص، لأنّ اسـتهدافهم بهذا الشـكل وبهذه الطريقة، يخرج أحاديثه عن العلمية والموضـوعية، ليدخلها في دائرة اخرى لا أرجوها لسماحته.

فلو انّ باحثاً ادّعى بانه قد اكتشـف مركّباً فريداً، يعالج به كل الامراض المزمنة والمسـتعصـية، بمجرد تغيير نسـب العناصـر التي يتركب منها، وهو متاح للجميع بسبب سهولة انتاجه ورخص ثمنه، فتوجه الى الناس مخاطبا ومعبّئاً، من أجل أنْ يدفعوا أصحاب العلاقة الى تبني انتاجه بشكل واسع، وفرح كل أصحاب الامراض وذويهم، بهذا الخبر، وذهبوا الى مناصرة صاحبه، والضغط على أصحاب الشأن والاختصاص لإنتاج هذا الدواء السحري، وخرجت الملايين في مظاهرات صاخبة في كل بقاع الارض، تأييدا لذلك الباحث، وعمّت الإعتصـامات كل أصـقاع الدنيا، دعما لتلك الخطوة العملاقة، فلا يكون لمثل هذا الجمع الكبير، ولمثل هذا الضجيج الخطير، أي أثر في اعتبار هذا المركّب وقبوله كدواء، ما لم يحظ بتأييد المؤسسات العلمية المتخصصة بهذا الشأن، وإمضائها له؟

بل، هل ان هذا الباحث كان بحاجة الى ان يخاطب عموم الناس أساساً، ويعبّأَهم بذلك الشكل الواسع، لو انّه كان صادقاً في قوله، وواثقا من فعله، ونزيها في غايته؟

٦- آمل ان لا يكون سماحة السيد قد قصد من العوام: "العلماء المجتهدين"، فخطابُ العوام، والمقابلة بينهم وبين الاكاديميين، لا يكون له أي معنى، فيما لو كان سماحته يقصد العوام فعلاً، لأن الاكاديميين، بما هم أكاديميون، عوام أيضا في الاصطلاح الفقهي، بمعنى انهم غير مجتهدين، فلا معنى للمقابلة بينهم وبين العوام، كما أنّ وصف العقول بالانجماد، لا ينسجم مع عقول العوام، و انما ينسجم مع العقول التي من شأنها انْ تفهم المطلب التخصصي وتقبله، ولكنها لم تفعل، وهي عقول أصحاب الاختصاص دون شك، إذ لا معنى لانجماد أو تحجر عقل وعدم تقبله لمسألة تخصصية، ما دامت تلك المسألة لا تعنيه أساسا، ولا يفقه من أبجدياتها حرفا .

الثالث: وفي سياق حديثه عن مدى اعتبار كتاب الكافي، قال سماحته: اطمئن الآن، ذاك الثلاثي الذي أشرت إليه بالأمس، وهو ثلاثي الإعلام والمال والسلطة الدينية، سترتفع أصواتهم باعتبار ان كلامي هذا طعن في الدين وتفريغ لمحتوى التشيع، وإذا لم يبق لنا الكافي فلا يبقى [لنا من الحديث شيء].. أعز ائي نفس هذا المنطق يقوله أهل السنة هم يقولون إذا طعنا في البخاري بعد ماذا يبقى من الحديث إذا طعنا في مسلم طبعاً مع الفارق ما أريد أن أقول بأن الكافي مثل بخاري لا يقول أحد اني شبهته بتلك الكتب، لا أنه أناظر تنظير، فالتنظير غير التشبيه والقياس، ولذا عندما كتب العلامة الألباني عندما كتب صحيح النسائي أراد أن يكتب كتاب على غراره فيصحح بعض رو ايات البخاري، ولكنه لم يجرؤ، نعم تجرأ فقط في كتاب مسلم، فقامت الضجة عليه، وستقوم الضجة عليّ أيضا، ولكنني لا أبالي، لأن الحق أحقّ أن يتبع، فمالكم كيف تحكمون هذا أوّلاً، وثانياً أنا اعتقد أن مدرسة أهل البيت أهم من كل ما يقال ولابد أن نعطي كل ما نملك لتنقية تراث أئمتنا عليهم أفضل الصلاة والسلام.

تعليق:

١- كأنّ سماحة السيد يريد ان يوحي الى المتلقي، بانه هو الوحيد الذي يذهب الى عدم وجود كتاب صحيح، في الموروث الروائي الشيعي، ولذلك يقول بانه سيدفع ثمن هذا القول "الجديد"، وانه مستعد لأنْ يضحي من أجله!!، وهو ادعاء باطل دون شك.

٢- كأنّ سماحته يريد ان يوحي الى المتلقي، بانّ الآخرين لا يملكون من الرد على ما يقول غير الهجوم عليه، وهو ادعاء مردود، لأنّ سبب عدم رد العلماء على سماحته يكمن في عدم استحقاق كلامه للرد.

٣- إنّ تصحيح علمائنا لبعض الكتب، تصحيح اجمالي، وهو لا يعني تصحيح كل مضامينها، وهو ما لم ينبّه عليه سماحته، أو لم ينتبه اليه، بل أنّ تصحيح سند أي رواية لا يعني تصحيح واعتماد مضمونها، وقد أشرنا الى ذلك في أكثر من موضع من هذه الحلقات، ونقلنا شيئا من كلام بعض مراجعنا العظام بهذا الشأن، ومنهم الامام الخوئي (قده).

٤- إن "تنظير" سماحته كتاب الكافي، بالبخاري ومسلم، من حيث عدم القبول بمناقشة رواياته وردّ بعضها، غير صحيح، وذلك لأنّ عموم الاصوليين لا يقولون بصحة كل روايات الكافي، ويناقشون اعتبار رواياته رواية رواية، ويردّون الكثير من رواياته .

كما انّ عدم قبول البعض بمناقشة روايات الكافي، مبنيٌ عندهم على أدلة شرعية وقناعات علمية، بالصحة أو بالصدور، حتى وانْ كنا غير متفيقين معهم في ذلك، ومن هنا يتضح بانّ تفسير سماحته لدوافع عدم قبول ذلك البعض بمناقشة روايات الكافي، بنفس دوافع أهل السنة في تصحيح صحاحهم، ليس سديدا أبدا، وذلك لأنّه على الرغم من ردّ الكثير من روايات الكافي، فإنّ الدين لم ينتقض، وبقي من الحديث المعتبر ما يكفي لكل شأن من شؤون الحياة.

ملخص الحلقة الثانية عشرة:

في بداية هذه الحلقة ذكر سماحة السيد، انّ وجود رواية ما في مصادر أي مذهب من مذاهب المسلمين، لا يعني انهم يقبلون بها ويلتزمون بمضمونها ويفتون على أساسها، ولذا فلا يمكن إلزام أصحاب ذلك المذهب أو الاتجاه بها ما لم تصبح أساسا للفتاوى والعقيدة عندهم.

ثم نقل سماحته رواية عن عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق، تتحدث عن ان النبي (ص) فد سها في صلاته، وتساءل فيما اذا بُنِيتْ بعض العقائد على هذه الرواية وغيرها، فأجاب: بـ"نعم"، وضرب الشيخ الصدوق مثالا على ذلك، لكونه ذهب الى القول بسهو النبي (ص)، ثم نقل شيئا من ردّ الشيخ المفيد عليه.

ثم ذكر سماحته، بعضا من كلام الطبرسي في تفسيره، بهذا الشأن، حيث ذهب الى جواز السهو والنسيان على الانبياء، في غير التبليغ، وفي غير ما يؤدونه عن الله.

ثم نقل سماحته قول الشهيد الأول في "الذكرى"، بشأن ما ورد في نوم النبي (ص) عن صلاة الصبح، وقبوله به، كما نقل عن صاحب الجواهر ما نسبه الى الكليني، من قوله بسهو النبي، شأنه شأن الشيخ الصدوق وشيخه ابن الوليد والطبرسي .

كما نقل سماحته شيئا من كلام المحقق محمد تقي التستري بهذا الشأن أيضا، حيث ذهب الى سهو النبي كذلك، لينتهي سماحته أخيرا الى القول بان كل هذا كان بسبب الموروث الروائي.

واخيرا تطرق سماحته لما أسماه اختراق المنظومة العقدية الاعتزالية، للمنظومة العقدية الشيعية، متناولا أصل "العدل"، كمثال على ذلك الاختراق.

وهذا هو رابط الحلقة الثانية عشرة، من حديث سماحة السيد الحيدري.

http://www.youtube.com/watch?v=GcNGMBVLZV0

ولما كان سماحة السيد قد تحدث، في هذه الحلقة، عن مسألة سهو النبي (ص) ومسألة نومه (ص) عن الصلاة، وكان قد تناولهما في الحلقة السابقة (الحادية عشرة)، وكنا قد ناقشنا ذلك هناك، فان كلامنا مع سماحته في هذه الحلقة، سوف ينحصر في مسألة تسرب بعض عقائد المعتزلة الى الشيعة.

ولكن قبل البدء بذلك، اود أن اشير الى ان سماحة السيد قد ذكر بان وجود مجموعة من الروايات في المصادر الحديثية لمذهب ما، لا يسوّغ تحميل أصحاب ذلك الاتّجاه أو المذهب مضمون تلك الروايات، فإذا وجدنا مجموعة من الروايات في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم أو في مسند أحمد أو أي كتاب من المصادر الثابتة لأهل السنة لا نقول لهم بما انكم أوردتم الرواية، فأنتم تقبلونها بالضرورة، وتفتون على اساسها، فلعل المصنف أوردها ولكنه لا يقبلها مضمونا، لأنّه يفسرها بتفسير غير التفسير الذي تقدمه أنت، أو يوجد عنده معارض لتلك الرواية، إذن نفس وجود الرواية في المصادر الحديثية عند أهل السنة أو في المصادر الحديثية عند الشيعة، ليس دليلا على تبني مضمونها من قبل علماء ذلك المذهب أو الاتجاه .. نعم إذا وجدنا أن تلك الأحاديث قد صارت أُسسا لفتاوى وأصول عقائدية، فاننا نستطيع، عند ذلك، أن نلزمهم بها.

وكلام سماحة السيد هذا سديد ومتين، ولكنّ الغريب هو اننا نرى سماحته ينسى هذا الكلام عندما يتحدث عمن يقول بصحة بعض الكتب الحديثية الشيعية من الاخباريين، فيحاول ان يلزمهم بمضامين كل ما في تلك الكتب من روايات بسبب قولهم بصحتها، على الرغم من انه يدعو الى عدم إلزام السنة بالروايات الواردة في صحاحهم، بما فيها البخاري ومسلم، ما لم تتحول تلك الروايات والمضامين الى عقائد أو فتاوى.

ولنبدأ الآن بكلام سماحته حول تسرب بعض عقائد المعتزلة الى الشيعة

ففي هذا المجال ضرب سماحته أصل "العدل" كمثال على هذا التسرب، فقال: انكم تعلمون ان "العدل" أصل من أصول مذهب مدرسة أهل البيت، وقد وافقنا على ذلك المعتزلة، ونريد الآن أن نعرف هل انهم وافقونا أو نحن وافقناهم؟!

وأضاف: انني لا أتكلم ــ بخصوص موافقتنا واتباعنا للمعتزلة ــ عن مسألة العدل الإلهي من حيث المبدأ، ومن حيث اعتبار العدل أصلا من اصول الدين، وانما أتكلم

عن القراءة الاعتزالية له، فالقراءة الاعتزالية لنظرية العدل الإلهي تقوم على أســاس أنّ العقل البشــري يســتطيع أن يقول للإنســان أيها الإنســان هذه منظومة الأعمال الحسنة وهذه منظومة الأعمال القبيحة، فالحسنة ينبغي لك أن تفعلها، وأما القبيحة فلا ينبغي لك أن تفعلها، فإذا فعلتَ الحســن مُدِحتَ، وإذا فعلت القبيح ذُمِمتَ، فالصــدق حســنٌ ينبغي أن تفعله، والكذب والخيانة قبيحةٌ لا ينبغي أو لا يجوزلك أن تفعلهما. ثم ان المنظومة العقدية الاعتزالية قالت أنّ العقل البشــري ليس فقط له القدرة على أن يحكم فعل الإنسان، بل انه يعين لله تعالى ماينبغي أن يُفعل وما لا ينبغي له أنْ يفعل، ولهذا يقول هذا حســنٌ، وعلى الله أن يفعله، وذاك قبيح لا يجوزلله أن يفعله، وهذا يعني انّ الحاكم على فعل الله ليس هو الله، و انما هو عقل الانســان، فالعقل البشري هو الذي يحكم الفعل الإلهي.

وقال سماحته: ان هذه المنظومة في تفسيرأصل العدل سَرَتْ إلى العقل الإمامي بأوسع دو ائر، فسَــرَتْ إلى علم الكلام والى علم أصــول الفقه والى التفســيروالى العقائد والى الفقه، و أينما تذهب يقال الحسن والقبح العقليان حاكمان على فعل الله تعالى، وهذا مرفوض دون ريب .

ثم قال:انّ العرفاء قد حلّوا هذه المشــكلة من خلال النظرية العرفانية القائلة بـــ" حكومة الأسماء بعضها على بعضٍ"، فصحيح انّ الله قادرٌ، ولكنه حكيمٌ أيضاً، فإذن عندما نضــع الحكمة الى جانب القدرة، فان القدرة لا تفعل على إطلاقها، بل تقيد باسم آخر من أسمائه، وهو: "الحكمة"، وليس بالعقل البشري.

المناقشة :

انّ البرنامج التلفزيوني الذي يطل ســماحة الســيد علينا من خلاله، قائم على انْ لا يتحدث ســماحته الاّ بالإســتناد الى مصــدر، بل هو قائم على إراءة المصــدرللمشــاهد، والقراءة منه مباشــرة، أما هنا فنراه ألقى الكلام على عواهنه، فلم يذكر أي مصــدر، لقوله انّ العقل الإمامي يقول انّ:"الحســن والقبح العقليان حاكمان على فعل الله

تعالى"، على الرغم من ان سماحته قد قال: انك تجد هذا الكلام في كتب الفقه والعقائد والتفسيروغيرها، ففي أي مصدرمن مصادرمدرسة أهل البيت وجدها، ومن أي كتاب منها حفظها؟.!

ولا أرى السيد هنا، إلا انه قد أساء، في زعمه هذا، أشد إساءة الى المذهب واصوله، قبل أن يسيء الى العلماء.

ومن أجل ان يتضح، بان علماءنا لم يقولوا ذلك، نورد بعض عبارات القدماء منهم، لكي لا يقال ان هذه الاقوال قد استجدت حديثا في إطارعملية "تطويرالفكروالعقيدة."!!

١- قال الخواجة نصيرالدين الطوسي في تجريد الاعتقاد ص٤٢٠: ((واستغناؤه وعلمه يدلان على انتفاء القبح عن أفعاله تعالى.)).

فالذي يقوله الخواجة هو ان الذي يحدد فعل الله تعالى ويحكمه، هو: "استغناؤه" تعالى عن فعل القبيح، و"علمُه" بقبحه، ولا علاقة للعقل البشري بذلك، لا من قريب ولا من بعيد، اللهم إلا إدراكه لذلك.

وبعبارة اخرى، إن كل ما يثبت انه ممدوح او مذموم عند العقل الصحيح، يكون ممدوحا او مذموما في نفس الامر، وكل ما هو ممدوح او مذموم في نفس الامر، يكون ممدوحا او مذموما عند الله تعالى، والا لزم جهله تعالى بما في نفس الامر، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فما يدركه العقل من حسن وقبح، وممدوحية ومذمومية، معلوم لله سبحانه وتعالى، ومن المعلوم ان الله سبحانه وتعالى لا يفعل الا ما يقتضيه علمه، وبالتالي فهو لا يفعل القبيح، لعلمه بقبحه واستغنائه عن فعله.

٢- وفي شرح عبارة الخواجة هذه، قال العلامة الحلي في "كشف المراد": ((اختلف الناس هنا، فقالت المعتزلة: إنه تعالى لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب، ونازع الأشعرية في ذلك وأسندوا القبائح إليه تعالى الله عن ذلك، والدليل على ما اختاره المعتزلة أن له داعيا إلى فعل الحسن وليس له صارف عنه، و[أنّ] له صارفا عن فعل القبيح وليس له داع إليه، وهو قادرعلى كل مقدور، ومع وجود القدرة والداعي يجب الفعل، و إنما قلنا ذلك لأنه تعالى غني يستحيل عليه الحاجة وهو عالم

بحسن الحسن وقبح القبيح، ومن المعلوم بالضرورة أن العالم بالقبيح الغني عنه لا يصدر عنه، وأن العالم بالحسن القادر عليه إذا خلا من جهات المفسدة فإنه يوجده، وتحريره أن الفعل بالنظر إلى ذاته ممكن وواجب بالنظر إلى علته، وكل ممكن مفتقر إلى قادر فإن علته أنما تتم بواسطة القدرة والداعي، فإذا وجدا فقد تم السبب، وعند تمام السبب يجب وجود الفعل. و أيضا لو جاز منه فعل القبيح أو الاخلال بالواجب لارتفع الوثوق بوعده ووعيده لإمكان تطرق الكذب عليه ولجاز منه إظهار المعجزة على يد الكاذب وذلك يفضي إلى الشك في صدق الأنبياء ويمتنع الاستدلال بالمعجزة عليه.)).

ففي هذا المقطع يشرح العلامة معنى الوجوب، فيقول بانه يعني وجوب الوجود وضرورته ولزومه بسبب تمامية العلة .

فمع علمه تعالى بحسن الحسن وقدرته تعالى عليه، فانه يفعله، وذلك لوجود الداعي لفعله وعدم وجود الصارف، وبذلك تتم علة وجوده، فيخرج من دائرة الامكان الى دائرة الوجوب بالغير، فيجب ويلزم(ويتحقق) وجوده، وأما مع علمه تعالى بقبح القبيح واستغنائه عنه، فانه لا يفعله، وذلك لوجود الصارف وعدم وجود الداعي، وبذلك لا تتم علة وجوده، فلا يتحقق وجوده.

فأين هذا الكلام، من ادعاء إصدار العقل البشري لحكم تكليفي يحدد فعل الله تعالى، ويحكم عليه بوجوب الفعل أو الترك ؟؟!!

نعم، ان العقل البشري يدرك علاقة اللزوم والضرورة والوجوب، بين الفعل (أو الشيء) ووجوده، عند تمامية علة وجوده، فيعبّر عن هذا الادراك بـ"وجوب الفعل"، دون أن يكون هذا القول وذاك الادراك تعبيرا عن حاكمية العقل البشري على الفعل الالهي.

٣- وقال العلامة الحلي في كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد أيضا، ص ٤١٧ : ((أقول : لما فرغ من إثباته تعالى وبيان صفاته، شرع في بيان عدله و أنه تعالى حكيم لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب.)) .

فعبارته هذه تدل بوضـــوح على ان حكمته تعالى هي التي تقيد فعله وتحدده، وليس العقل البشري، كما يزعم سماحة السيد .

بل، اننا لا نجد أي فرق أو اختلاف بين هذا الكلام وبين ما ذكره ســماحته وأســماه بـــ"حكومة الاسـماء بعضـها على بعض"، الذي نسـبه الى العرفاء!!!، عندما قال: فصـحيح انّ الله قادرٌ، ولكنه حكيمٌ أيضـاً، فإذن عندما نضـع الحكمة الى جانب القدرة، فان القدرة لا تفعل على إطلاقها، بل تقيد باســم آخر من أســمائه، وهو: "الحكمة ."

٤- وقال العلامة في نهج الحق ص ٨٥: ((ذهبت الإمامية ومن و افقهم من المعتزلة، إلى أن الله تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخل بالواجب. بل جميع أفعاله تعالى حكمة وصـواب، ليس فيها ظلم، ولا جور، ولا عدوان، ولا كذب، ولا فاحشـة، لأن الله تعالى غني عن القبيح، وعالم بقبح القبيح، لأنه عالم بكل المعلومات وعالم بغناه عنه. وكل من كان كذلك فإنه يسـتحيل عليه صـدور القبيح عنه، والضـرورة قاضـية بذلك.)).

فأين، حكومة العقل البشري، على أفعال الله تعالى في هذا الكلام؟

٥- وقال ابو الصـلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـــ) في تقريب المعارف ص ١٠٢: ((وهو تعالى لا يفعل القبيح، لعلمه بقبحه، وبأنه غني عنه، وقلنا ذلك لأن صـفة القبح صـارفة عنه.)).

٦- وقال المقداد السيوري في "النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر" ص٦٩: ((أقول: يسـتحيل أن يكون الباري تعالى فاعلا للقبيح، وهو مذهب المعتزلة، وعند الأشـاعرة هو فاعل الكل حسـنا كان أو قبيحا، والدليل على ما قلناه وجهان: الأول: أن الصـارف عنه موجود، والداعي إليه معدوم، وكلما كان كذلك امتنع الفعل ضـرورة، أما وجود الصـارف فهو القبح والله تعالى عالم به، وأما عدم الداعي فلأنه إما داعي الحاجة إليه، وهو عليه محال لأنه غير محتاج، وأما داعي الحكمة الموجودة فيه، وهو محال لأن القبيح لا حكمة فيه. الثاني : أنه لو جاز عليه القبيح لامتنع إثبات النبوات ، واللازم باطل إجماعا فالملزوم مثله.)).

٧- وردّا على إشكال الاشاعرة، الذي تمسك به سماحة السيد، فرمى به علماءنا، جاء في احقاق الحق، للشهيد السعيد السيد نورالله التستري (ت: ١٠١٩ هـ)، ص٣٦: ((لكن تسمية بعضها [يعني: النعم]، استحقاقا وثوابا، إنما هو لأنه تعالى وعد به على الطاعات، وهو الموجب له على نفسه بصادق وعده، فالوجوب الذي أثبته أهل العدل ليس المراد به الوجوب التكليفي الثابت بإيجاب الغير حتى يستلزم دعوى ويستدعي حاكما، ولا يتصوربدونه كما زعمه الخصم، بل المراد الوجوب العقلي وهو لا يستلزم ذلك، لأن مرجعه إلى صدوربعض الأشياء عنه تعالى باقتضاء حكمته له. وقد استدلوا على الوجوب المذكوربقوله تعالى : "كتب على نفسه الرحمة".)).

فانظر الى قوله:" وهو الموجب له [أي: للثواب] على نفسه، بصادق قوله"، ولاحظ قوله:" لأنّ مرجعه الى صدوربعض الاشياء عنه تعالى باقتضاء حكمته له .".

فهذه العبارات وامثالها، تدل بوضوح على ان علمه تعالى وحكمته ووعده، هي التي تقتضي و"توجب" صدورأفعاله، وليس للعقل البشري أي دورفي ذلك الاقتضاء والوجوب.

وعلى كل حال، فانّ الوجوب العقلي في مثل هذه الموارد، لا يعنى إلا ادراك العقل للضرورة، فعندما يقول القائل بوجوب العدل أوبوجوب اللطف أوبوجوب البعثة، فانه لا يعني بأن العقل يوجب على الله ذلك وجوبا تكليفياً، و انّما يعني أنّ العقل يدرك ضرورة العدل واللطف والبعثة لأنها حسنة، ومع حسن هذه الأفعال و اقعا، فان الله يفعلها، وذلك لأنه يعلم بحسنها أولا، ولأنه قادرعلى فعلها ثانيا، ولأنه حكيم لا يفعل إلا الحسن ثالثا .

وبهذا يتضح بان القول بوجوب تلك الافعال ليس ناظرا الى تعيين أي وظيفة أوتكليف، وليس فيه أي تعيين لأي وظيفة أوتكليف لا لله سبحانه وتعالى، ولا لغيره.

فالأمرشبيه بحكم العقل بوجوب تساوي الكميتين المساويتين لكمية واحدة، فهو لا يعني أكثرمن انّ العقل قد اكتشف هذه المعادلة وأدركها، وليس فيه أيُّ إلزامٍ، ولا يتضمن أيَّ اصدارٍلأيِّ حكمٍ على أيِّ جهةٍ.

وأود أن اختم هذه الحلقة، بنقل بعض ما يقوله الشهيد مطهري، عن العقل الشيعي، وهو يردُّ على كل من المعتزلة والاشـــاعرة، الذين أخَلّوا إما بتوحيد الذات واما بتوحيد الأفعال، في بعض ما يقولون في باب العقائد، لتتضـح منزلة "العقل الشـيعي" لدى سماحة السيد، ومنزلته لدى الشهيد مطهري، ولنرى البون الشاسع بين ما رمى سماحة السـيد المذهب به من تابعية وسـذاجة، وبين ما يقوله الشـهيد مطهري عن أصـالة المذهب ــ اصولاً وفروعاً ــ واستقلاله وعظمته وعمقه، فقد قال الشهيد مطهري، في كتابه الرائع "العدل الإلهي" ص٣٥: ((أما الشـيعة، فكما انهم قد اسـتقلوا في فروع الاحكام، فكذلك هم مستقلون تماما في اصولها وفي المسائل الكلامية والفلسفية، أي: في باب المعارف الاسـلامية .... وقد أيد المذهب الشـيعي أصـل العدل بمفهومه الجامع دون أن يخدش في التوحيد الفعلي أو التوحيد الذاتي، فالعدل قد اسـتقر في مكانه الصـحيح الى جانب التوحيد، وقد قيل بحق:"العدل والتوحيد علويان، والجبر والتشبيه أمويان"، وقد أثبت هذا المذهب: أصالة العدل، وحرمة العقل، والشخصية الحرة المختارة للانسـان، والنظام الحكيم للعالم، دون أن يخل ــ قيد أنملة ــ بمبدأ التوحيد الذاتي أو الفعلي، فأقر المذهب اختيار الانسان دون أن يجعله شريكا في "الملك الإلهي"، ودون أن يجعل الادارة الالهية مقهورة ومغلوبة للادارة الانسـانية، واعترف المذهب بالقضاء والقدر الإلهي، دون ان يحوّل الانسان الى آلة مسيّرة تجاه هذا القضاء والقدر الإلهي.)) .

فما أروع هذا الكلام وسـموّه، خصـوصـا و انه يصـدر من أحد عمالقة الفكر وروّاد النهضة الاسلامية {وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}.. فأين الثرى من الثريا ؟؟؟!!!

كلمة أخيرة

بعد ان تناولنا الحلقات الإثنتي عشرة، من حديث سماحة السيد الحيدري، في شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٤هـ، في قناة الكوثر الفضائية، عمّا أطلق عليه مشروع "اسلام القرآن"، وناقشنا ما رأينا ضرورة مناقشته، حلقة حلقة، نود ان نسجل، في هذه الحلقة، بعض الملاحظات على مجمل أحاديث سماحته، في سلسلة حلقاته الرمضانية تلك، فنقول:

١- كان حديث سماحة السيد الحيدري، خلال هذه الحلقات، يركز على كون سماحته صاحب مشروع، يهدف الى "تصحيح" الفكر الشيعي والعقيدة الشيعية، من خلال حركة شاملة تبدأ بتشييد "منهج جديد" في التعاطي مع الموروث الروائي الشيعي، يقوم على أساس ما أسماه "محورية القرآن ومدارية السنة"، زاعما ان منهج الاخباريين في التعاطي مع الموروث، يقوم على اقصاء القرآن الكريم إقصاءا تاما، وان منهج الاصوليين يقوم على عدم الرجوع الى القرآن الكريم إلاّ في حال تعارض الروايات .

وقد اتضح من خلال مناقشاتنا له، ان كل ما نسبه الى العلماء بهذا الشأن لم يكن صحيحاً.

٢- افترض سماحة السيد ان منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الروائي الشيعي غيرُ مُجْدٍ في تنقية الموروث مما شابَهُ من وضْعٍ وتزوير وكذب ودس وغيرها، وذلك لأنه يعتمد اعتمادا كليا على صحة السند، ولم يعطِ أيَّ اعتبارٍ لموافقة مضمون الرواية للقرآن الكريم .

وقد اتضح لنا ان هذا كله كان مجرد افتراض من قبل سماحته، إذ لم يذهب أحد من العلماء الى ذلك، كما اتضح لنا بان ما ذكره من اسسٍ وركائز لمنهجِهِ المفترَض، لا يصلحُ لتشييد منهجٍ قادرٍ على التعاطي مع الموروث، بل انّه يفتح الباب واسعاً أمام

الموضوعات وغيرها، ومع عدم صلاحه لذلك، فانه يسقط عن الاعتبار، وبسقوطه يسقط كلُ ما بُني عليه من مشاريع.

٣- يردد سماحة السيد بانه لا يهتم الا بالسنة الو اقعية، ولكنْ لمّا كانت السنة المنقولة هي الطريق الى السنة الو اقعية، فلا مجال لجزم سماحته بالسنة الو اقعية الا ما ندر، ولذا فانّ كلام سماحته هذا سينتهي بالمرء الى ما انتهى اليه ابو حنيفة الذي لم تصح عنده الا عدة رو ايات .

٤- زعم سماحة السيد، بان مشروعه القائم على محورية القرآن، كفيل بعلاج آفة التطرف، والتخلص من رمي الآخرين بالتكفيروالشرك وغيرذلك مما هو قائم اليوم بين المسلمين، لأن كل ذلك مستند الى الموروث الرو ائي، ولذا فان اعتماد مرجعية القرآن من قبل كل المذاهب الاسلامية، يجعل مرجعية كل المسلمين مرجعية واحدة، فتنتهي تلك الخلافات وأمثالها على الاقل.

وقد اتضح لنا، بأنّ التعاطي مع الموروث الرو ائي بالشكل الذي يريده سماحة السيد غيرممكن عقلاً وشرعاً، ومع افتراض إمكانه، فانه لا يحسم خلافاً ولا يعالج معضلا، وذلك لأنّ إباحة دماء الشيعة ــ مثلاً ــ ورميهم بالكفروالشرك وغيرهما، يستند الى القرآن أساساً !!، وكذا الأمربالنسبة الى الكثيرمن مسائل الخلاف الاساسية، ولكنّ سماحة السيد كأنه لا يعلم بذلك .

٥- كررسماحته على مسامعنا، عدم اعتماده السند في اعتبارالرو اية، و انه يأخذ على سائرالعلماء اعتمادهم له، ولكننا رأيناه يعتمد على رو ايات، ويؤسس عليها ويبني، دون ان يتفضل علينا ببيان المعيارالذي اعتمده في اعتبارها، فيبدو انه اعتبرها اعتمادا على السند.!!

٦- لم يكن سماحته أمينا في نقل وتقريرآراء ومنهج من يختلف معهم من العلماء، فقد نسب الى الإمام الخوئي وغيره، ما لم يقولوه، كما نسب الى مدرسة أهل البيت عليهم السلام ما ليس فيها من عقائد.

٧- لم ينجح سماحة السيد في اثبات عدم فاعلية منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الرو ائي، كما انه لم ينجح في تثبيت اسس وركائزمنهجه المفترض، فضلاً عن تشييد

نفس المنهج، وكل ما استطاع ان يصل اليه في كل تلك الحلقات، هو ان الموروث الروائي (سنيا كان أم شيعيا)، فيه شيء من الاسرائيليات والموضوعات والمدسوسات وغيرها، ولكنّ هذا ـ من حيث المبدأ ـ محل اتفاق العلماء، وليس فيه من جديد، إلا التهويل والمبالغة، بل حتى ان الامثلة التي ساقها سماحته كنماذج لتلك الاسرائيليات أو الموضوعات، لم يكن موفقاً فيها.

٨- أصر سماحة السيد على ان منهج العلماء في التعاطي مع الموروث الروائي الشيعي، غير فاعل في حماية العقيدة والفقه، مما في الموروث من إسرائيليات وموضوعات ومكذوبات وغيرها، وان منهجهم المعتمد يؤدي الى مخالفة القرآن الكريم، وعلى الرغم من إصراره هذا، فانه لم يستطع أن يأتي بمثال واحد يُثبت فيه انّ العلماء قد خالفوا القرآن الكريم، في بعض المعارف الإسلامية، مما يرتبط بالعقيدة والفكر أو بالسلوك، بناءاً على رواية (أو: موروث) من هذا القبيل، ولو كان زعمه هذا صحيحا، لوجد في أقول العلماء ومؤلفاتهم، وهي بالالوف، الكثير الكثير من ذلك، خصوصا مع ادعائه بانّ أكثر الموروث هو من هذا القبيل.

٩- أضاع سماحته الكثير من الوقت في استطرادات ليس لها علاقة بالموضوع، كما أضاع الكثير جدا منه في إثبات ان هناك من الروايات ما هو مدسوس ومكذوب وموضوع، أو ما هو من الاسرائيليات، وهو من حيث المبدأ، محل اتفاق العلماء قديما وحديثا، ولذا فان سماحته لم يكن بحاجة الى كل ذلك، مما يوحي بانه كان يقصد تبديد الوقت وإضاعته، على الرغم مما يبديه من حرص ظاهري (مفتعل ومبالغ فيه) عليه، فقد كان بإمكان سماحته ان يستفيد من الوقت ـ وقد كان كافيا جدا ـ بما يخدم هدفه المعلن، ولكنه لم يفعل، وعمل على تضخيم المسألة، و ابراز قضية الإهتمام بتنقية الموروث وكأنها من اكتشافات سماحته "العلمية"، ومثل ذلك السلوك يستدعي التشكيك في هدفه المعلن من "حركته ."

١٠- حاول سماحته ان يحصر موقف العلماء من بعض الكتب الحديثية الشيعية ككتاب االكافي مثلاً، بين قبول بعض رواياته بمضامينها وردّ اخرى بمضامينها، وبين

القبول بها كلها بمضامينها، وكلام سماحته هذا غير صحيح، لأنّ ثبوت صحة سند الرواية لا يستلزم قبول مضمونها قطعاً، وهو معروف لدى الطلبة .

١١- دأب سماحته على التأثير على المتلقي عاطفيا، وقد اتخذ سماحته من ذريعة "مظلوميته" منطلقا لمهاجمة من يختلف معهم بالرأي من المراجع والعلماء، بحجة انهم سيقولون ويقولون، فكان يصطنع المنافذ ليتحدث عن المحاربة والاقصاء و"الثالوث المشؤوم"، وقد أضاع الكثير من وقت البرنامج ووقت متابعيه في هذا الأمر، وكأنّ الهجوم على المراجع وتناولهم كان هدفاً أساسياً يستحق كل الوقت، في هذا البرنامج.!!

١٢- كرّر سماحتُه دعوة العلماء كثيرا الى الردّ على أقواله، ولكنّ العلماء، يرون بانّ سماحته لم يأت بشيءٍ يستحق رداً، ولو رأوا ان هناك ما يستحق المناقشة، لتناولوه في بحوثهم ودروسهم العالية، ويبدو انّ موقفهم هذا كان يجعل سماحة السيد كثير الانفعال، ويدفعه نحو الغضب، والتأكيد دوماً على أنّ كلامه كلام علمي، في إشارة "لا شعورية" لموقف العلماء هذا، الذي يتّسم بالتجاهل .

١٣- يقول سماحته انّ اعتراض المعترضين عليه، لم يكن الا بسبب مناقشته لبعض آراء كبار العلماء وردّها، ولكنّ قوله هذا غير صحيح، إذ ان المشكلة مع سماحته لم تكن في مناقشته للآراء وردها، و إنما في عدم الموضوعية في الطرح، وعدم العلمية في التناول، وعدم الدقة في الفهم، وعدم الأمانة في النقل، وعدم السلامة في الاستنتاج، وعدم الكياسة في الاسلوب، وإلاّ فانّ مدرسة أهل البيت قائمة على الاجتهاد، وهو لا يحصل الاّ بالأخذ والرد العلميين، وبحوث علمائنا ومؤلفاتهم خير شاهد على ذلك.

ومن الواضح انّ المشروع الذي لا يتسم بالروح العلمية والموضوعية والتتبع والدقة والعمق، لايمكن ان ينتظر منه أحد، ما يحقق أو يخدم أهدافا نبيلة.

١٤- في الوقت الذي نرى سماحة السيد يشكو من الاقصاء الذي يقول بانه يمارس ضده، ويقول ان مالكي الثالوث المشؤوم: (السلطة الدينية، والمال، والاعلام)، يمارسون الاقصاء والاتهام والافتاء ضد كل من يختلف معهم، نراه يتعامل مع

مخالفي رأيه بروح التسفيه والاقصاء والاتهام والافتاء، وقد حاول ان يُسَخّر الاعلام للدعاية لمرجعيته وخدمة طروحاته وتسفيه آراء العلماء، الى أبعد حد، وقد كان كثيرا ما يُعرّض بمن يختلف معه، ويصفهم بانهم ليسوا من أهل العلم والتحقيق، ويَسْخَر منهم ومما يسميه بالبؤس والشقاء والجهل الذي هم عليه، كما كان يصر على عدم اجتهاد علماء الحلال والحرام، حتى وان كانوا أعلم من غيرهم في تلك المسائل، وما ذلك الإصرار الا تعبيرا عن مسلك اقصائي واضح، وإلاّ فانّ الرجوع اليهم حينذاك حكم عقلي لا يمكن تجاوزه بهذه البساطة .

ولكنّ الذي يبدو لي هو انّ هذا الهدف يمثل الهدف الأساس لسماحة السيد من كل هذه الحلقات، إنسجاماً مع ما صدر منه في مناسبات اخرى، ولذا فقد كا سماحته مضطرا لمثل هذه الفتوى الإقصائية، ولم يكن له بدّ منها، من أجل ان يكون له بعض الأثر في حياة الناس و أفعالهم، فلو قال انّ علماء الحلال والحرام مجتهدون ويجوز تقليدهم، مع مراعاة الأعلمية، لما رجع اليه الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، ولمّا كانت هذه الدائرة هي الدائرة الوحيدة التي يمكن للمرجع ان يؤثر فيها على مو اقف الناس وتحركاتهم، ليبقى تأثير الدو ائر الاخرى في إطار الفكر والثقافة فقط، (وهي نتيجة لا تستقيم مع طموحات سماحة السيد)، فانه اضطر الى القول بعدم اجتهادهم رأساً لكي يتمكن من ابعادهم عن طريقه تماما، ويحقق اقصاءهم الكامل من دائرة العبادات والمعاملات، التي هي مدار اهتمام سماحته، وهدف حركته، وإلا فانّ عدم جواز تقليد الأعلم منهم ولو في تلك المسائل فقط، على الاقل، منافٍ لحكم العقل في مسألة التقليد.

١٥- من أجل أنْ ينأى سماحته بنفسه عن عيوب "مشروعه" وفشله الواضح، ويداري إحراجه، حاول أن يتملص من تحمُّل مسؤولية عدم نجاحه في تحقيق ما اراد تحقيقه، فهرب الى الأمام، في موقف استباقي، قائلاً: انّ سلطة السلف تحول دون نجاح المشاريع الاصلاحية.!!

١٦- انطلق سماحته من قاعدة: "لا قدسية لأحد من غير المعصومين"، ليقول: "لا خطوط حمراء"، ليُسقطَ بذلك كل ضو ابط الاحترام والتقدير والتكريم، ويحرّرَ

نفســـه من قيودها، في حين ان الخطوط الحمراء موجودة بوضـــوح وقوة حتى في الموقف من الفسّاق.

١٧- كثيرا ما كان يوجّه خطابه الى غير المجتهدين، من منبريين واصحاب مواكب وغيرهم، وهو خلاف ما يقتضيه خطاب أصحاب المشاريع الاصلاحية للمناهج العلمية المعتمدة، إذ المفروض أن يكون الخطاب حينئذ موجها الى أهل الاختصاص حصرا، لأنهم وحدهم معنيون بالمناهج.

١٨- ذكر سماحته في بعض أحاديثه، بانه يستهدف بمشروعه الطبقة المثقفة والاكاديمية، وكلامه هذا يعني بانه بصدد عملية تعبوية لا تنسجم مع الطرح الموضوعي العلمي، الذي يستهدف أصحاب الاختصاص أساساً.

١٩- عدم التواضع العلمي، الى الحد الذي يجعله يدعي ما ليس له، ويوحي الى المتلقي، بانه هو صاحب هذا الرأي أو ذاك، والحال ان الرأي الذي يدعيه لنفسه هو رأي آخرين وليس رأيه هو، بل قد يكون هو الرأي المشهور والمعروف والمعتمد لدى العلماء منذ القدم، وبدلا من ان يعترف بذلك، ويذهب الى تأييده مثلا، نراه يدعي الرأي لنفسه، وينسب اليهم ما لا يقولون، ثم ينبري للرد على ما نسبه اليهم من قول، وبذلك يكون بصدد رد أقوال افتراضية، لم يقل بها اولئك العلماء الذين يذكرهم، وقد جاء كل "مشروعه" مثالا على ذلك، إذ انّ العلماء يتعاطون مع الموروث على أساس "محورية القرآن"، وإن لم يُطلقوا على ذلك التعاطي اسماً محدداً، ولم يضعوا له اصطلاحا.

٢٠- غالبا ما كان سماحته يستخدم الاسلوب التهكمي في مناقشة الاقوال التي ينسبها الى غيره، بل في التعاطي مع الروايات أحياناً، مُطلِقاً بعض الالفاظ والتوصيفات غير المناسبة، بل قد صدر منه أكثر من ذلك، وقد أشرنا الى بعضه في مواضعه من الحلقات السابقة.

٢١- كان سماحته يتعامل مع بعض الآراء الشاذة وكأنها تعبر عن آراء عموم العلماء.

٢٢- كان سماحته ينشرح كثيرا، وتنفرج أسارير وجهه، مِنْ كل مَنْ يطري عليه ويمدحه من المتصلين في البرنامج، حتى ولو كان ذلك المتصل من أبسط الناس حديثاً وفهماً

وعلماً، ولم يفهم مراد الكلام، عاكساً ذلك بابتسامة عريضة وكلمات شكر وإطراء وحركات بدن!!، في حين انه كان ينزعج كثيرا ويتبرم بشدة، ممن يطرح رأياً مخالفاً لرأية يستحق الإهتمام والمناقشة، مترجماً ذلك بانقباض وعبوس، وامتعاض ونكوص، وردود أفعال لفظية وجسدية، لا تليق بعالم .

٢٣- لم يكن ملتزما بما ينبغي ان يلتزم به الضيف في برنامج تلفزيوني يُبث على الهواء مباشرة، أمام مقدم البرنامج والكادر التلفزيوني الذي كان يعمل معه، وقد كان حادّ المزاج معهم، فتارة يقحم نفسه في ما لا يعنيه، وكأنه هو الذي يدير البرنامج، ويحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن تكون عليه الحلقات والاسئلة، واخرى يتهجم على الكادر، بذريعة انهم لم يفوا بوعودهم، ولم يكن من المناسب أن يتحدث سماحته معهم بما تحدث، حتى فيما لو كانوا وحدهم وخارج وقت البرنامج، فكيف به وقد قال ما قال على الهواء؟؟!!